الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENSE

نظام الحياد وإمكانية تطبيقه على الواقع اللبناني

الصراع على النفط والغاز وأهمية منطقة الشرق الأوسط الإستراتيجية

سيادة لبنان في عصر العولمة

مجلة الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE
العدد السادس والتسعون – نيسان ٢٠١٦

شهادة للجيش أمام المجتمع الدولي

كائنًا ما كان الشأن الدبلوماسي، والأسلوب السياسي، في العلاقة مع لبنان، فإنّ الثابت أنّ للمؤسسة العسكرية اللبنانية تأثيرها الذي يحمي الداخل ويصون الحدود، ويمتدّ ليتولّى حصّته من حماية السلام في الخارج، بالحجم الذي تتيحه الإمكانيات، والمجال الذي تسمح به الأعراف والقوانين.

وما ذلك إلاّ بفعل الجهود المستمرّة التي تبذلها وحداتنا، وتضحياتها التي لا تنقطع، في معرض الإخلاص للواجب، والوفاء للقسم، خصوصًا وأنَّ العدوّين حاضرين ناظرين إلينا، إسرائيل والإرهاب، يبرزان المخالب طمعًا بأرضنا وعداءً لواقعنا الاجتماعي، الذي ينال اهتمام العالم بحكوماته ومنظّماته الدوليّة وصولًا إلى الجمعيّة العامة لدوله. هذه شهادة إضافية ببلادنا وجيشنا، شهادة تضاف إلى الشهادة الأولى الأساس، ألا وهي شهادة المواطنين المخلصين الذين يقفون خلف مؤسستهم داعمين، ويوفدون أبناءهم تباعًا وتكرارًا للوقوف في صفوفها الأمامية مواجهين الأخطار، باذلين العرق والدم، وآخرهم من كان ضحية الألغام الغادرة التي زرعها الإرهاب عند الحدود الشرقية.

الثقة بدور المؤسسة وتماسكها في أصعب الظروف، دفعت العديد من دول العالم إلى مدها بمساعدات سخية، من أسلحة نوعية وذخائر مختلفة، وتقنيات وأجهزة مراقبة وإتصالات متطورة، بما فيها بناء أبراج مراقبة على الحدود، هذا بالاضافة الى التعاون في مجال التدريب.

وما يلفت هذا المجتمع يتمثل أكثر وأكثر بقدرتنا على ضرب الإرهاب، وإفشال مخطّطاته، وهو ما بدا غير يسير أحيانًا على جيوش كبيرة تجرُّ أرتالها في الميادين والساحات، ومن يعاين مشاهد مراكزنا، ودورياتنا الراجل منها والمؤلّل، في أودية حدودنا وعلى سفوحها، حيث تنبت الأخطار من بين الأتربة والصخور، لا بدَّ أن يشهد أمام الغير ويصدق في شهادته.

العميد علي قانصو
مدير التوجيه

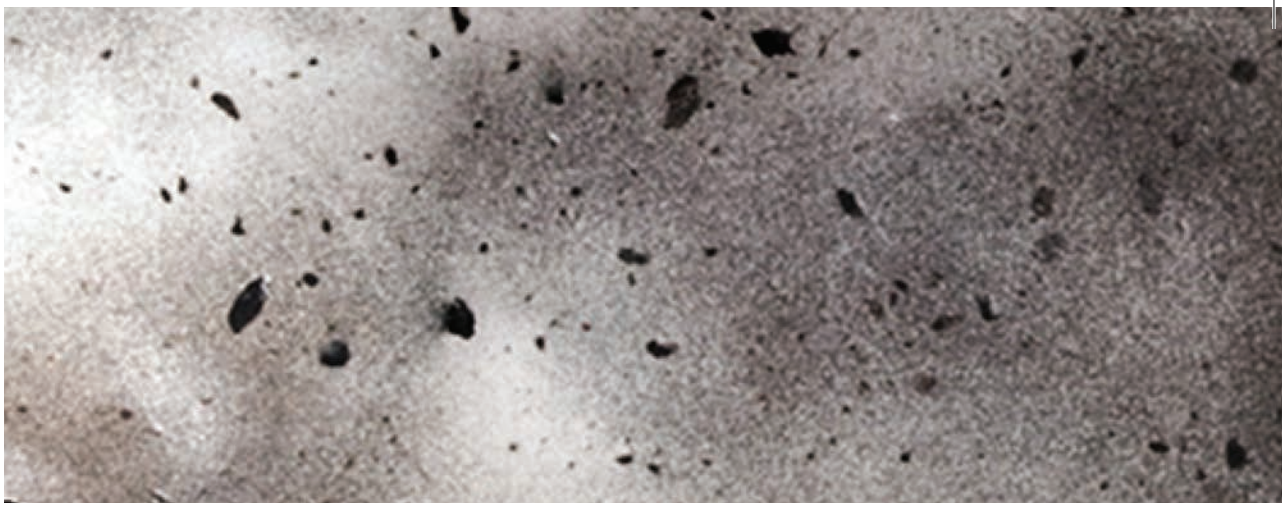

الهيئة الإستشارية

أ.د. عدنان الأمين	أ.د. ميشال نعمة	أ.د. نسيم الخوري
أ.د. طارق مجذوب	العميد (ر.م.) نزار عبد القادر	د. عصام مبارك

رئيس التحرير : د. عصام مبارك

مديرة التحرير : جيهان جبّور

شروط النشر

١- «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

٢- تشترط المجلة في الأعمال الواردة عليها ألا تكون قد نشرت سابقًا أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

٣- تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خصوصًا ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما نتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة C.V. (التخصّص، الدرجة العلمية، المؤلفات، الخ.) وبملخص لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية.

٤- المجلة محكّمة وتحيل الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

٥- تُعلِم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّرًا للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسبًا. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

٦- تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بواسطة Microsoft Word وأن يكون حجم المقال ما بين ٦٠٠٠ و٦٥٠٠ كلمة.

٧- تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقًا باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

٨- تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كليًا أو جزئيًا إلّا بإذن منها.

• الأبحاث المنشورة في أعداد «الدفاع الوطني اللبناني» متيسرة على موقع: ***www.lebarmy.gov.lb www.lebanesearmy.gov.lb***

عنوان المجلة	:	قيادة الجيش اللبناني، مديرية التوجيه، اليرزة، لبنان. هاتف : ١٧٠١
العنوان الالكتروني	:	*tawjih@lebarmy.gov.lb & tawjih@lebanesearmy.gov.lb*
السعر	:	٥٠٠٠ ليرة لبنانية.
الاشتراك السنوي	:	في لبنان : ١٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية. *
		في الخارج : ١٥٠ دولارًا أميركيًا. *
الاعلانات والاشتراكات	:	مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».
التوزيع	:	شركة ناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م.

* بدل الإشتراك السنوي يتضمّن الرسوم البريدية

المحتويـات

العدد السادس والتسعون – نيسان ٢٠١٦

نظام الحياد وإمكانية تطبيقه على الواقع اللبناني

العميد الركن ماهر أبو شعر ٥

الصراع على النفط والغاز وأهمية منطقة الشرق الأوسط الإستراتيجية

د. نبيل سرور ٤٥

سيادة لبنان في عصر العولمة

د. نبيل شديد ٧١

ملخصات ..... ٩٤ – ٩٦

نظام الحياد وإمكانية تطبيقه على الواقع اللبناني

العميد الركن ماهر أبو شعر*

المقدمة

تستمر الأزمة اللبنانيّة في التفاعل بسبب عدم تبلور الحلول التي ترضي جميع أطراف الصراع في المنطقة، ولا يخفى على أحد أن لبنان تحول الى ساحةً لتصفية الحسابات، على المستوى الإقليمي أو الدولي، حيث تخاض الحروب بالوكالة، ما حدا أطرافًا لبنانيين وغير لبنانيين على المبادرة إلى طرح مشاريع حلول، محاولين من خلالها تقديم ما هو مناسب بنظرهم للخروج من تأثير الصراعات الدوليَّة والإقليميَّة على الأمن الوطني، وتصدر لائحة هذه الحلول مفهوم الحياد الذي يتخذ خاصِّيَّةً ممَّيزةً عن غيره.

* ضابط في الجيش اللبناني

تَطبع الحياة السياسة في لبنان اليوم سمة رئيسة هي التكيّف مع كل واقع جديد، بدءًا من شغور منصب رئاسة الجمهورية وصولًا إلى التعايش مع الأخطار الأمنية المتمثلة بإشتباكات

وأعمال عدائية على الحدود، إضافة الى التفجيرات والأعمال الإرهابية في الداخل، وأخيرًا ما يمثله ملف النازحين السوريين من ثقل إضافي على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، وتداخل هذا الملف مع الوجود الفلسطيني، إضافة الى اعتبارات وحيثيات أمنية أخرى مرتبطة بالواقع العسكري والسياسي في المنطقة.

وسط هذه التعقيدات الداخلية والخارجية كلّها، ظهر الكثير من الدعوات والاقتراحات لإيجاد الحلول، فالبعض دعا إلى تغيير النظام السياسي كحل للمشاكل في هذا البلد، وآخرون طرحوا إقامة مؤتمر تأسيسي أو مؤتمر وطني، وطرحت دعوات لانتخاب الرئيس مباشرة من الشعب، أو تغيير قانون الانتخاب وإجراء انتخابات تشريعية مبكرة قادرة على تصحيح التمثيل وبالتالي الخروج من المأزق السياسي، والبعض طرح اللاّمركزية الإدارية في إطار موسع، فالعديد من الاقتراحات والتنظير السياسي تم تداوله، أما الطرح الأكثر تداولًا بين العامة، وخاصة الطبقة الشعبية، فكان نظام حياد لبنان ونأيه عن الصراعات في المنطقة للخروج من الأزمة التي تقبض على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيه.

وعليه فقد وقفت وراء الدعوة لتبنِّي نظام الحياد عدة إعتبارات، أوّلها تفاقم الأزمة لدرجة أنّها أصبحت لا تحتمل، وتشابك أسبابها الداخليَّة والخارجيَّة بطريقة معقدة جداً، إضافة الى دخول عوامل مؤثرة بشكل مطرد، وانتظار نتائج الأحداث الخارجية الطارئة وتبدل موازين القوى، وأيضاً اليأس بسبب الفشل المستمرّ في التوصُّل إلى حلول داخلية.

أمّا الدعاة لنظام حياد في لبنان فيستندون إلى وقائع واعتبارات في معرض ردهم على خصومهم الرافضين له، والذين يلجأون إلى جملة مفاهيم وأفكار يدافعون عبرها عن مواقفهم التي تُظهر عدم ملاءمة هذا

النظام لوضع لبنان، كونه جزءًا لا يتجزأ من منظومة معينة في وضع إقليمي قائم.

إنّ سياسات الدول الكبرى تجاه لبنان، تشكّل أبرز المعوقات الخارجية في وجه هذا الخيار، إضافةً إلى ذلك، فإنَّ التزامات لبنان بسبب انتمائه إلى جامعة الدول العربيَّة، وما يترتب على ذلك من التقيد بالمعاهدات والاتِّفاقيات والمواقف على الساحة الدولية، تضفي على هذه المعوقات صعوباتٍ أخرى، تكمن في صعوبة الملاءمة بين نظام الحياد وهذه الالتزامات، ويزيد الوضع اللبناني الداخلي المعقد من الناحية السياسية والأمنية، والذي تدخل فيه اعتبارات ايديولوجية وديموغرافية، صعوبات أخرى ربما تكون الأكثر تعقيداً وتأثيراً في هذا الخيار.

١- مفهوم الأمن الوطني

لا يقتصر مفهوم الأمن الوطني في العلوم السياسيَّة والاستراتيجيَّة المعاصرة على الجانب الداخليّ المتعلق بالمحافظة على الوحدة الداخلية وعلى قيم الدولة وخصوصِّيتها، إنما يشمل البيئة الخارجية، وتتميز البيئة الداخلية عن الخارجية في أنَّ الدولة تتمتع فيها بكامل السيطرة على ما يجري فيها من نشاطات وأحداث، وتستطيع اتخاذ التدابير المناسبة والقيام بردات الفعل المطلوبة تجاه أي تهديد أو خطر ماثل.

أ- تسعى الدولة الى السيطرة الكاملة على أراضيها، فهي تستطيع أن تحصل على ما تريد من المعلومات وأن توظِّف ما تريد من الأجهزة وأن تنشئ ما تريد من المؤسسات التي تساعد على تعزيز الأمن الداخلي، لكن قد يحدث أن تتضعضع قدرة هذه الدولة في ظروف معينة وتضعف سيطرتها على الوضع الداخلي، وعلى كبح التأثيرات الخارجية فتعيش داخل دوامةٍ أمنيةٍ دائمةٍ تجاه القضايا التي تهدِّد وجودها ومستقبلها، وللبيئة الخارجية

تأثيرات أكبر من البيئة الداخلية على الأمن الوطني، ما يستوجب توظيف جميع القدرات المُتاحة في الدولة من أجل تعزيز مصالحها وقوَّتها ومنزلتها في المنظومة الدوليَّة.

ب- وفي هذا المجال، يجب النظر إلى الأمن بمنظارٍ شامل وليس فقط مسألة الأمن الجنائيّ أو الأمن السياسي، فهناك منظومةٌ أمنية كبرى يجب أخذ مكوناتها كافة بعين الاعتبار، وتشمل الأمن الاجتماعي والاستراتيجي والاقتصادي[1]. أمَّا الأمن الوطني اللبنانيِّ، فإنَّه يرتكز على ما ينصُّ عليه الدستور والذي أكدَّه اتِّفاق الطائف وخصوصًا في مقدِّمته التي تنصُّ على الصيغة والهويَّة والقوميَّة والعلاقات مع الجوار.

ج- يعتبر الأمن الوطني اللبنانيِّ جزءًا من الأمن القوميِّ العربي، يؤثِّر فيه ويتأثر به سلبًا وإيجابًا ممَّا يجعل صمود لبنان والمحافظة على منعته صمودًا للأمة العربيَّة، وهو يؤكد أهميَّة البعد القومي لقوَّة لبنان وضمان أمنه واستقراره، والسياسة اللبنانيّة تنطلق في مفهومها للأمن الوطني من إدراكها لمخاطر التجزئة والتبعية، وما تؤدِّي إليه من تهديدٍ للأمن السياسيِّ والاقتصاديِّ والاجتماعيِّ اللبنانيِّ والعربي، وهذا يفرض وجود سياسةٍ وطنيةٍ تهدف إلى تأكيد الاستقلال في جميع المجالات وتحصين المجتمع اللبنانيِّ وتعميق الانتماء إلى الوطن.

٢- العوامل المؤثرة على مفهوم الأمن الوطني اللبناني.

يسعى معظم دول العالم، بعد مرور فترة على وضع دساتيره وأنظمته السياسية، إلى إعادة النظر فيها بهدف التطوير أو التغيير أو التعديل وفق تغيّر الظروف والمعطيات والعوامل الداخلية وربما الخارجية، وكذلك فقد

١- عبدالله جبر العتيبي- محاضرة عن مقومات الأمن الوطني في جامعة الملك سعود بتاريخ ٢٠٠١/٨/٢٥.

ظهرت في لبنان مبادرات سياسية كثيرة سعت ولا تزال إلى تعزيز التعايش بين اللبنانيين والمحافظة عليه، الأولى كانت صيغة ميثاق ١٩٤٣، وبعدها تسوية القاهرة وواشنطن وانتخاب فؤاد شهاب رئيساً في العام ١٩٥٨، ثم دخول لبنان في النزاع الفلسطيني – اللبناني منذ ١٩٦٩ ليتحول إلى حرب أهلية، فطرحت الوثيقة الدستورية، كما مشروع جبهة الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية، إضافة إلى برامج ومشاريع كثيرة جدًا عرضتها أطراف متعددة للإصلاح السياسي، حتى رست الأمور على صيغة اتفاق الطائف في عام ١٩٨٩.

تمكن اتفاق الطائف من إرساء أسس سلام مؤقتة في لبنان، فمن الواضح أن البلد يعيش حالة غير مستقرة، البعض يعتبره العلة والبعض الآخر يقول إنّ المشكلة ليست فيه، بل في مكان آخر لأنه ببساطة لم يطبق، وفي الواقع يقف عاملان رئيسان سدًا أمام حل أزمات لبنان، هما دور التدخلات الأجنبية في الحياة السياسية اللبنانيّة وأزمة الهوية والانتماء.

أ– إن دور التدخل الأجنبي في لبنان واضحٌ وبارزٌ جداً، وبمراجعة سريعة للتاريخ منذ تاريخ نشوء الكيان السياسي اللبناني مع إعلان دولة لبنان الكبير العام ١٩٢٠، يظهر أن البلد عاش إثنتين وستين سنة من أصل خمس وتسعين سنة وعلى أرضه وجود عسكري أجنبي. ست وعشرون سنة قبل الاستقلال وجلاء الفرنسيين، ست وثلاثون سنة منذ بداية الوجود الفلسطيني المسلح عام ١٩٦٩ وتكريسه رسميًا في اتفاق القاهرة حتى سنة ٢٠٠٥ تاريخ خروج الجيش السوري من لبنان، من دون أن ننسى أنه قبل تلك الفترة تم إنزال المارينز الأميركي في ثورة ١٩٥٨، وخلالها تم إستقدام القوة المتعددة الجنسية إثر الاجتياح الإسرائيلي الشامل للأراضي

اللبنانيّة العام ١٩٨٢، سبقه اجتياح إسرائيلي محدود جنوب لبنان العام ١٩٧٨، ممّا يؤكد أن الدور الأجنبي في لبنان هو عامل مؤثر وفاعل أكثر منه في دول أخرى، وأن الأزمات السياسية اللبنانيّة التي هي في ظاهرها أزمات ومطالب سياسية داخلية لأطراف سياسيين محليين، إنّما لها أبعاد خارجية، وأنّ الأدوار الإقليمية أو الدولية تؤثر في القرارات الداخلية مهما كانت صغيرة أو كبيرة.

ب– تشكّل أزمة الهوية والانتماء العامل الثاني في هذا الموضوع، فخلال قرن من الزمن تقريبًا منذ نشوء دولة لبنان الكبير، لم يتم التوصل إلى اتقان هوية لبنانية، إذ ينتمي اللبنانيون إلى طوائف ومذاهب، أكثر من انتمائهم إلى الوطن. فهوية المواطن اللبناني هي في الغالب طائفية أو مذهبية قبل أن تكون هوية وطنية.

هذان العاملان، أديا على مر الزمن إلى تأجيج حدة الصراعات بين الأطياف اللبنانيّة المختلفة، وأسهما في جعل الخلافات السياسية العادية تتحول في كل مرة إلى خلافات على الكيان والهوية، والحل الوحيد يكون بوصول مختلف المكونات السياسية اللبنانيّة الى قناعات مشتركة حول الهوية اللبنانيّة ودور لبنان في المنظومة العربية والمنطقة والعالم، ويصبح بعدها النظام السياسي مشكلة تقنية يمكن معالجتها عبر الحوار وإجراء بعض التعديلات عليه بزيادة نائب رئيس هنا، مجلس شيوخ هناك، نظام انتخابي جديد، تمثيل نسبي، أو تمثيل أكثري، لا مركزية موسعة أو لا مركزية عادية، اعتماد نظام حياد وغيرها من الصيغ القابلة للتطبيق والاستمرار.

٣- الحلول المقترحة للخروج من تأثير الصراعات الإقليميَّة والدوليَّة على الأمن الوطني اللبنانيّ

عانى لبنان أزمات كثيرة في تاريخه المعاصر، وكاد بعضها أن يودي بكيانه وبصيغة العيش المشترك. إذ إنَّ سرعة تشابك الأزمات الداخليّة وتداخلها مع الأزمات الخارجية، أنتج خلافات على المواقف تجاه بعض القضايا الخارجيّة، ممّا أدّى إلى تعقيد المسائل، وبالتالي إلى صعوبة إيجاد صيغة توفيقيَّة للخروج منها.

أ- غالباً ما كان الخلاف على مسألةٍ داخليَّة، يتطوَّر باتجاه الخلاف على تحديد موقف رسمي تجاه قضايا عربية أو إقليمية، أو ما هو عكس ذلك، وأبرز مثال على ذلك، الموقف الرسمي تجاه الربيع العربي بشكل عام، وأحداث سوريا بشكل خاص، الأحداث في اليمن، الموقف تجاه التحالف الإسلامي ضد الإرهاب والذي تقوده المملكة العربية السعودية، كلها قضايا لها بعد مرتبط بالتبعية والتأثر بالخارج لأسباب متعددة، ويبدو المثل الأكثر وضوحًا في تأثير البيئة الخارجية على الوضع الداخلي، ما يجري تداوله في موضوع انتخاب رئيس للجمهورية، ورأي الأطراف الإقليميين بالمرشحين، وبسلة التسوية المطروحة وغيرها من الملفات التي تشكل إهتمامًا لا يجوز إغفاله، حيث تعيش المنطقة لعبة القبض على الأوراق المهمة على الساحة الدولية والإقليمية.

ب- إنَّ إحتدام الأزمات المتلاحقة بدءًا من سنة ١٩٥٨ إلى أحداث ١٩٧٥، وما تلاها من فصولٍ مختلفة، حدا بأطرافٍ لبنانيين وغير لبنانيين إلى المبادرة بطرح مشاريع حلولٍ، منهم من يعتبر أن الصيغة الطائفيَّة للنظام هي نقطة ضعفه، فاقترح العلمنة بديلًا، ومنهم من رأى في التوزيع الديموغرافي للسكان بعد سلسلة عمليات النزوح، سببًا وحجة يستحيل معها

تعديل صيغة ١٩٤٣، واقترح الفيدراليَّة حلًا، ومنهم من ذهب إلى أبعد من ذلك وطرح الكونفدراليّة منفذاً، ومنهم من يعتقد بضرورة عدم الانخراط في سياسة المحاور العربيَّة والإقليمية، ورأى الحياد بين تلك المحاور دواءً، ومنهم من رأى أن التدخُّلات الخارجيّة في سلسلة مراحل الأزمة اللبنانيّة عنصر أساسي في تأجيجها، ورأى في تدويل الأزمة علاجًا، ومنهم من جمع بين عدّة أسبابٍ وأظهر الصراع مع إسرائيل عنوانًا لمشاكل لبنان، وطرح نظام الحياد لخلاص لبنان ممَّا يتخبّط فيه.

ج– إنَّ النظر بموضوعيّة إلى مجمل الآراء والاقتراحات التي ظهرت، تبرز جوانب كثيرة فيها، منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي لجهة تداعياتها الفعلية على الوضع اللبنانيِّ، إلاّ إنَّ نظام الحياد يتخذ خاصيَّةً مميَّزةً عن غيره، كونه الأكثر فعالية في أثره على الوضعين الداخلي والخارجي.

٤– شروط الحياد

مبدأ الحياد، أحد المفاهيم المعقّدة في القانون الدولي العام، فلأول مرة، تضمّنت اتفاقيات ١٨ تشرين الأول ١٩٠٧، التي وقّعت في مؤتمر لاهاي الثاني، نصوصًا تحدِّد حقوق الدول المحايدة والتزاماتها، وينصّ أحد بنود تلك الاتفاقية، على أنه لا يحق لدولة محايدة المشاركة المباشرة في نزاع مسلح أو مساعدة أحد الأطراف في النزاع من خلال تزويده بالرجال والسلاح، ويجمع الاختصاصيون[٢] في القانون الدولي العام، وحتى المطالبون[٣] بنظام الحياد فيه، على ضرورة توافر شروط ثلاثةٍ على الأقل، لإمكانية تطبيقه في لبنان، وهي: موافقة غالبيَّة اللبنانيِّين عليه، وموافقة الدول المجاورة له، وقدرة لبنان على حماية حياده بنفسه.

أ– موافقة غالبية اللبنانيِّين: على الرغم من أنَّ الصعوبات تبدو كثيرة

٢- جورج ديب، محمد المجذوب، إدمون نعيم ، وغيرهم ، راجع "الثقافة العربيَّة" عدد ك٢ ١٩٦٨ وكذلك المجذوب "الحياد اللبنانيّ في التصريحات والخلفيات" ١٩٨٤، ص٤٢-٤٣.

٣- النهار الدولي والعربي ،عدد ٣١٨، ١٩٨٣/٦/٦،ص٣٦.

لتأمين شبه الإجماع اللبنانيِّ في الموافقة على تبنِّي نظام الحياد، نظرًا للخلفيات التي يقف وراءها المطالبون به والرافضون له، فإنّ معرفة حجم المؤيِّدين أو المعارضين له بدقة، يبدو أمرًا صعبًا للعديد من الأسباب أبرزها:

(١) حتَّى الآن لا يعرف أحدٌ تعداد سكان لبنان بدقة، نظرًا لغياب العمليات الإحصائيَّة الرسمية. فلبنان منذ العام ١٩٣٢، لم يشهد أيّ عملية رسمية لتعداد سكانه.

(٢) الخلاف القائم بين اللبنانيِّين أنفسهم، حول من يجب أن يشمله الإحصاء.

(٣) إضافةً إلى السببين المذكورين، فإنَّ معرفة المؤِّيد والمعارض لنظام الحياد، من الطبيعي أن تتم عبر استفتاء عام، والدستور لا يتضمن نصًا يستوجب مثل هذا الإجراء، وفي هذه الحالة، من الممكن أن تنشأ عقبة جديدة، تتمثَّل بتعديل الدستور أو رفض تعديله، وبالتالي تتعقد المسألة بدلًا من أن تُحلّ.

ب- إنَّ أحد أبرز الأساليب لمعرفة من يؤيِّد ومن يعارض الحياد، غير متوافر، فكيف يمكن تخطي هذه العقبة؟ حتَّى لو توافرت، فهل يمكن تأمين غالبية مؤيدة لها؟ إن لم يكن ما يشبه الاجماع، كما إنَّ قراءة دقيقة لمواقف الفئات اللبنانيّة بشكل عام، لجهة تقبلهم لما يفرضه نظام الحياد من واجبات، تظهر عدم توفر الحد الأدنى لهذا القبول.

ج- موافقة دول الجوار الجغرافيِّ: إنَّ دولتين على الأقل معنيّتان مباشرةً بحياد لبنان، هما سوريا وإسرائيل، إضافةً إلى بعض الدول الطامحة إلى الاضطلاع بأدوارٍ خارجيّة.

(١) إنّ حياد لبنان، يعتبر أمرًا حساسًا ودقيقًا بالنسبة لسوريا، لأنها بحاجةٍ ماسةٍ للإمساك بأي ورقة إقليميَّة يمكن أن تقوِّي موقعها التفاوضي، ولبنان المحايد يعني بالنسبة لها ليس فقط خسارته كحليف.

(٢) أمّا بالنسبة لإسرائيل، فإنَّ الأمر يبدو أكثر غرابة، فإن كانت القضايا القوميّة تملي بعض الاعتبارات على السياسة السورية لجهة حياد لبنان، والتي من الممكن أن تصب في مصلحتها بشكل أو بأخر، فإن الموقف الإسرائيلي من حياد لبنان سيكون بالتأكيد سلبيًا، لسبب واضح يتعلق بأطماعها في لبنان، ولو سلمنا جدلاً بقبول إسرائيل بهذا الحياد، فإنَّه على الأرجح سيكون موقفاً مرحلياً عارضاً، ستحاول استغلاله لكسب اعتراف لبنان بها قانونيًا أولًا، وعزله عن محيطه العربي ثانيًا، ومن ثمّ انتهاز الفرصة المناسبة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية بالتوسُّع على حسابه واستغلال مياهه[٤].

أمّا الدول الإقليميَّة الأخرى التي لها علاقة بحياد لبنان ولم تجد منفذًا لها سوى لبنان كمنصة وجسر عبور لتحقيق هذا الهدف.

د- قدرة لبنان على حماية حياده بنفسه: يُلزم الحياد الدولة التي تتبنَّاه أن لا تقيم أي تحالفات سياسية أو عسكرية مع غيرها من الدول، ولكنه في الوقت نفسه يجبر الدولة بشكل غير مباشر، على تنمية قدراتها العسكريَّة للدفاع عن نفسها في حال تعرضت للخطر، أو لأي عملٍ أو فعلٍ يمسُّ حيادها، فهل يمكن للبنان حماية حياده بنفسه؟

(١) في الواقع يُعتبر لبنان الحلقة الأضعف، لسببين أساسيّين، الأوَّل يتعلّق بتركيبته الداخليَّة، والثاني بإمكاناته المحدودة التي انعكست سلبًا على قوَّته العسكريَّة، لقد حدا ذلك الوضع ببعض المسؤولين اللبنانيِّين، في وقت من الأوقات، إلى رفع شعار "قوة لبنان في ضعفه"، محاولين بذلك الابتعاد قدر الإمكان عن تبنِّي خطط عملية لتطوير قدراته العسكريَّة[٥]. وفي

٤- محمد المجذوب،" مصير لبنان في مشاريع حياد لبنان أو تحييده يعني عزله وعزلته" بيروت، منشورات عويدات، ١٩٧٨، ص٢٠٩

٥- خليل حسين ، الصراعات الدوليَّة والإقليميَّة في لبنان ، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى٢٠٠٨ ، ص ٢٠٨-٢١١.

ظلِّ هذا التغاضي، كانت الإعتداءات الإسرائيلية تتكرر على أرضه وشعبه، وفي المقابل لم يستطع لبنان أن يقوم بأي ردة فعل عسكرية مجدية ضد هذا العدو القوي، واقتصر رده على النشاط الديبلوماسي لإيقاف الإعتداءات عليه، فهل إن نظام الحياد سيدفع بالمسؤوليين اللبنانيِّين إلى تغيير سلوكهم باتجاهٍ عمليٍّ وجدّيّ لتطوير القدرات العسكريَّة لبلدهم؟

(٢) إنَّ شكوكًا كثيرةً يمكن أن تحيط بتلك التساؤلات، لاعتباراتٍ كثيرة. فالتجارب السابقة في هذا المجال (لجهة تنمية القدرات العسكريَّة)، لا تزال ماثله في الأذهان، وأبرزها على سبيل المثال لا الحصر(صواريخ الكروتال في أواخر الستينيات)، وما جرى من ردود فعلٍ عليها، إذ اعتبر الرافضون لهذا السلوك إنخراطًا لبنانيًا مباشرًا في مواجهة "إسرائيل"، واعترضوا عليه كونه يكلف الخزينة مبالغ باهظة، على الرغم من أنَّ الدول العربيَّة تبَّنت مشروعاً لتغطية القسم الأكبر من تكاليفه.

(٣) إنَّ الأخطار التي تواجه لبنان من قبل إسرائيل تفوق قدرته. فمن المعروف عمليًّا، أنَّ التفوُّق الإسرائيلي في مجال الدفاع وما يتعلَّق به، يفوق بأضعافٍ مكررةٍ قُدرات بعض الدول العربيَّة مجتمعة، فكيف سيكون موقع لبنان أمام القوة الإسرائيلية منفردًا، إنَّ قدرة لبنان على الدفاع عن حياده أمرٌ شبه مستحيل، إذ يتطلَّب قدراتٍ عسكرية وديبلوماسية هائلة، لا طاقة له عليها في مطلق الأحوال.

(٤) لقد لجأ بعض المطالبين بحياد لبنان، في معرض دعم أفكاره الى طرح فكرة الاستعانة بالضمانات الدولية لحماية هذا الحياد، وذلك عبر اتِّفاقياتٍ مع المجتمع الدولي، على غرار ما فعلت سويسرا ، وعلى الرغم من أنَّ الحياد في الدرجة الأولى قرار داخلي يستلزم موافقة أصحاب الشأن

عليه، يتم بعدها عقد اتِّفاقيات دوليَّة لضمانه من قبل المجتمع الدولي، فإنّه تدخل في الأمر إعتبارات أخرى، فهل المجتمع الدولي يتفق ويوافق حقًا على حياد لبنان ؟

(٥) إنَّ إمكانيَّات لبنان الدفاعيَّة غير قادرة على حماية حياده بنفسه، ولا قضية الضمانات الدوليَّة يمكن أن تتوفر بيُسرٍ وسهولةٍ وبشكلٍ مستمر أيضًا، وبذلك فإنَّ هذا الشرط غير متوافر كما هما الشرطان الأولان، وإنَّ الشروط سالفة الذكر التي يجب توفرها على الأقل لنجاح نظام الحياد، ليست بمتناول لبنان، وليس من السهولة بمكان الوصول إليها. بل إنَّ بعضها يمكن أن يُوقع لبنان بأزمات أخرى لا تقل خطورة عن المشاكل التي يعانيها أصلًا. وبذلك يصبح نظام الحياد سببًا آخر للخلاف بين اللبنانيِّين، بدلًا من أن يكون مشروعًا لحل مشاكله.

٥- المطالبون بنظام الحياد في لبنان.

لم تكن الدعوة لتبنِّي نظام الحياد وليدة أحداث ١٩٧٥ وما تلاها من فصول، بل ظهرت منذ إنشاء لبنان الكبير، واتخذت أشكالًا متعددة. كما أن الداعين للحياد لم يكن جلّهم محصورًا في طائفةٍ أو حزبٍ معين كما هو شائع، بل وإنّ تلك المطالبة تعدّت ذلك إلى أكثر من فئةٍ وأكثر من تيار سياسي.

بعض الدعوات المباشرة لنظام الحياد:

أ- ظهرت فكرة الدعوة لنظام الحياد في مطلع العشرينيات، حين كانت فيها فرنسا تدير شؤون لبنان بصفتها المنتدبة عليه، فقد دعا عضو المجلس الإداري للبنان، سليمان كنعان، إلى تبنِّي: "نظام حياد تضمنه الدول الكبرى"[٦]،وذلك عند الدعوة إلى إنشاء "سوريا الكبرى"، وخوف المسيحيين من ضم لبنان إليها.

٦- نص المذكرة في :جوزيف أبوخليل، لبنان وسوريا:مشقة الأخوة ، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩١، ص. ٧٢.

ب– كما أنَّ الظروف التي أوجدت الانقسام في المجتمع اللبنانيِّ، في "مرحلة الخمسينييات والوحدة السورية– المصرية"، دفعت بعض الفئات المسيحية الدعوة لتبنِّي نظام الحياد. فقد أقترح الرئيس الأسبق شارل الحلو حيادًا قانونيًا على الطريقة النمساوية[٧].

ج– إنَّ المواقف التي اتخذتها الأوساط المحافظة، والتي يلوح في أفقها إبعاد لبنان عن مسار الصراع العربي– الإسرائيلي، تطوّرت بعد العام ١٩٦٧ إلى التلويح بفكرة الحياد مجددًا. وبرز ذلك في البيان الافتتاحي للمؤتمر العاشر لحزب الكتائب[٨] المنعقد في أيلول ١٩٦٧.

د– إرتفعت مجددًا الدعوات إلى حياد لبنان خلال حرب السنتين في ظلِّ انقسام اللبنانيِّين بين مؤيد ومعارض للعمل الفدائي وأبرزها دراسةٌ أصدرتها جامعة الروح القدس "الكسليك"[٩].

هـ– عادت الدعوة إلى نظام الحياد في ظلِّ الظروف اللبنانيّة الداخليّة المتأزِّمة جراء اجتياح إسرائيل للبنان العام ١٩٨٢، وقد ظهر ذلك في دراسة أعدها روجيه إده زعيم الحركة السياسية[١٠] التي أُنشئت آنذاك وسُميت "حركة لبنان المحايد".

و– أمّا الرئيس حسين الحسيني فأبدى موافقته على حياد لبنان على الطريقة النمساوية التي اقترحها الرئيس السابق شارل الحلو[١١].

ز– في ظلِّ الأجواء غير المستقرة "فترة الصراع على إلغاء الاتِّفاق اللبنانيِّ–الإسرائيلي"، عادت فكرة الدعوة إلى الحياد ، وقد ظهر ذلك في صحيفة العمل الناطقة بلسان حزب الكتائب[١٢].

٧- صحيفة "الوجور" بيروت ١٩٥٨/٦/١٩ و"الوريفاي" بيروت ١٩٨٣/٤/١١.

٨- نص المحاضرة وإقتراحاته في مجلة الثقافة العربيَّة، بيروت، كانون الثاني١٩٦٨.

٩- نشرت بتاريخ ١٩٧٥/١١/٢٩ وفي كتاب العمل الشهري عدد أذار ١٩٧٨ ص٣٤-٣٧.

١٠- وكالة الأنباء الصحافية، بيروت ١٩٨٢/١٢/١٠.

١١- راجع النهار العربي والدولي، بيروت، عدد ٣١٨ تاريخ ١٩٨٣/٦/٦ ص٣٥-٤١.

١٢- قصة الموارنة في حرب لبنان ، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٠ ط٣، ص٣٠٠.

ح- في أثناء "فترة احتدام النزاعات العربيَّة والإقليميَّة في العام ١٩٨٧ " نشطت الإدارة الأميركيّة في تسويق فكرة المؤتمر الدولي للسلام، الذي قبله معظم الأفرقاء المعنيين ورفضته إسرائيل، فيما استغلَّه بعض أطراف الأزمة اللبنانيّة لتسويق مشروعه المطالب بالاعتراف "بحياد لبنان كعامل سلام داخلي وتوازن إقليمي"[١٣].

ط- صدر "إعلان بعبدا" في العام ٢٠١٤ الذي نص بوضوح وصراحة في البند ١٢ منه على "تحييد لبنان عن سياسة المحاور والصراعات الاقليمية والدولية، وتجنيبه الانعكاسات السلبية للتوترات والازمات الاقليمية حرصًا على مصلحته العليا ووحدته الوطنية وسلمه الأهلي، ما عدا ما يتعلق بواجب التزام قرارات الشرعية الدولية والاجماع العربي والقضية الفلسطينية المحقة بما في ذلك حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم وديارهم وعدم توطينهم.

ي- كما طالب "المجلس الوطني لثورة الأرز" في اجتماعه الذي انعقد بتاريخ ٧ تشرين الثاني ٢٠١٥ مكونات الدولة اعتماد سياسة الحياد عن الصراعات التي تدور في المنطقة، وذلك بسبب الوضع السياسي العام الذي بلغ حدًا لا يستهان به من الإنحلال وضعف الدولة وتهديد الوحدة وصيغة العيش المشترك وما بقي من السلم الأهلي. كما طالب المجلس الصرح البطريركي الماروني، بالعمل مع القوى السياسية الحرة لدى الدول المهتمّة من أجل حلّ الأزمة في لبنان، بدءًا بإنتخاب رئيس للجمهورية يلتزم سياسة الحياد تحصينًا لما تبقى من وحدة داخلية.

ك- أطلق الرئيس السابق للجمهورية العماد ميشال سليمان بتاريخ ٧ كانون الأول ٢٠١٥ وثيقة "لقاء الجمهورية" والذي عرض فيه بنود الوثيقة

١٣- كريم بقرادوني "العنة وطن": من حرب لبنان إلى حرب الخليج، بيروت، عبر الشرق للمنشورات،١٩٩١، ص١٦٧-١٦٨.

وتطلعات اللقاء المستقبلية، مشيرًا إلى أن الرئيس من أي مكان يأتي، ليس له الحق إلا أن يحكم بالتوافق، ويوم يؤدي القسم، فإنّ هذا القسم سوف يحرره من التزاماته بالمحاور والالتزامات المذهبية، موضحًا أنّ "إعلان بعبدا" كان هدفه منع اللبنانيين من الاقتتال على أرض الآخرين، مؤكداً أنّ تحييد لبنان هو مطلب تاريخي، داعيًا إلى تصحيح الثغرات الدستورية ليصبح رئيس الدولة هو أقوى سلطة في الدولة.

٦- أسباب الدعوة إلى تبنّي نظام الحياد.

إنَّ جملة اعتبارات وأسباب وقفت وراء الدعوة إلى تبنِّي نظام الحياد. منها ما يتعلَّق بتفاقم الأزمة وتشابك أسبابها الداخليَّة والخارجيَّة، ومنها ما يعود إلى الفشل المستمر في التوصل إلى حلِّها، إضافةً إلى استمرار التدخلات الخارجيَّة عسكرية كانت أم سياسية.

أ- **الأسباب الداخلية**: إنَّ أبرز الأسباب الداخليَّة، التي أدَّت إلى تفجير الأزمة، الخلاف على الإصلاح السياسي، ومن أجل تحقيق هذا الإصلاح، عمدت الأحزاب والقوى التقدميَّة إلى التحالف مع المقاومة الفلسطينية، ظنًا منها أنَّ تحالفها هذا سيقوِّي موقعها الداخلي ويمكِّنها بالتالي من فرض برامجها وتنفيذها، وفي الجهة المقابلة، كانت الأحزاب المحافظة تتمسك بالدستور وبصيغة النظام، وتعتبر المساس بهما مساساً بأسس الكيان، وأخذت تصوِّر الصراع القائم، صراعاً خارجياً لا شأن للإصلاح السياسي به، وتضفي على النزاع صورة التدخُّلات الخارجيَّة، عبر قضية خرق المقاومة الفلسطينيَّة للسيادة اللبنانيّة، وراحت هذه الأحزاب تُحضر جماهيرها نفسيًا وسياسيًا، وحتى عسكريًا، لمواجهة المقاومة وغيرها من القوى غير اللبنانيّة في لبنان، وهذا ما سعت إليه بقوة بعد العام ١٩٧٥. لقد ظلَّت قضية الإصلاح السياسي مرتبطةً إلى حد كبير بعلاقات الأطراف

اللبنانيّة مع القوى الخارجيّة الفاعلة في المنطقة، وأوَّل ظاهرة لهذا الربط كان "الوثيقة الدستورية" التي أعلنها الرئيس الأسبق سليمان فرنجية في العام ١٩٧٦، والتي رُتبت برعايةٍ سورية، و"وثيقة الوفاق الوطني" في العام ١٩٧٩، التي رُتبت برعايةٍ عربيّةٍ ودوليَّة، ووثيقة "الطائف" في العام ١٩٨٩ برعايةٍ سعوديّة ورضًى دوليّ وعربيّ، وأخيرًا الأحداث في سوريا وتفاعل الأطراف اللبنانيّة معها كلٌ على طريقته.

ب- الأسباب الخارجية: إنّ عوامل خارجيّة ساعدت بشكلٍ فعَّالٍ على تأجيج الأزمة وإعطائها أحجامًا غير عادية، ممّا دفع بأطرافٍ لبنانية كثيرة إلى طرح فكرة نظام الحياد. أمّا أبرز المؤثرات الخارجية فهي:

(١) – **الصراع الأميركي- السوفياتي في المنطقة**: إنَّ إحدى نتائج الحرب العالميّة الثانيّة، انحسار النفوذيّن الفرنسيّ والبريطانيّ عن منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي أوجد مناخًا تنافسيًا بين موسكو وواشنطن للتزاحم على "ملء الفراغ" الذي أحدثه ذلك الانحسار، ممّا دفع الطرفين الآخرين إلى "حروب الواسطة" أو ما سُميَّ بالحرب الباردة في مرحلة الخمسينيات، وقد خلّفت هذه المتغيرات تداعيات في الأنظمة العربيَّة وأثرت على العلاقات في ما بينها آنذاك. فمشروعا أيزنهاور وحلف بغداد، كانا في أساس الخلافات العربيَّة التي أطلقت شرارة أحداث ١٩٥٨ في لبنان. في مقابل ذلك كانت أولويات السياسة الأميركية، تجاه الشرق الأوسط، إبعاد الإتحاد السوفياتي عن أيّ دورٍ فعالٍ لحلِّ أزمة الصراع مع إسرائيل، عبر اقناع الدول العربيَّة بالمفاوضات الثنائيّة بين إسرائيل وكلّ دولة على حده، وبدأت بتنفيذ هذه السياسة عبر المحادثات المصرية–الإسرائيلية في خيمة الكيلومتر١٠١ العام ١٩٧٣ ، ومن ثم فك ارتباط القوات المصرية – الإسرائيلية، ومن ثمَّ اتِّفاقات كامب ديفيد ومعاهدة السلام، وإنتهاءً بالاتِّفاق اللبنانيِّ–

الإسرائيلي العام ١٩٨٣، ودخول القوَّة متعدّدة الجنسيات إلى لبنان، وما يعنيه ذلك من دخول مباشر إلى المنطقة بمواجهة الاتحاد السوفياتي[١٤].

(٢) – **الصراعات العربيَّة – العربيَّة والعربيَّة–الإقليمية**: لقد أدَّى إنهيار التضامن العربي، في منتصف السبعينيات، إلى نشوء تكتلات ومحاور متنافسة على قيادة الوطن العربي. ومن الطبيعي أن تكون أساليب استقطاب المناصرين وجذبهم متمثلة بالاهتمام بالقضايا العربيَّة الحساسة ومنها القضيّة الفلسطينيّة والأزمة اللبنانيّة، فعمليات الاستقطاب التي شهدتها الساحة العربيَّة، وجدت في الساحة اللبنانيّة العوامل المساعدة لتنفيذها وتصفية الحسابات في ما بينها، ولذلك اختارت هذه المحاور لبنان ليكون قاعدةً لتحركها من جهة، والأحزاب اللبنانيّة والمقاومة الفلسطينيّة ليكونا أداة هذا التحرك من جهة أخرى، حيث وزعت الأموال وسلحت المنظمات، حتّى بات لهذه المحاور أنصارها ومنظماتها.

(٣) – **تنامي قوَّة المقاومة الفلسطينيَّة**: شهد الأردن نشاطًا مكثفًا للمقاومة الفلسطينيَّة قبل العام ١٩٧٠، ما لبث أن انتقل إلى لبنان. وقد تعاطفت الدول العربيَّة مع المقاومة وأمدتَّها بكلِّ أنواع المساعدات المادية والمعنوية. بيد أنَّ هذا التعاطف الذي بلغ أوجه في العام ١٩٧٤، اصطدم مجددًا بالاستقطاب العربي تجاه القضية الفلسطينيَّة، وقابله تمرد فلسطيني، وكان لبنان المسرح الذي جرت فيه العمليات، لقد حاول الفلسطينيون إثبات استقلالهم في لبنان ردًا على تلك الاستقطابات، عدا عن ممارسة دور الحكومة في المخيمات الستة عشر وحتى على الفلسطينيين الذين يعيشون خارج المخيَّمات في لبنان[١٥] وبمعنى آخر، عبّر هذا الواقع عن ممارسة فلسطينيّة فعلية للحكم الذاتي في

١٤- لقد استمر هذا التنافس الشديد حتى منتصف الثمانينيات وبدأ يتلاشى مع وصول الزعيم السوفياتي، ميخائيل غورباتشوف، الى السلطة وانتهاجه سياسة الانفتاح والتعاون مع الغرب.

١٥- راجع هذه الإحصاءات في، الأزمة اللبنانيّة في دوامة الصراعات العربيَّة، بيروت وزارة الإعلام، ١٩٤٨، ص١٧.

لبنان، الأمر الذي أدَّى إلى اصطدامه عمليًا بعدة عقبات أبرزها:

• العقبة اللبنانيّة: وهي أنَّ القوَّة الفلسطينيّة الكبيرة أوجدت خللًا في توازن القوى الديموغرافي– السياسي، المتخلخل أساسًا، فالمهاجرون في أي بلد، لهم تطلعاتهم وعاداتهم وتقاليدهم الخاصّة بهم، فكيف إذا كانت قضيتهم وثورتهم التي يتطلعون من خلالها إلى استرجاع حقوقهم المسلوبة... وهناك ثابت في الحياة الإجتماعية، هو التباين بين المهاجرين ومواطني الدولة المضيفة. وهذا التباين من السهل أن يؤدي إلى حالة انشطار بينها، خصوصًا وأنّ الخصوصيّات اللبنانيّة ولا سِّيما تعدّد الطوائف، قد سهَّل استغلالها لإشعال الفتن. وهذا ما حصل خلال الحرب الأهليّة.

• العقبة السورية: التي برزت من خلال اعتبارها، أنّ لبنان خطٌّ أحمر، لجهة عدم السماح لأيِّ استقطابٍ عربيٍّ فيه، الأمر الذي أظهر بُعدًا تنافسيًا سوريًا– فلسطينيًا في لبنان، وصل في إحدى مراحله إلى الاصطدام المباشر أو "حروب الواسطة".

(٤) – **التدخلات العسكريَّة الخارجيَّة**: غالبًا ما تعمد السلطات الشرعيَّة، أو أيُّ طرفٍ من أطراف الصراع الداخلي، إلى طلب الاستعانة بقوىً خارجيَّة، عندما تفقد قدرتها على إمساك زمام الأمور. وغالبًا ما تستجيب القوَّة الخارجيّة إلى طلب المساعدة عندما ينهار النظام في دولة الصراع، أو في حال أحدث الصراع الداخلي انقسامًا وفراغًا يمكن أن تستغلُّهما قوّة خارجيّة أخرى معادية للقوة المُراد تدخلها، أو عند وصول الانقسام إلى مرحلة الحسم ولا تريد القوَّة المتدخلة أن يخرج أحد من أطراف الصراع منتصراً. وقد شهد لبنان منذ بداية أزمته في العام ١٩٧٥، سلسلة من التدخلات المشابهة، عربيّة وغير عربيّة، أثَّرت في مسار الأزمة وتفاعلاتها. أمَّا هذه التدخلات فهي:

• التدخل السوري في العام ١٩٧٦، الذي تمَّ بناءً على طلب من السلطات الشرعية اللبنانيّة، وبموافقة الأحزاب اللبنانيّة المحافظة، ومعارضة القوَّى التقدميَّة اللبنانيّة والمقاومة الفلسطينيَّة[١٦]

• التدخل العربي الذي احتوى التدخُّل السوري، أعطاه شرعيّة عربيّة بموجب قرارات قمتي الرياض والقاهرة في العام ١٩٧٦.

• الغزو الإسرائيلي في العام ١٩٧٨ بهدف إبعاد العمليّات الفدائيَّة وإنشاء حزام أمني، والغزو الثاني في العام ١٩٨٢، بهدف ضرب البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينيَّة، وجرِّ لبنان إلى معاهدة سلام.

• تدخُّل القوَّة متعدّدة الجنسيّات في العام ١٩٨٢، بطلب من السلطات الشرعيّة اللبنانيّة، وعلى فترتين، والتي ضمّت قوات أميركية، فرنسية، بريطانية وإيطالية، فالفترة الأولى كانت لتأمين حماية خروج المقاتلين الفلسطينيين من لبنان، أمّا الثانية فتمثّلت اغتيال الرئيس المنتحب بشير الجميل، وبحجة حماية المخيمّات الفلسطينيّة.

• التدخُّل الأميركي في العام ١٩٨٤، حينما شاركت البوارج الأميركيّة في قصف مواقع حركة أمل والحزب التقدُّمي الإشتراكيّ في الضاحية الجنوبيّة والجبل، وبعض المواقع السورية في منطقة الجبل.

• التدخُّل الفرنسي في مراقبة خطوط التماس في بيروت والجبل، بطلبٍ من السلطات الشرعيّة اللبنانيّة، بعد مؤتمر الحوار الوطني في لوزان العام ١٩٨٤.

• التدخل السوري في العامين ١٩٨٦و١٩٨٧، عبر إدخال مراقبين عسكريين إلى بيروت الغربيّة ومناطق أخرى، كان بطلبٍ من بعض الفعاليّات الإسلاميَّة اللبنانيّة.

١٦- خليل حسين " " الصراعات الدوليَّة والإقليميَّة" ،دار المنهل اللبناني ، الطبعة الأولى ٢٠٠٨ ،ص٦٢

• إضافةً إلى تلك التدخُّلات، كان هنالك قوات عسكريّة إيرانيّة وليبية، أسهمت في بعض المعارك الداخليّة، إضافةً إلى قوَّة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وفق القرار ٤٢٥ العام ١٩٧٨.

• وبصرف النظر عن الخلفيات والأهداف التي وقفت وراءها كلِّ القوى الخارجية، فإنَّها كانت أقوى سياسيًا وعسكريًا من الأطراف اللبنانيّة المتصارعة مجتمعة كلّها. ومع ذلك، فإنَّ أيًّا من هذه القوى لم تستطع إنهاء الأزمة أو المساعدة في حلِّها. فكلِّ مرحلة من مراحل التدخُّل شكلت حوافز جديدة للانتقال إلى مرحلة من الصراع أشد عُنفًا من المراحل التي سبقتها، فالإجتياح الإسرائيلي أعقبته حوادث الشوف وعاليه في أيلول العام ١٩٨٣، والتدخُّل الأميركيّ العسكريّ أدَّى إلى أحداث بيروت وانتفاضة السادس من شباط العام ١٩٨٤، والدخُّول السوريّ في العاميّن ١٩٨٦و١٩٨٧ أدّى إلى إعلان رئيس الحكومة العسكريَّة آنذاك، العماد ميشال عون، "حرب التحرير" لإخراج القوات السورية من لبنان، إن القوَّة المتدخلة لم تؤدِ دائمًا دور الوسيط بين القوى المتصارعة، فغالبًا ما كانت تتحول إلى طرفٍ من أطراف الصراع، كما أنّ لإسرائيل أطماعها في لبنان، وأهدفًا أخرى حاولت تحقيقها كإبعاد المقاومة الفلسطينية، وإقامة حزام أمني، وجره لمعاهدة سلام معها وفق الشروط التي تؤمن هيمنتها على لبنان، ولذلك كان اجتياحها للأراضي اللبنانيّة في العاميّن ١٩٧٨ و١٩٨٢ سعياً وراء تحقيق هذه الأهداف.

• إزاء تلك المصالح المتضاربة، فإنَّه من الطبيعيِّ أن يظلّ الصدام السوري–الإسرائيلي غير المباشر ظاهرًا في لبنان وفي أحيانٍ كثيرةٍ عبر اللبنانيِّين، ثمَّ إنَّ وقوف واشنطن وراء إسرائيل وموسكو وراء دمشق، قد أعطى لهذه التدخُّلات الإقليميَّة أبعادًا دوليَّة في بعض الفترات، وبات من الصعب على لبنان أن لا يتأثر بها.

ج- وجهة نظر الرافضين لنظام الحياد في لبنان: شكلت الخطابات السياسية والمواقف المعلنة عبر التصريحات الرسمية وغير الرسمية في مسألة حياد لبنان، وفي معرض الدفاع عن هذا المفهوم أو انتقاده، مرحلة اشتباك كلامي له خلفيات سياسية متعلقة بالتحالفات مع الخارج، وقد تطور النقاش في هذا الموضوع ليصل الى درجة التخوين والتخلي عن العروبة وعن القضية الأم وهي تحرير فلسطين ومواجهة إسرائيل.

- يعتبر الرافضون أنَّ هوية لبنان وانتماءه العربييّن، يفرضان عليه الوقوف إلى جانب العرب في القضايا المصيرية، وسيطر الغموض على معظم تصريحات أصحاب القرار ومواقفهم، وخصوصًا على الصعيد الرسمي. وبين التغاضي المقصود في أحيان كثيرة، وإصرار فريق واسع من اللبنانيِّين، ورفض البعض الآخر منهم، كانت الأزمات الداخلية وتفرعاتها تتفاعل وتزداد تعقيداً وتأخذ أبعادًا شتى، حتى اعتبر بعض الأطراف الداخليّين، أنّ سياسة اللامبالاة وعدم الوضوح التي اعتمدها الحكم تجاه تحديد موقع لبنان من القضايا العربيَّة وتأكيد انتمائه العربي، كانت من بين الأسباب التي أدَّت إلى تمزُّق وحدته الداخليّة وإضعاف مقومات الدولة فيه.

- يرى البعض أنَّ علاقات لبنان وموقعه بالنسبة لسوريا، هما من الأهمِّيّة بمكانٍ، بحيث تجعله غير قادر على الابتعاد كثيرًا من المواقف الهامّة التي تقفها سوريا من دون أن يُشكل ذلك خطرًا على استقراره الداخلي. فإنَّ العلاقات اللبنانيّة-السوريّة الجيدة تعتبر لدى البعض أحد أهمّ الثوابت التي يتمسكون بها. ويعود ذلك إلى عدَّة إعتبارات، أهمها أنّ توتر العلاقة بين البلدين، كانت سببًا لتفسخ الوحدة الوطنية، بينما كان حسنها وتميزها، سببًا لإيجاد الكثير من الحلول والمخارج للخلافات الداخلية والأزمات السياسية.

• خصوصيَّة الوجود الفلسطينيّ على أراضيه وما يترتب عليه من تناقضات وإلزاماتها كثيرة كحق العمل الفدائيّ ضد إسرائيل من أراضيه، بحيث إن العمليات العسكريَّة التي قامت بها المقاومة ضد إسرائيل إنطلاقًا من جنوب لبنان، كانت ذريعة بيد إسرائيل للرد، ومبرراً للقوى المناهضة للمقاومة بوقف عملياتها، فإنّ القوى التي ساندت فصائل المقاومة، اعتبرت أنّ دعم العمل الفدائي في لبنان ومناصرته، هما واجب لبناني وحق طبيعي من حقوق المقاومة في استعمال أي أرض عربية للوصول إلى غايتها وفي طليعتها تحرير أرضها.

• الأطماع الإسرائيلية في الأراضي العربيَّة ومنها الأراضي اللبنانيّة، واعتبار أن كيان إسرائيل الذي أُنشئ في العام ١٩٤٨ ، هو كيان غير نهائي من حيث المساحة، وهو قابل للتمدد في غير اتجاه والتوسع على حساب البلدان العربيَّة، وهذا ما يجعل من إسرائيل دولة رافضة سرًا أو علنًا لحياد لبنان.

• بالرد على"إعلان بعبدا"، يقول البعض في جلسات الحوار أن لا حياد مع العدو الاسرائيلي، كما أنّ "إعلان النيات" بين "القوات اللبنانيّة" و"التيار الوطني الحر" نص على "ضرورة التزام سياسة خارجية مستقلة بما يضمن مصلحة لبنان ويحترم القانون الدولي وذلك بنسج علاقات تعاون وصداقة مع جميع الدول ولا سيّما منها العربية، بما يحصّن الوضع الداخلي اللبناني سياسيًا وأمنيًا ويساعد على استقرار الأوضاع، وكذلك اعتبار إسرائيل دولة عدوة، والتمسك بحق الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم ورفض التوطين واعتماد حل الدولتين ومبادرة قمة بيروت ٢٠٠٢.

• إنَّ مُجمل تلك الأسباب، وغيرها، استند إليها رافضو الحياد، باعتبار أنّ النتائج التي يمكن أن تترتب على تطبيقه، ستجعل لبنان أسير مواقف

تسهم بشكلٍ مباشر في إبعاده عن القضايا العربيَّة أو الإقليمية، التي يعتبرونها قضايا مصيرية لا يجوز إهمالها، وإلا سيتسبّب ذلك بأزمات ومشاكل جديدة له ستهدّد وجوده وكيانه.

٧- معوقات نظام الحياد في لبنان

إنَّ لحياد لبنان معوقات كثيرة تقف في وجه إمكانيَّة تبنِّيه وتطبيقه، فحقيقة أهداف سياسات الدول الكبرى تجاه لبنان لجهة الموقع والدور الذي يمكن أن يستفاد منها، إضافةً إلى الصراعات في ما بينها، تُعتبر من أبرز المعوقات الدوليَّة والإقليمية، إضافةً إلى تلك الاعتبارات، فإنَّ التزامات لبنان العربيَّة لجهة انتمائه لجامعة الدول العربيَّة، وما يتعلَّق بها من معاهدات واتِّفاقيات، تُضفي على هذه المعوقات صعوباتٍ أخرى، تكمن في استحالة الملاءمة بين نظام الحياد وهذه الالتزامات، وكما أنَّ لهذه المعوقات الخارجيّة دوراً بارزاً في صعوبة تبنِّي نظام الحياد فإنَّ للوضع اللبنانيِّ الداخلي أسباباً عديدةً أخرى تُضاف إلى سابقاتها، وأبرزها احتلال إسرائيل لبعض الأراضي اللبنانيّة، والتوزيع الديموغرافي للسكان فيه.

أ- المعوقات الدوليَّة

على الرغم من أنَّ مساحة لبنان الصغيرة لا تعطيه حقّه من الاهمية على الخريطة الدوليَّة، إلا إنه من الناحية الجيو- إستراتجية، يمتلك قوة التموضع الجغرافي المميز والذي يجعله نقطة جذب للنفوذ الإقليمي والدولي، ومن يتابع أحداث لبنان والمنطقة، لا بدَّ وأن يُلاحظ السعي الدائم للدول الكبرى عمومًا، والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي(سابقًا) خصوصًا، إلى تغيير التوازنات في الشرق الأوسط عبر معادلاتٍ سياسيةٍ- عسكريةٍ، غالباً ما كانت الساحة اللبنانيّة المحور الأساسي لها[١٧]. كما أنَّ هذا الصراع قد أدَّى

١٧- فريد ريش راتزل" ، geographic politique ,Paris, ١٩٨٨, ص ١٣٣.

في فتراتٍ معينة، إلى تدخل لاعبين جدد، وظهور خلافات دولية في وجهات النظر وبروز صراع فرنسي– أميركي حول لبنان.

(١)– **السياسة الأميركية تجاه لبنان**: إنّ متابعة السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، تظهر أنَّ لبنان فقد أهميتَّه الإستراتيجيَّة في المنطقة بالنسبة إلى واشنطن، ولم يعد على قائمة أولوياتها المرتبطة بمصالحها الإقليميَّة. لأنَّه أصبح أحد أهم مسارح الصراعات الإقليميَّة، وبات التدخل المباشر فيه مكلفًا وغير مجد، فلبنان يعتبر الموقع الذي يجري فيه الكثير من التوظيف المثمر للمؤامرات الإقليميَّة[١٨]. إنَّ التدقيق في نظرة كيسينجر الذي أُعتبر "مهندس الأزمة اللبنانيّة" تُثبت هذه الحقيقة أيضًا، وتُؤكد أنَّ واشنطن لم تخرج عمليًا عن تلك المخططات لمّا تؤدّيه من خدمة للقضايا الأميركية الكبرى في المنطقة، فعلى سبيل المثال:"إنَّ نزاع لبنان يمتصُّ الطاقات العربيَّة المجاورة"[١٩] و"يؤدِّي إلى توريط دول عربية في المشكلة"[٢٠]، ويهدف إلى "تقويّة المعتدلين العرب وإضعاف المتطرفين"[٢١]، و"القضية اللبنانيّة تُشكل بديلاً للقضية الفلسطينية"[٢٢]. ولتحقيق الأهداف سالفة الذكر، يقتضي تأمين مُستلزمات نجاحها وأبرزها:

- أن تبقى الأزمة اللبنانيّة مستمرّة وبوجوه مختلفة (أمنية، عسكرية، إجتماعية، إقتصادية، محلية، إقليمية)، ولكي تستمر الأزمة من المفترض أن يستمر وجود أفرقائها، أو إدخال أفرقاء جدد لتأمين التوازن المطلوب، على أن يُمنع الحسم فيها من قبل أيِّ فريقٍ ضمن التركيبة القائمة.
- أن تستفيد واشنطن إلى أقصى حد ممكن من استمرار الأزمة اللبنانيّة،

١٨- الدفاع الوطني اللبنانيّ ، عدد٣، آب/ ١٩٩٠ ، ص ٩٩-١١٧.

١٩- كيسينجر ، الكتاب السنوي الفلسطيني، بيروت ،مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٦،ص٣٥٣.

٢٠- كيسينجر محاضرات ومقالات مختارة ١٩٨٢-١٩٨٤، بيروت، دار قتيبة، ١٩٨٨،ص١٠٨.

٢١- المرجع السابق ص ١٠٤

٢٢- كيسينجر ،الحوادث، لندن، عدد ١٠٢٣، ٦/١٨/ ١٩٧٦ ، ص ٢٣.

وتنفيذ ما تراه ضروريًا لمصلحتها داخل لبنان وخارجه، وتأجيل ما لا ترغب به، أو تغطية ما تقرَّه، على الصعد كافة، سياسية كانت أم إقتصادية أم عسكرية، ومن الصحة بمكان أنّ الولايات المتحدة سعت في العام ١٩٨٩، إلى تهدئة العنف في لبنان عبر دعمها لاتِّفاق الطائف، لكن العبرة تكمن في خلفيات هذا الدعم، فهل من مصلحة واشنطن إيقاف الحرب الأهلية عند هذا الحد؟ أم أنّ مصلحتها تقتضي إبقاء ملفات الأزمة مفتوحة لكن بطرق مختلفة؟ إنَّ مراجعة الوقائع والأحداث بعد توقيع اتِّفاق الطائف، تُظهر حقيقةٌ واحدةٌ على الأقل، وهي استمرار مصلحة واشنطن في ابقاء الملف اللبنانيِّ مفتوحًا على الإحتمالات كافة، بدليل أنّها أبقت جوهر المشكلة قائمًا(وهو الاحتلال الإسرائيلي لمزارع شبعا)، وربطت حل هذه المشكلة بالحل الشامل في المنطقة.

(٢) – **التجاذب الأميركي – السوفياتي على موقع لبنان**: شهدت أوائل الثمانينيات أخطر وأوسع عمليات التجاذب الأميركي– السوفياتي حول لبنان وأزمته، واتخذت أوضاعًا وأشكالًا إقليميَّة دقيقةً تمثلت باستعمال الجبال اللبنانيّة كمواقع إستراتجيّة للدفاع عن المصالح الحيوية لكلٍّ من موسكو وواشنطن، ففي العام ١٩٨١، وتحديدًا إبَّان معركة "زحلة" بين القوات اللبنانيّة والجيش السوري وما أعقبها من إسقاط إسرائيل لطائرتين سوريتين، تكاثرت التقارير حول إمكانية مواجهة أميركية– سوفياتية فوق الجبال اللبنانيّة، وأكد تقرير[٢٣] أعده خبراء أميركيون في الاستراتجية العسكريَّة، أن قمم صنين، وغالبية قمم السلسلة الغربية لجبال لبنان، تُعتبر من أهمّ مراكز المراقبة والتنصت وأكثرها دقّة، ويضيف التقرير على سبيل المثال، إذا ركزَّ السوفيات راداراتهم على الجبال اللبنانيّة، سيكون بإمكانهم

٢٣- العمل ، بيروت،١٩٨١/٥/٦ ص٦.

أن يحصوا نشاط حلف شمال الأطلسي والأسطول السادس الأميركي ضمن دائرة تمتد غربًا إلى شواطئ فرنسا وإسبانيا وإيطاليا وشمالًا إلى تركيا واليونان، وشرقًا إلى الخليج وساحل عمان، وجنوبًا إلى صحراء سيناء والدلتا مرورًا بإسرائيل. وإنَّ تحويل لبنان إلى قاعدة سوفياتية يساوي بالنسبة لموسكو أهمِّيّة تفوق ما تساويه قاعدة "أوكينا" اليابانية بالنسبة للأميركيين". وإنَّ إقدام السوفيات على نشر صواريخ "سام" في قممّ الجبال اللبنانيّة" سيشكل سدًا سوفياتيًا منيعًا وخط دفاعٍ أوَّلٍ في وجه أيِّ تحركٍ أميركيٍّ محمولٍ جوًا إلى الخليج. وبين جنوب أفغانستان والجبال اللبنانيّة تكون موسكو قد أحكمت فكيٍّ كماشةٍ حول الخليج من الشرق والغرب والجنوب"[٢٤].

(٣) - **التجاذب الأميركي - الفرنسي حول لبنان**: إنَّ عدم التقاء السياستين الأميركية والفرنسية على نقاطٍ محدَّدة، تجاه لبنان، نابعٌ من نظريتهما المتوازنتين في مقاربتهما للقضيَّة اللبنانيّة. بمعنى أخر إذا كان جوهر السياسة الكيسينجرية بشكل خاص والأميركية بشكل عام تجاه لبنان، ينطلق من كونه مجرَّد موقعٍ يتمَّيز بأهمَّية إستراتيجية لجهة التوظيف والاستعمال في مسلسل البراغماتيةً الأميركية، فإن جوهر السياسة الديغولية بشكلٍ خاص، والفرنسية بشكلٍ عام، ينطلق من كونه دولةً ذات كيانٍ خاصّ تربطه بفرنسا علاقات تاريخية[٢٥]. وفي الواقع ترتكز سياسة فرنسا تجاه لبنان على عدَّة قواعد مهمة بنظرها، أبرزها[٢٦]:

- تعتبر فرنسا أنَّ لبنان هو الأقرب إليها، دينيًا وتاريخيًا وثقافيًا.
- لبنان أحد مرتكزاتها الأساسية، لتوجيه سياساتها ومصالحها الشرق أوسطية.

٢٤- the Gardian,London،17-5-1981، p72 – 75

٢٥- صحيفة الأنوار، بيروت، ١٩٨٩/٤/٧ ص٣.

٢٦- محاضرة السفير الأسبق في لبنان، بول بلان"العلاقات اللبنانيّة الفرنسية من عام ١٨٢٠ حتى الآن"، النهار بيروت ١٩٨٨/٣/٥ص ٢.

• انتماء لبنان إلى مجموعة الدول الفرنكوفونية بشكلٍ فاعل.

• إنَّ أيَّ تغييرٍ في الواقع الجغرافيِّ اللبنانيِّ سيؤثر سلبًا على التوازن في المنطقة. فالسياسة الفرنسية تجاه لبنان، لا تنطلق من موقف مصلحيّ، بل تعتبرها محاولةٌ للتوفيق بين واقعها الجغرافيِّ– السياسي، وبين مصلحتها الإستراتجية الإقتصادية، وأيضًا السياسية والثقافية، ولذلك يلاحظ التركيز الفرنسيُّ على القطبين الأساسيين في المغرب والجزائر في الغرب، ولبنان في الشرق والهدف الأبرز فيه محاولة فرنسا التمايز عمليًا، والبقاء خارج النفوذ الأنكلوسكسوني– الأطلسي.

• ترى فرنسا أنَّ جوهر الأزمة اللبنانيّة هو الصراع الإقليميُّ عليه، وأنَّ الولايات المتحدة تغذي هذا الصراع وتديره وفق حساباتها الخاصة، وظروف الأطراف الإقليميين. وهذا ما تعكسه وجهة نظر وزير الدفاع الأميركي الأسبق، كاسبار واينبرغر، حول لبنان بقوله:"المشكلة في لبنان برأيي، أنه ليس في الواقع بلدًا، كان مجموعة من نوع ما، وشكله خبراء، وحدوده ليس لها أي علاقة محددة بالجغرافيا أو التاريخ، وهو مليء بكل أنواع القبائل المتحاربة"(٢٧).

• إنَّ مسلسل الصراع الأميركي– الفرنسي، كثيفٌ بكثافة المشاريع الأميركية تجاه المنطقة ولبنان، إلاّ أنَّ أبرز ما سُجِّل بهذا الخصوص، مرحلة ما بعد ولاية الرئيس السابق أمين الجميل، حيث استخدم الطرفان، ظاهرة فراغ سدة الرئاسة في لبنان، لإجراء أوسع عمليات الصراع بينهما، باعتبار أنَّ تلك المرحلة (أيلول١٩٨٨–تشرين الأول١٩٩٠) أنتهت عمليًا إلى صياغة جديدة لواقع النظام السياسي – الدستوري في لبنان، وأعادت خلط الأوراق من جديد بين القوى الأساسية الفاعلة في الأزمة اللبنانيّة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

٢٧- تصريح واينبيرغر في الحياة، لندن ١٩٩٠/٢/٩ ص١٠.

ب- المعوقات الإقليميَّة.

كما أنَّ لموقع لبنان أهمِّية كبرى في اهتمامات الدول الكبرى وسياساتها، فإنَّه في الوقت ذاته، وللأسباب نفسها يشكل إهتمامًا وأهميَّة إستراتيجية لبعض الدول الإقليميَّة الطامحة إلى الاضطلاع بأدوار خارجيّة نشطة في المنطقة لسبب أو لآخر، وإنطلاقاً من ذلك الأمر، فإنَّ تحليل مواقف هذه الدول تجاه لبنان وأزمته، يظهر خلفيات اهتمام هذه الدول بتأدية دور فاعل والتدخل فيه.

(١)- **المعوقات السورية**: إنَّ بقاء سوريا منفردةً في مواجهة الصراع العربي- الإسرائيلي، أملى على سياستها الخارجية ثوابت محدَّدة[٢٨] تجاه هذا الصراع وأدواته في المنطقة، ومن بينها، مواقفها تجاه لبنان وملفّات أزمته المتشعبَّة. وفي الواقع إنَّ استقراء هذه المواقف بدقَّةٍ تظهر الرغبة السوريّة الدائمة لرعاية الملف اللبنانيِّ بشكلٍ دقيق، للعديد من الاعتبارات:

• إنَّ أيَّ عمليَّة اختراق للوضع اللبنانيِّ يُمكن أن تُشكل عملية اختراق لسوريا، باعتبار أنَّ لبنان ظلَّ في تاريخه المعاصر أحد المداخل الأساسية لابتزاز مواقف سياسيّة من دمشق، وخصوصًا في قضايا الصراع العربي- الإسرائيلي.

• إنَّ بقاء الجبهة اللبنانيّة الوحيدة المفتوحة عمليًا في الصراع مع إسرائيل (العمليات العسكريَّة) يُشكل حافزًا مهمًا لإمساك خيوطها.

• إنَّ محاولة أقطاب المحاور العربيَّة تفعيل سياساتهم الإقليميَّة بمواجهة سوريا عبر لبنان، تدفع بدمشق إلى المزيد من التمسك بضبط الوضع اللبنانيِّ.

• انطلاقًا من تلك الاعتبارات سعت سوريا بشكلٍ مستمرٍ إلى ضبط

٢٨- بشار الجعفري، السياسة الخارجية السورية ١٩٤٦-١٩٨٢، دمشق، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ط١، ١٩٨٧، ص٤٣٤

الملفّات اللبنانيّة بأشكالٍ متعددة، عبر اتّفاقات بين الأفرقاء اللبنانيِّين، وتضمينها بنودًا ونصوصًا تُصوغ مستوى العلاقات بين البلدين(نموذج الوثيقة الدستورية١٩٧٦، والاتِّفاق الثلاثي ١٩٨٥، وصولًا إلى معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق العام ١٩٩١).

(٢) – **السياسة الدفاعيَّة والأمنيَّة التي تهمُّ سوريا ولبنان**: العامل الطوبوغرافي الذي يتمَّيز به لبنان، لجهة تكوين مناطقه الجبلية العالية وأهميّتها الإستراتيجيَّة بالنسبة للمنطقة ككل، يدفع دمشق إلى تلافي أيّ اختراق عسكريّ للبنان، لأنَّه سيكون اختراقًا مباشرًا لأمن سوريا، أو على الأقل التهديد بإختراقه[٢٩]. إنَّ المادة الثالثة في المعاهدة التي تشير إلى أنَّ "الترابط بين أمن البلدين يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديدٍ لأمن سوريا، وسوريا لأمن لبنان". والمادة الرابعة"... (تقرر الحكومتان السورية واللبنانيّة، إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر، حتى خط حمّانا – المديرج– عين داره، وإذا دعت الضرورة نقاط أخرى...) فالمناطق المحددة في المادة الرابعة التي أعاد الجيش السوري انتشاره فيها، تُعتبر مناطق حساسة بالنسبة لأمن سوريا ومداه الحيويّ بمواجهة إسرائيل.

ممّا تقدم يمكن استنتاج أهداف سوريا من المعاهدة وتتلخصّ ببعض الأمور، أبرزها:

- إبعاد لبنان قدر الإمكان عن أي محورٍ عربيٍ مستقطبٍ له، خصوصًا إذا كان المقصود منه إضعاف موقع سوريا في لبنان.
- إيجاد التطابق بين مواقف البلدين إزاء قضايا الصراع العربي– الإسرائيلي.

٢٩- الشراع، بيروت، عدد٣٠٦، ١٩٨٦/٣/١٧، ص ٨

(٣) – **المعوقات الإسرائيلية**: إذا كان لبنان بالنسبة لسوريا منطقة اهتمام أساسية وخط الدفاع الأخير، وبالتالي أي خرق إسرائيلي في عمق أراضيه هو تهديد وعدوان عليها، فإنَّ وجهة النظر الإسرائيلية تعتبره موقعًا متقدمًا يُمثل من وجهة النظر العسكريَّة، منطقة حيطة أساسية يجب تأمينها لحماية حدودها الشمالية، أو قضم ما يمكن من أراضيه لزيادة عمقها الدفاعي، وهي تضمر نوايا عدوانيّة على لبنان، بحجة تأمين مستلزمات الأمن الحيوي الإسرائيليّ، كما أنها ترفض بالمطلق أي نفوذ لأعدائها فيه، ويعتبر رئيس وزراء إسرائيل السابق مناحيم بايغن، "إن من يسيطر على جبال لبنان وسماء لبنان، سيسيطر على لبنان كلّه حتى الحدود اللبنانيّة – الإسرائيلية... وعندئذٍ ستواجه إسرائيل خطر الوجود". وأضاف" إننا لن نسلّم في أيّ حال من الأحوال باحتلال الجبل الذي نعتبر سيطرة عليه السيطرة على لبنان كله"[٣٠].

إنَّ تجربة الاتِّفاق اللبنانيِّ–الإسرائيلي العام ١٩٨٣، خير دليل على أهمَّية موقع لبنان بالنسبة "لإسرائيل" والأهداف التي تود تحقيقها في لبنان أوغيره. إنّ قراءة دقيقة لمضمون الاتِّفاق تُوصل إلى عدَّة نتائج، أبرزها:

- إنَّ تنفيذ الاتِّفاق يعني إبعاد لبنان عملياً عن الصف العربي عامةً وعن سوريا بخاصة.
- إنَّ تنفيذ الاتِّفاق كفيل بجعل لبنان محميّة إسرائيلية[٣١].
- تقطيع أوصال بعض المناطق اللبنانيّة عبر جعلها أحزمة أمنية وفق الشروط الإسرائيلية، بهدف امتصاص أيّ تحركٍ أمنيٍّ معادٍ لها.
- وضع لبنان تحت المظلة الأمنية الأميركية– الإسرائيليّة، وبالتالي تهديد أمن الدول العربيَّة المجاورة له بشكلٍ مستمر.

٣٠- العمل، بيروت، ١٩٨١/٥/١٧.

٣١- جورج ديب، مشروع بديل من اتِّفاق ١٧ أيار، بيروت، ١٩٨٤ ص٢٥ وكذلك النهار، بيروت، ١٩٨٤/٣/١.

• بالإضافة إلى ذلك هناك اعتبارات أخرى تُضاف إلى مصالح إسرائيل في لبنان، وتندرج ضمن الأطماع الإسرائيلية المعروفة في لبنان، كالمياه وعمليات القضم لبعض الأراضي كمزارع شبعا وتغيير معالم الحدود ومحاولة إقامة مستوطنات في الأراضي الجنوبية المحتلة[٣٢].

(٤) – **المعوقات العربيَّة**:

• الإلتزامات تجاه الجامعة العربيَّة: إنَّ توقيع لبنان على ميثاق الجامعة العربيَّة يُلزمه بالتعاون في المجالات المذكورة في المادة الثانية، ولا سِّيما الخطط السياسية، ومن هذا المنطلق، أنَّ وجوب التنسيق يفرض على لبنان في حال اتخاذ قرارات فيها، أن يلتزم بمضمونها وفق المادة السابعة من الميثاق، رغم تمييزها عن سائر القرارات التي يتخذها مجلس الجامعة بالإجماع وهي ملزمة، وما يقرره بالأكثريّة ويُعتبر مُلزمًا لمن يقبله، كما أنَّ توقيع لبنان على بروتوكول الإسكندرية المتضمن نصًا خاصًا بتأييد العمل لتحقيق التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني، يعني أيضًا دعم الشعب الفلسطيني في النضال عسكرياً ضد "إسرائيل"، وهذا ما يتعارض بشكل مطلق مع متطلبات نظام الحياد، الذي يرتب على لبنان عدم تقديم العون المادي أو العسكريّ ضد أيّ طرفٍ من أطراف أيّ نزاعٍ قائم.

• معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي: إنَّ توقيع لبنان على معاهدة الدفاع المشترك، يُرتب عليه واجبات المشاركة الكاملة في أي عمل عسكري يُمكن أن يُتخذ، وبالتالي وقوفه إلى جانب الدول العربيَّة في كل القضايا المصيرية، ولا سيّما في صراعها مع إسرائيل أو مع غيرها، مما يعني أنَّ المطالبة بنظام الحياد في لبنان، يستوجب انسحابه من

٣٢- الكفاح العربي، العدد ٦٠٩، ١٩٩٠/٤/٢ ، ص١١، والشراع، عدد ٤١٩، ١٩٩٠/٤/٢ ص ٨

معاهدة الدفاع المشترك مع الدول العربية، إذ إنَّه من غير الممكن التوفيق بين الإلتزامات التي تفرضها كلتا الحالتين.

• اتِّفاقية المقاطعة الاقتصاديّة العربيَّة لإسرائيل: إضافةً إلى الجانب الاقتصادي في معاهدة الدفاع المشترك، وما ترتبه من التزامات على لبنان في علاقاته الاقتصادية مع غيره من الدول، فإنَّ اتِّفاقية المقاطعة العربيَّة لإسرائيل، تُشكل عاملًا سلبيًا آخر لا يُساعد لبنان على تبنِّي نظام الحياد. فمن حيث المبدأ، يُلزم أصول الحياد الدول المحايدة بإقامة علاقات متوازنة مع جميع الدول، ويُجبرها في آن معًا على أن لا تنحاز في المجال الإقتصادي– التجاري إلى أيّ دولةٍ أو طرفٍ في حال نشوب نزاع ما بينهما، وإلاّ فقد الحياد جوهره، ومن هذا المنطلق، لا يُمكن التوفيق بين التقيد باتِّفاقية المقاطعة العربيَّة لإسرائيل والتزامات نظام الحياد.

ج– المعوقات اللبنانيّة

(١) – الاحتلال الإسرائيليّ والمقاومة: صحيح أنَّ الدعوة لتبنِّي الحياد في لبنان أنطلقت منذ نشأته، أيّ قبل قيام "إسرائيل" باحتلال أجزاءٍ واسعة من أراضيه في الاجتياحين اللذين حصلا عامي ١٩٧٨و١٩٨٢، لكن الصحيح أيضًا، أنَّ "إسرائيل " لم ولن توافق على حياد لبنان لجهة ما تطمح إليه من لبنان "الأرض والمياه". فاحتلالها للشريط الحدودي بحجة إقامة حزام أمني يحمي مستوطناتها الشمالية، ليست إلاّ ذريعة تخفي خلفها الكثير من نواياها التوسعِّية، إضافةً لذلك، إنَّها لم تصَّرح لا سراً ولا علنًا عن قبولها بحياد لبنان في مقابل انسحابها من ما تبقى من الأراضي اللبنانيّة محتلة، بل جلَّ ما تلمّح إليه، أنَّها مُستعدّة للانسحاب في حال قرر لبنان التوقيع على معاهدة سلام معها، فمعنى ذلك، أنّها ستنقل لبنان من دولة مواجهة مع "إسرائيل"، لتجعله حائطًا عازلًا بينها وبين أعدائها، وبالتالي إدخاله

في تناقضات وخلافات مع الدول العربية، وليس الهدف حياده أو تحييده، كما يدّعي بعض المطالبين بنظام الحياد[٣٣]، كما أنّ وقوع بعض الأراضي اللبنانيّة تحت الاحتلال الإسرائيلي، يُعطي مبررًا شرعيًا للتمسك بالمقاومة ضدها، بما فيها الأعمال العسكريَّة، الأمر الذي يناقض تماماً جوهر الحياد وما يترتب عليه.

(٢)- التوزيع الديموغرافي للسكان وأثره: إنّ وجود غالبيَّة إسلاميَّة ساحقة في الجنوب، وما يعنيه هذا الوجود، الذي يشكل خطٍّ تماسٍ ومواجهة مع إسرائيل نظرًا للعقيدة التي تؤمن بها، الأمر الذي يجعل من الصعوبة إعتماد نظام الحياد وذلك يعود لتمسك المسلمين (وخصوصًا الشيعة منهم)، بالشعارات التي رفعها قادتهم الروحيون والسياسيون، فقد وضعت إسرائيل بخانة "الشر المطلق والتعامل معها حرام". كما أنّ احتلال إسرائيل لبعض الأراضي اللبنانيّة، أضاف للعداء المتأصِّل عند الشيعة لإسرائيل أبعادًا أخرى، تمثّلت باستحالة القبول بالواقع الحالي تحت أي ظرفٍ من الظروف[٣٤]. وعليه يُمكن القول: إنَّ التوزيع الديموغرافي للسكان لجهة وجود المسلمين على الحدود مع أسرائيل، إلى جانب عوامل أخرى، يعتبر عاملًا آخر يضاف في وجه المنادين بالحياد.

٨ - تجارب بعض البلدان من إتباع سياسة الحياد.

أ- الحياد السويسري وسر نجاحه.

عُرفت سويسرا منذ أوائل القرن الـ١٩ بهويتها الحيادية، كانت هذه التجربة ناجحة لأسباب تعود إلى الثقافة والتاريخ والاعتراف الدولي، إنّ الصفات والميزات التي تمتلكها سويسرا مكّنتها من تحقيق النجاح والأزدهار في

٣٣- هنري أبو خاطر، **"فلسطين والخطر الصهيوني"**، بيروت، منشورات عويدات، دون تاريخ، ص٦٥.

٣٤- يعترف معظم القادة الإسرائيليين، بأن الشيعة في لبنان قاوموا الجيش الإسرائيلي، أكثر من الفلسطنيين بأضعاف المرات. تصريح وزير الدفاع الإسرائيلي، إسحق رابين، الوطن، الكويت،١٩٨٥/٥/٢.

ظل الحياد، بخاصة تبني ثقافة وقف التسلح واعتبار الحياد مسألة يستفيد منها الجميع، إنّ أهمية المثال السويسري لدراسة الحياد مهمة جدًا. إن العديد من الدراسات حول قوة الدول الصغيرة تبدأ من افتراض أنّ سويسرا حالة خاصة، ويتفق الجميع على أنّ تاريخ سويسرا هو تاريخ للنجاح وهو نقيض تاريخي لتجارب بقية الدول الأوروبية وعليه فإنّ دراسة التجربة السويسرية مهمة لأربعة أسباب:

أولًا، كانت سويسرا أول دولة يعترف بحيادها رسميًا في مؤتمر فيينا في العام ١٨١٥.

ثانيًا، إنّها الدولة الوحيدة التي حافظت على حيادها بشكل مستمر لأكثر من ١٠٠ سنة.

ثالثًا، أنها كانت واحدة من ثلاث دول محايدة أوروبية لم تنتهك سيادتها بشكل مباشر خلال الحرب العالمية الثانية.

وأخيرًا هي الدولة الأوروبية المحايدة الوحيدة في التاريخ المعاصر التي حافظت على حيادها التام بعد سقوط الشيوعية الأوروبية.

ب- أسباب نجاح الحياد السويسري

ركّزت غالبية الدراسات على ثبات الحياد السويسري وديمومته باعتباره حالة مميزة في العلاقات الدولية في أوقات النزاع، في حين ركّزت بعض الدراسات على المفهوم السويسري للدفاع في حالة الحياد، وأيضاً والأهم، الموقف الدولي تجاه هذا الخيار والقبول به، ومن أهم أسباب النجاح السويسري في الحياد:

(١)- الدفاع المسلح[٣٥]: أن العنصر السلبي يجعل تكلفة انتهاك الحياد عالية جدًا، مما يضطر الدول المتحاربة الى تجنب مهاجمة البلد المحايد،

٣٥- محمد نجيب السعدي:مجلة قضايا - اذار ٢٠١٥

وقد أكد عدد من الدراسات أن الدول المحايدة يجب أن تكون مستعدة للدفاع عن نفسها ضد أي هجوم مسلح، لقد وفّرت طبيعة الحياد السويسري المسلح، خصوصًا خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، العنصر السلبي، ففي أعقاب الحرب العالمية الأولى اعتقد البعض أن الحياد بحاجة الى ضمان يتجاوز ما يمكن أن يقدّمه القانون الدولي او الاتفاقيات، وبدت اتفاقيات لاهاي (١٩٠٧) عاجزة أمام الدول المتحاربة، وكما حدث في العام ١٩١٤، كان الحفاظ على الحياد عشية الحرب العالمية الثانية يعتمد على مصالح القوى العظمى في حماية الدول المحايدة أو انتهاك أراضيها، في العامين ١٩٣٩–١٩٤٠ اعتمد بعض الدول الأوروبية المحايدة، ولا سيّما بلجيكا وهولندا والدنمارك والنرويج على القانون الدولي والاتفاقيات، كما كان الحال في عام ١٩١٤، الا أنها عانت الأمرّين من الاجتياح الألماني، وتشير التجربة الى ضرورة توافر العنصر السلبي، أو القوة الرادعة، سواء كانت ذاتية أو خارجية لمنع أي اعتداء على الدول المحايدة.

(٢) – الحياد الايجابي: بمعنى أنه حياد مفيد لجميع الأطراف المتحاربة، وعليه فإنّ تقديم بعض الفوائد الإيجابية للمتحاربين يمكن أن يكون معادلًا للفوائد التي تكسبها تلك الدول من خلال العدوان، ويهدف المكون الإيجابي للحياد إلى التوازن مع المكون السلبي، أي الردع المسلح، الذي يوفر ضمانًا إضافيًا للحياد، ومن خلال مبدأ الحياد كسمة عامة نظر الكثيرون إلى سويسرا، وفي مراحل تاريخية مختلفة، على أنها دولة محايدة إيجابية، على الرغم من حيازتها لمقومات الردع المسلح، وتاريخيًا، اعتبرت سويسرا ملاذًا للمعارضين والمثقفين، وغيرهم ممن يفرون من الدول الأوروبية الأخرى، كما اجتذبت سويسرا المنظمات الدولية التي تريد إدارة نشاطها الدولي في دولة محايدة ، وتأسيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر في سويسرا في العام ١٨٦٣ هو مثال جيدًا على ذلك، لقد

كانت سويسرا المحايدة ممرًا للاتصال والتفاوض بين القوى المتحاربة في مراحل وأشكال عديدة من الصراعات، ووفرت رصيدًا قيمًا لجانبي الصراع، وفي مجال التجارة سعت سويسرا إلى الحفاظ على علاقاتها الاقتصادية والديبلوماسية مع الجميع من دون أن تتأثر بالحرب.

(٣)- معيار الحياد: إنّ سويسرا هي الدولة التي أرست معنى الحياد للمجتمع الدولي، فقد كان الحياد السويسري ممهورًا بالسيادة وتقرير المصير، وبناء مؤسسة الحياد التي تعترف بها القوى العظمى وإدراج مفهوم الحياد في الثقافة الإستراتيجية للأمة: مثلًا ليست سويسرا وحدها التي تعتبر نفسها دولة محايدة لكن المجتمع الدولي يقر بذلك، إذ لبست سويسرا رداءً قدم المعنى الوطني لثقافة الحياد، في حالة سويسرا فإنّ الدول الكبرى، التي أسميناها سابقًا بالقوى العظمى، تؤدي الدور الأهم في تحويل الحياد السويسري إلى نموذج، ويظهر لهذا النموذج وجهان، أولًا ضمان الحياد بواسطة القوى العظمى، وثانيًا تكيف الحياد مع السياسة العامة للدولة، هذان الوجهان يدعم أحدهما الآخر فإذا ما خرقت دولة كبرى المعيار وهددت الحياد السويسري يأتي دور الردع المسلح، ويؤكد تاريخ الحياد السويسري أنه نموذج فريد من نوعه لا يمكن تطبيقه إلا في سويسرا. إنّ الوضع الفريد للحياد السويسري جعلت الآخرين ينظرون إليه كمعيار أو نموذج في النظام، إلا أنّ هذا النموذج يصبح خارج سويسرا أكثر ضعفًا وأقل فعالية، وقد حاولت بلجيكا تطبيق السمات السويسرية الثلاث نفسها، إلا أنها فشلت في الحفاظ على حيادها في الحرب العالمية الأولى والثانية بسبب عدم حصولها على الاعتراف بحيادها مع عدم امتلاكها للردع المسلح. كما أنّ التحالف اللاحق للجيش البلجيكي مع الحلفاء في الحرب العالمية الأولى لم يضمن الثبات للحياد البلجيكي.

إنّ نجاح الحياد السويسري جعل منه نموذجًا يقتدى به، إلا أنّه أصبح أيضًا تجربة من الصعب تكرارها، لانّ ثلاثة عوامل حاسمة تجمّعت لتجعل من التجربة السويسرية تجربة فريدة، وهي: أولًا وجود قوة عسكرية رادعة معترف بها دوليًا، ثانيًا، كان السويسريون قادرين دومًا على تطوير حيادهم بشكل إيجابي، وأخيرًا، إنّ الوضع التاريخي والجغرافي لسويسرا ساعدها على تطوير معيار أو نموذج معترف به دوليًا.

إنّ التماثل بالحياد السويسري كنموذج من قبل الدول الصغرى، يتطلب الحرص على توفير العوامل الثلاثة المذكورة، وتطبيقًا حذرًا ودقيقًا لها.

ب- حياد سلطنة عُمان والأسباب الموجبة التي دفعتها لإعتماد سياسة الحياد.

اعتمدت سلطنة عُمان خيار الحياد لأسباب متعددة، فعلى الرغم من أنها تقع جغرافيًا وسياسيًا في قلب مسرح الصراع في المنطقة، إلّا أن ذلك كان عاملًا إيجابيًا للنأي بالنفس عن هذه الصراعات، أمّا الأسباب الموجبة لاعتماد هذا الخيار فهي:

(١) – الواقع الجغرافي للسلطنة، حيث أنّ حدودها البرية والبحرية المفتوحة مع السعودية واليمن والإمارات وإيران تفرض عليها إقامة علاقات متوازنة مع الجميع، وترسيخ قاعدة تعامل مبنيّة على الصداقة والاحترام المتبادَل، تجنّبًا لتوترات حدودية وأطماع سياسية، الأمر الذي مكّنها من ترسيم حدودها بالكامل، وإبعاد التدخلات والتأثيرات السلبية الخارجية عنها.

(٢) – الواقع الديموغرافي والمالي والعسكري الذي لا يسمح لها بتأدية دور يفوق إمكاناتها وقدراتها وحجمها، فضلًا عن أنّها في الأساس ليست في هذا الوارد، الأمر الذي دفعها الى تركيز اهتمامها وجهدها على الشأن

الداخلي حصرًا، والتأكيد على عدم التورط أو السماح بوجود أي تهديد يصدر من أراضيها تجاه أي دولة إقليمية.

(٣) – الواقع المأزوم لمنطقة الشرق الأوسط، إن لجهة الصراع العربي– الإسرائيلي، أو الصراعات العربية– الإقليمية، أو التناقضات العربية– العربية، هذا الواقع الذي دفع السلطنة إلى الابتعاد عن سياسة المحاور التي لا بدّ من أن يهدّد التوغل فيها الاستقرار الداخلي، أو بالحدّ الأدنى يجعل الدولة والشعب في حال من الاستنفار حيال القضايا والأزمات الخارجية، فيما هما أحوج ما يكونان بحاجة إلى الانكباب على الملفات الداخلية في سياق عمل تراكمي أسفر مع الوقت عن اكتمال البناء المؤسساتي من نظام المجلسين الى الحكومة والتجربة البلدية الحديثة ودور المرأة الطليعي في الشأن العام.

في المقابل، يعتبر خيار الحياد في عُمان أكثر من موقف، فهو ينمّ عن ثقافة وقناعة مترسختين بعيدًا عن البراغماتية السياسية وتغيير المواقف وفق الظروف الطارئة وتبدل المصالح، أي أن يتمّ اللجوء إليهما عندما تقضي المصلحة بذلك في مواجهة أخطار معينة، أو عندما يشكّل التمحور مكسبًا، ويتمّ التخلي عن هذه السياسة، فالحياد بالنسبة لسلطنة عُمان هو نهج ثابت وراسخ في السياسة الخارجية وممارسة العلاقات الدولية لهذا البلد.

الخلاصة

• إنَّ الأمن الوطني لا يقتصر على الأمن الجنائي أو الأمن السياسي، إنما هو منظومةٌ كبيرةٌ تشمل الأمن الاستراتيجيّ والاقتصاديّ، ويرتكز هذا المفهوم في بلدنا على ما ينصّ عليه الدستور، وبالتحديد في مقدمته التي تنصّ على الصيغة والهويّة والقوميّة والعلاقات مع الجوار.

• إنَّ احتدام الأزمات المتلاحقة بدءاً من سنة ١٩٥٨ إلى أحداث ١٩٧٥، وما

تلاها من فصول مختلفة، حدا بأطرافًا لبنانيّين وغير لبنانيّين على المبادرة بطرح خيارات محاولين من خلالها تقديم الحلول الناجعة بنظرهم للخروج من تأثير الصراعات الدوليَّة والإقليميَّة على الأمن الوطني، حيث أظهر بعضهم أن الصراع العربي– الإسرائيليّ هو عنوان أساسي لمشاكل لبنان، وطرح نظام الحياد ضروري من أجل خلاص لبنان مما يتخبط فيه.

• لدى دعاة نظام الحياد في لبنان أدلةً وحجج يستندون إليها في معرض الرد على خصومهم، كما أنَّ رافضي هذا النظام، يلجأون إلى جملة اعتبارات وحقائق يدافعون عبرها عن مواقفهم التي تُظهر عدم ملاءمة هذا النظام للحالة السياسية– العسكرية التي يعيشها هذا البلد.

• إنَّ إمكانيّات لبنان الدفاعيّة لم ترتق الى مستوى يؤهلها تأمين حياده بنفسه وحمايته، إضافة إلى عدم موافقة دول الجوار الجغرافيِّ، وتعذُّر استطلاع رأي اللبنانيِّين، إضافة الى صعوبة توافر الضمانات الدوليَّة بشكل كامل ومستمر. وبذلك، فإنَّ الشروط سالفة الذكر التي يجب توفّرها على الأقلّ لنجاح نظام الحياد، ليست بمتناول لبنان، وليس من السهولة بمكان الوصول إليها، بل إنَّ بعضها يمكن أن يوقع لبنان بأزماتٍ أخرى لا تقلُّ خطورةً عن المشاكل التي يعانيها أصلًا.

• تقف معوّقات كثيرة في وجه إمكانيَّة تبنِّي نظام الحياد، فحقيقة أهداف سياسات الدول الكبرى تجاه لبنان، إضافةً التداعيات والأحداث التي تتفاعل في المنطقة جراء هذه السياسات، تُعتبر من أبرز المعوقات الدوليَّة، كما أنّ هناك معوقاتٍ إقليميَّة أخرى والتزامات جراء انتمائه لجامعة الدول العربيَّة، تضفي على هذه المعوقات صعوباتٍ أخرى، تكمن في استحالة الملاءمة بين نظام الحياد، وهذه الإلتزامات، وهناك أيضًا أسباب داخلية عديدةً أخرى تُضاف إلى سابقاتها، وأبرزها احتلال إسرائيل لبعض الأراضي اللبنانيّة، والوضع الديموغرافي للسكّان فيه.

الصراع على النفط والغاز وأهمية منطقة الشرق الأوسط الإستراتيجية

د. نبيل سرور*

المقدّمة

تنفرد منطقة الشرق الأوسط بأهميّة قصوى في حسابات الدول الكبرى، لما لها من أهميّة استراتيجيّة في المشهد السياسي الإقليمي، ولما تتمتّع به من غِنى في مواردها الطبيعيّة وعلى رأسها النفط والغاز.

في هذا السيّاق لا بدّ من القول أنّ الدخول الروسي المباشر على خط الصراع المسلح في سوريا، وإن استبطن هدفًا إستراتيجيًا، إلا أنّه يصبُّ في المحصّلة في خانة تأكيد الحضور الرّوسي في منطقة الشّرق الأوسط، ورعاية مصالحها الحيويّة في الحصول على إمدادات النفط والغاز، وفي حماية أنابيب النقل في المنطقة وصولا إلى موانىء التصدير. وكل ذلك يؤكد – بالمقابل– حجم الأهميّة التي توليها القوى الدولية للمنطقة كما تُظهر حجم التعقيد في الواقع السياسي والديني والاجتماعي الذي تشهده

* أستاذ جامعي وباحث بالشؤون الدولية

المنطقة العربية، ممّا يعرضها لاهتزازات سياسية وأمنية واضطرابات خطيرة، تضرب معظم دولها منذ سنوات، وتستفيد منه الدول الكبرى في رسم سياساتها وتنفيذ مشاريعها، وكذلك في تعزيز مصالحها الحيوية، وفي تأمين خطوط نقل إمداداتها من النفط والغاز على امتداد العالم .

كذلك فإن المتابعة الدائمة من قبل الدول الكبرى لمجريات الأحداث والتعامل معها بشكل مباشر هو ذو دلالة أكيدة، على الأهميّة الكبرى التي تعوّل عليها دوائر صنع القرار في الدول الكبرى تجاه دول المنطقة الغنية بمواردها الطبيعية، المهمّة بموقعها الإستراتيجي.

وما من شكّ أنّ هذا الموقع المتميّز لدول الشرق الأوسط، الذي يتحكّم بمجموعة من القنوات والبحار والممّرات المائيّة الإستراتيجية المهمّة، يتيح لها أن تلعب دور صلة الوصل في مسارات نقل النفط الخام والغاز والمواد الأولية إلى الدول الصناعية والدول الكبرى على مدى الأبعاد المترامية للكرة الأرضية على مساحة الجغرافية الكونية.

أولًا: أهمية الشرق الأوسط الإستراتيجية

من المسلّم به ان التنافس على موارد الطاقة هي إحدى الغايات الرئيسة للدول الكبرى التي تسعى إلى تأكيد نفوذها، وتأمين احتياجاتها من النفط الخام والغاز، في ظل تسارع وتيرة الإنتاج وفي ظل اضطرابات مالية تصيب الاقتصاد العالمي باهتزازات متتالية، وفي ظل السباق على حجز مواقع متقدمة في السوق الدولية. من هنا تكمن أهمية منطقة الشرق الأوسط في حسابات الدول، بخاصة بعد نهاية مرحلة الحرب الباردة وبروز أقطاب جدد على المسرح الدولي.

وتُعتبر منطقة الشرق الأوسط، التي تسمى أيضًا في بعض دوائر القرار بمنطقة غربي آسيا وشمالي أفريقيا، من أهم المناطق التي تتنافس فيها

الدول الكبرى في العالم نتيجة لموقعها الإستراتيجي البالغ الأهمية في العالم، ونتيجة للتنافس الدولي والنزاعات والتوترات الداخلية، مما جعلها تعاني اضطرابات وتوترات بين حين وآخر، و تنفجر فيها الحروب والنزاعات المسلحة. ويولي معظم حكومات الدول الكبرى اهتمامًا كبيرًا لهذه المنطقة.

ومع انتهاء الحرب الباردة، تحولت منطقة الشرق الأوسط، بدلًا من أوروبا، مسرحًا زاخرًا بالعلاقات الدولية المتأزمة. وكانت مخططات الصراع الدولي حافلة بتوقّعات الاجتياح السوفياتي لأوروبا الغربية، الأمر الذي كان يستوجب دفاعًا اميركيًا عنها. لكن بعد سقوط جدار برلين وأطروحة هانتنغون "صدام الحضارات" وزوال الاتحاد السوفياتي، برز كلام جديد عن "مواجهة بين الحضارتين الاسلامية والغربية"، وبأن الشرق الاوسط خط التماس بين الحضارتين.

وعلى الرغم من أن كثيرين لم يوافقوا على أطروحة هانتنغتون في "صدام الحضارات" وعلى رأسهم الرئيس الاميركي بيل كلينتون آنذاك، فإن هذا الفكر كان يعكس تطلعات بعض النخب الاميركية حول هذه المنطقة التي اعتبروها بمنزلة تهديد لهم ومصدرًا للموارد الأولية.

ثانيًا: أهمية النفط: الطاقة الأساسية وعصب الاقتصاد العالمي

ما من شك في أنّ النفط قد شكل منذ اكتشافه العام ١٨٥٩، ولا يزال حتى الآن، أحد أهم أسباب الصراع في العالم، وقد شغلت هذه الطاقة مساحة كبيرة من خريطة الصراع العالمي طوال القرن الماضي، ومن المرشح أن يستمر هذا الامر لفترة طويلة مقبلة في قرننا الحالي.

ولا يزال النفط حتى اليوم يشكل العصب الرئيس للطاقة، وحتى عندما ارتفعت أسعار النفط عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣، وشعرت الدول الصناعية

الكبرى وبخاصة في أوروبا وأميركا بإمكانية تحكُّم الدول المنتجة بالاسعار أو في ربط ذلك بالمواقف السياسية، حاولت الدوائر العلمية في تلك الدول أن تبحث عن بديل للبترول بأسعار معقولة، مروّجة بأن ذلك ممكن ومُتاح، ولكن مع الوقت اكتشف الجميع أن تلك لم تكن إلا خدعة إعلامية.

وانطلاقًا من هذه الاعتبارات كانت السيطرة على النفط تعني ضمان استمرار عمل الآلة الصناعية والآلة العسكرية معًا، أي الرخاء والقوة، وبات النّفط يمثّل قطاعًا مهمًا للاستثمار الرأسمالي، وهكذا كان النفط ومحورًا لصراع الرأسماليات والشركات والدول ومقاولي النقل، فضلًا عن العسكريين بالطبع[1].

كما أنّه من نافل القول، أن اكتشاف النفط قد أحدث ثورة هائلة في شكل الآلة وحجمها وقدراتها، وأصبح بمثابة الدم الذي يجرى في شريان الصناعة والحرب والنقل والتكنولوجيا بل إنّ اكتشافه النفط شكَّل في حد ذاته حافزًا علميًا مهمًا لتسهيل المزيد من الاختراعات، ويمكننا أن نقول: إن الطائرة والصاروخ والأقمار الصناعية ،وغيرها من الآلات المتقدمة لم تكن لترى النور من دون النفط.

وعليه فقد ظل النفط أقل كلفةً، وأفضل مصدر معروف للطاقة حتى الآن، وكان من الطبيعي أن تحاول الدول الصناعية الكبرى السيطرة على منابع النفط بصورة أو بأخرى، والتأثير بكل الوسائل على المنتجين، وقد دخل المعادلة منذ ذلك الوقت ما يسمى بالدم مقابل النفط، أي استعداد تلك الدول لنشر جيوشها وخوض الحروب من أجل تحقيق تدفق آمن ورخيص لهذه المّادة الحيويّة.

ومنذ ذلك الوقت كان النفط هو العامل الأهم في مشهد الاقتصاد العالمي،

١- راجع: أ.د. شفيق المصري، مقالة تحت عنوان "الأمن النفطي: الهاجس الأكبر في المنطقة"، مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد أيّار ٢٠١٣، ص ٢٢.

الذي يشهد في هذه الأيام حالة من القلق والهلع لاستمرار انخفاض الأسعار، تزامنًا مع تراجع الطلب عليه، ووفرة المعروض، هذه الأحوال التي تسيطر على دول العالم شهدت هبوطًا في مؤشرات الأسواق العالمية، بعد تراجع أسعار خام برنت منذ مطلع الصيف الماضي، والتي وصلت إلى أقل من ٤٨ دولارًا للبرميل، مما يعني انخفاضًا نسبته ٢٠ ٪ مقارنة بشهر حزيران/ يونيو الماضي.

ويبدو أن تراجع أسعار النفط إلى ما دون الأربعين دولارًا للبرميل للمرة الأولى منذ عام ونصف العام، محيّر لخبراء السوق مع الكثير من التكهنات حول أسباب التراجع ومدى استمراريته في المدى المنظور.

ولا بد من القول في هذا السياق المتصل بالبعد الجيوسياسي، أنّ هذه المنطقة هي منطقة متخمة بالأزمات القابل كل منها للاشتعال في أي لحظة، وما يجمع هذه الأزمات، وخصوصًا في الرقعة الممتدة بين شرق المتوسط والخليج، هو ارتباطها بالصراع الأميركي– الإيراني، الذي يختزل تناقضًا بين مشروعين لمستقبل المنطقة وهويتين مختلفتين لها. فأصبح هذا الصراع والتناقض هما المحرّك الأول للتفاعلات السياسية، وهذا ما يجعل شبح الحرب مخيمًا في سماء هذه المنطقة، بعد أن كان الصراع العربي– الإسرائيلي مصدر توترها الوحيد ثم الرئيسي لعدة عقود[٢].

ثالثًا: أسباب الإعتماد على بترول الشرق الاوسط:

ظلت سياسة الطاقة في دول غرب أوروبا حتى قيام الحرب العالمية الثانية تعتمد أساسًا على مصدر واحد للطاقة وهو الفحم، حيث كان يلبي أكثر من ٩٠٪ من احتياجات هذه الدول. أما بعد الحرب العالمية الثانية وخلال

٢- راجع: د. وحيد عبد المجيد، مقالة بعنوان "الصراع على الشرق الأوسط يتجاوز النزاع العربي الإسرائيلي ويحتويه"، منشورة في الموقع الإلكتروني "السعودية تحت المجهر" بتاريخ ٢٠٠٧/٠٨/٢٦، والترجمة منقولة عن جريدة الحياة:
http://www.saudiinfocus.com/ar/forum/showthread.php?t=41117

الخمسنيات والستينيات والعقود التي تلت ووصولًا إلى يومنا هذا، فقد زاد استهلاك المنتجات البترولية بصورة سريعة للأسباب الآتية:

– تدني سعر البترول، نتيجة لإعادة افتتاح العبور وتفعيله عبر قناة السويس، وازدياد مبيعات الإتحاد السوفياتي، وازدياد منافسة شركات البترول المستقلة ومواجهتها للشركات المستثمرة للبترول أعضاء الاتحاد الاحتكاري.

– سهولة النقل والاستخدامه.

– نظافة البترول وقلة التلوث المرتبط باستخدامه

أخذت دول غرب أوروبا تزيد اعتمادها على بترول الشرق الأوسط بصورة كبيرة، فقد ازدادت درجة الإعتماد من ٢٠٪ من جملة استهلاك البترول قبل الحرب العالمية الثانية إلى ٤٣٪ العام ١٩٤٧ ثم إلى ٨٥٪ العام ١٩٥٠، ولاحقًا زاد الطلب الغربي وغيره من الدول الصناعية على البترول الشرق أوسطي ،طوال العقود التي تلت في القرن الماضي وصولًا إلى مرحلتنا الراهنة بنسب تصاعدية، ويرجع ذلك إلى ما يلي:

– قُرب حقول بترول الشرق الأوسط من السوق الأوروبي.

– النفوذ الكبير للدول الأوروبية في منطقة الشرق الأوسط، حيث كانت فرنسا تسيطر على دول المغرب العربي (الجزائر)، وإنجلترا تسيطر على دول الخليج (الكويت ودولة الامارات وقطر والبحرين وعمان).

كذلك كانت الدول الأوروبية تتمتع بامتيازات واسعة لاستغلال حقول بترول دول الشرق الأوسط، عن طريق الشركات التابعة لها، ومنها: الشركة الفرنسية للبترول CFP والشركة البريطانية BP وشركة شل (المملوكة مشاركة بين إنكلترا وهولندا).وقد كانت هذه الشركات تبيع بترولها للدول الأوروبية بالعملات المحلية لهذه الدول.

– عدم استطاعة الولايات المتحدة الأميركية إمداد دول أوروبا واليابان

باحتياجاتها من البترول، بسبب توقعها حدوث نقص بترول عالمي، وبالتالي فهي معنية بإيجاد بدائل لتغطية هذه الحاجات.

رابعًا: سياسة الدول الصناعية الغربية والولايات المتحدة الأميركية بعد العام ٢٠١٠:

مع نهاية العقد الأول من القرن الحال، وتزايد الطلب العالمي وبخاصةٍ من الصين ودول آسيا على الإنتاج الصناعي والسلعي، كان من الصعب على "أوبك" والدول المنتجة للنفط، أن تضع سياسة موحدة للطاقة تلتزم بها، وذلك لاختلاف ظروف كل دولة من ناحية درجة الإكتفاء الذاتي في إنتاج الطاقة. ونظرًا لإختلاف كل منها فيما يتعلق بوجود مصالح بترولية لها خارج حدودها، فقد أدى هذا الاختلاف إلى تراجع التعاون بين الدول الأوروبية الغربية والصناعية عمومًا في مجال الطاقة.

ولكن عقب ارتفاع أسعار البترول في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، اتخذت معظم الدول المستهلكة للبترول خطوات حاسمة للحد من استهلاك البترول، مما أثّر على سياسة العرض والطلب للنفط الخام وللمشتقات النفطية التابعة[٣]. وفي كثير من الدول وبخاصةٍ الولايات المتحدة، لم ينعكس الإرتفاع الشديد في أسعار البترول الخام على أسعار المنتجات البترولية بالقدر نفسه، وذلك بسبب عدم وجود علاقة مباشرة بين سعر البترول الخام وسعر المنتجات البترولية. وتوضيحًا لذلك نذكر، أنه قبل رفع الأسعار عام ٢٠٠٣، كانت حكومات الدول الأوروبية تفرض ضرائب عالية على استهلاك المنتجات البترولية لأسباب خاصة بميزانيات هذه الدول. فلما ارتفعت أسعار البترول ارتفاعًا شديدًا في أواخر العام ٢٠٠٧ وبداية عام ٢٠٠٨، لم ينعكس هذا الإرتفاع بالكامل على أسعار المنتجات البترولية. وقد تفاوتت الدرجة من

٣- OECD Organization for Economic Co - Operation and Development.

دولة إلى أخرى. كما ظلت أسعار المنتجات البترولية رخيصة بصورة واضحة في الولايات المتحدة الأميركية، مما شجع على ارتفاع مستوى الإستهلاك[٤].

١- السياسة وتأثيرها على اقتصاديات دول النفط

يرتبط النفط بعلاقة وطيدة منذ زمن بعيد مع الأزمات والصراعات السياسية، ويرجع الخبراء هذه العلاقة إلى بداية القرن الماضي وتحديدًا العام ١٩١٤، حيث أضحت سلعة النفط محركًا أساسيًا ومهمًا في وقائع الأزمات والصراعات الدولية، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى سجّلت أسعار النفط مستوياتٍ تصل إلى ١٠٠ دولار للبرميل، حيث تنامت الحاجة إلى تأمين مصادر الطاقة للعمليات العسكرية والإنتاج الصناعي، وأصبح النفط أحد أهم الأهداف العسكرية، وأحد المقومات الأساسية في رسم الحدود السياسية والاقتصادية.

واستمر النفط من أبرز العوامل المؤثرة في السياسة الدولية حيث كان له دور جديد، كورقة ضغط في حرب تشرين الأول/ أكتوبر العام ١٩٧٣ عندما استخدم العرب النفط سلاحًا للضغط على الغرب، لإجبار إسرائيل على الإنسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها في حرب ١٩٦٧، وقد أكد استخدام العرب لورقة النفط أهمية هذا السلعة ودورها في العلاقات الدولية .

وتشير وثائق سريّة إلى أهمية النفط بالنسبة للدول الكبرى حيث كشفت وثيقة سرية بريطانية آنذاك عن تفكير الولايات المتحدة الجاد، حينها، في إرسال قوات محمولة جوًا للسيطرة على حقول النفط الرئيسة، في بعض دول الخليج خلال الحظر على صادرات النفط الذي فرضته الدول العربية.

ومنذ ذلك الحين بدأت مسألة تأمين إمدادات النفط تشغل بال الدول

٤- للمزيد من الإطلاع حول الاستهلاك المتسارع للنفط، راجع دراسة مجموعة خبراء، منشورة في مجلة "تحديات معاصرة"، العدد ٢٤٦، تحت عنوان: "البترول وتأثيره في اقتصاديات الدول"، ص٤٢.

الكبرى، ولا غرابة إذا قلنا أنّ ما لحق بالمنطقة من حروب وويلات، كان أحد أهم أسبابه تأمين تدفق النفط إلى تلك الدول التي تحرك دفّة الصراعات في المنطقة .

وعلى الرغم مما يشهده المجتمع الدولي اليوم من صراعات وحروب أتت على الأخضر واليابس، يقف العالم مصعوقًا أمام انخفاض أسعار النفط لمستويات قياسية، وهي حالة غريبة قلما تحصل. فالتحالف الدولي ضد تنظيم "داعش" في العراق وسوريا، وانهيار الأوضاع في دول مثل اليمن وشرق أفريقيا، والأزمة في أوكرانيا، من المفترض أن تؤدي كلها إلى ارتفاع جنوني لأسعار النفط، واشتداد الطلب عليه، إلا أنّ الأمر كان عكس هذه التوقعات[٥].

وهنا يتبادر إلى ذهن القارىء أو الباحث تساؤلات مهمة ما هي أسباب هبوط أسعار النفط إلى هذا المستوى؟ وهل سيقود هذا التراجع إلى مزيد من الإنهيارات في الأسعار؟ وما هي التبعات الإقليمية والعالمية المحتملة؟

٢-أسباب هبوط أسعار النفط

تناول الخبراء والمحللون أزمة النفط بالبحث والدراسة، وأعادوا الأزمة الحالية في قطاع النفط إلى العديد من الأسباب، التي تتوزع بين سياسية واقتصادية مع ترجيح السياسية منها بشكل كبير، ويمكن أن نجملها بالآتي:

أ-إنكماش الإستهلاك العالمي: في الوقت الذي يعتقد فيه بعض المحللين بأنّ الأسعار تتجه نحو الإرتفاع بشكل جنوني، بسبب الأزمات والصراعات التي تشهدها مناطق آسيا والبلقان وإفريقيا، لم تأتِ التوقعات بالشكل المفترض أن تكون عليه الأمور. فقد توقع خبراء النفط أن تصل الأسعار إلى سقف الـ١٢٠ دولارًا للبرميل، لكن لم يكن بحسبانهم أنّ الأسعار ستهوي

٥- للمزيد حول الآثار والتوقعات المتعلقة بتراجع اسعار النفط ومشتقاته، راجع : صادق ملحم، هبوط اسعار النفط، أسباب ونتائج، جريدة السفير، العدد الصادر بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٣٠، او عبر موقع ارشيف جريدة السفير الألكتروني archive@assafir.com

إلى ما دون ١٠٠ دولار للبرميل الواحد، حيث واصلت أسعار النفط التراجع بصورة غريبة إلى أقل من ذلك لتصل إلى حدود ٤٥ دولارًا للبرميل، وهو أمر غير معتاد في حالات الصراعات والأزمات الدولية مع وجود التوترات السياسية التي تسود المنطقة العربية خصوصًا، ممّا يدعو إلى إعادة تحديد اللاعبين في أسواق النفط والقوى التي تهيمن على السوق، والتي تستخدم النفط ورقة للمساومة والإخضاع والضغوط السياسية[٦].

ومع هذا التراجع المخيف في أسعار الذهب الأسود، ارتفعت صيحات المطالبين لأوبك بخفض الإنتاج إلى حدود مليوني برميل يوميًا، للحفاظ على تماسك الأسعار، وهنا يرى الخبراء أنّ الأمر محض سياسي يتعلق بحسابات سعودية – إيرانية متضاربة، كما أنه يعود إلى دخول منتجين غير شرعيين مثل "داعش" في سوريا والعراق، والميليشيات في ليبيا، وغيرها من الجماعات.

ويشير الخبراء إلى أنّ منظمة "أوبك" بصفتها الدولية وكونها المنتج لقرابة ثلث النفط العالمي، مطالبة بالتحرك العاجل من أجل حماية السوق من التراجع، والمحافظة على هذه مكانة في هذا السوق، بعد ظهور من يحاول سلب مكانتها في الفترة الأخيرة، من خلال النفط الصخري وعقد صفقات خلف الكواليس بهدف انهيار الأسعار.

ب_تأثير العقوبات الإقتصادية

يرى العديد من الخبراء والمحللين الإقتصاديين والسياسيين أنّ ما يجري في أسواق النفط اليوم، يعد "عقابًا جماعيًا"؛ اذ اتفق منتجو النفط الكبار في العالم والولايات المتحدة الأميركية، على الرغم من خسارتها في موضوع

٦- للمزيد حول استخدام ورقة النفط في الضغوط السياسية على الدول وتوترات المنطقة وانعكاسها، راجع البحث التالي: ارتفاع أسعار النفط والذهب على وقع التوترات بالشرق الأوسط، موقع BBC عربي الألكتروني
www.bbc.com/arabic/business/2016/01/160104_business_oil_prices

النفط الصخري، على خفض الأسعار من أجل معاقبة روسيا إقتصاديًا؛ بسبب موقفها من الأزمة في أوكرانيا، وكذلك معاقبة إيران التي تم تخفيف العقوبات المفروضة عليها بعد إبرام الإتفاق النووي مع الدول الخمس الكبرى، وأصبح لديها قدرة أكبر على بيع نفطها في الخارج.

ولم تكن هذه المرة الأولى التي يستخدم سلاح النفط ضد روسيا وإيران، بل استخدمته إدارة الرئيس الأميركي رونالد ريغان في ثمانينيات القرن الماضي، لإحداث عجز كبير في ميزانيات موسكو وطهران.

ويشير بعض المحللين إلى أنّ الهدف السياسي من هذا الانخفاض يبدو جليًا للضغط على روسيا بخفض سعر البترول لإحداث عجز في موازنتها، وتمثل مبيعات النفط أهم مصادر الدخل بالنسبة لاقتصادات كل من روسيا وإيران، وهنا يرى العديد من الخبراء أنّ استمرار أسعار النفط عند مستوياتها المتدنّية قد يوجّه صفعة قوية لموسكو، وهو ما قد يدخل الأخيرة في أزمة مالية. وكذلك الحال بالنسبة لإيران، التي اتهمت دولًا في الشرق الأوسط بالتآمر مع الغرب، لخفض أسعار النفط لإلحاق مزيد من الضرر باقتصادها الذي قوضّته العقوبات.

ج- النفط الصخري في الولايات المتحدة

كان للطفرة في مجال النفط الصخري دور واضح في ما يشهد العالم من تراجع للطلب العالمي على النفط. ويعزو العديد من الخبراء في مجال الطاقة ما يشهده العالم من تراجع في الأسعار إلى ما تشهده الولايات المتحدة ما يطلق عليه "طفرة النفط الصخري"[٧].

وقد كتبت جريدة "التايمز" البريطانية في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أن السعودية اتخذت موقفًا محسوبًا بدقّة، بدعمها انخفاض أسعار النفط إلى

٧- في هذا الاطار ايضا، نشرت جريدة "فايننشال تايمز" البريطانية في ١٢ تشرين الأوّل ٢٠١٥ مقالًا أرجعت فيه هبوط أسعار النفط، إلى الطفرة التي تشهدها الولايات المتحدة في انتاج النفط الصخري، وهو ممّا مكّن الأميركيين من الاعتماد على انتاجهم المحلي بشكل أكبر والاستغناء عن النفط المستورد من الخارج، ما أدى إلى تراجع الطلب العالمي على النفط، إذ أنّ الولايات المتحدة هي أكبر مستهلك للنفط في العالم.

ما دون ٨٠ دولارًا للبرميل، لكي تجعل من استخراج النفط الصخري أمرًا غير مجدٍ اقتصاديًا، ممّا يدفع واشنطن في النهاية إلى العودة لاستيراد النفط من المملكة وإخراج الغاز الصخري من السوق.

وهنا يشير خبراء النفط إلى أنّ تدخّل منظمة "أوبك" في وقف انخفاض الأسعار، سيساعد أيضًا المنتجين والمستثمرين في النفط الصخري "المنافس" على زيادة أرباحهم، وكذلك دخول مستثمرين جدد لهذا القطاع، وزيادة الصادرات الأميركية من المشتقات النفطية إلى العالم، وهذا ما لا تريد "أوبك" أن يحصل .

٣- دول عربية بموارد نفطية فقط

اللافت هنا أن غالبية الدول المنتجة للنفط هي دول نامية، وتعتمد على النفط مصدرًا رئيسًا في اقتصادها، وإعداد موازناتها العامة، وهنا مكمن الخطورة الشديد. حيث ستكون هذه الدول الأكثر تضررًا من هبوط أسعار النفط، والذي قد يشكل أزمة لدى كثير من الدول النفطية، التي تبني موازناتها على أساس أسعار متوقّعة للنفط، مثل العراق، الذي يُعدّ من أبرز الدول المتأثرة بهذا الهبوط، نتيجة انخفاض صادراته النفطية جراء الوضع الأمني الذي تعيشه البلاد، مما دفع بعض خبراء الإقتصاد إلى التلويح بإيجاد حلول أمنية عاجلة لتفادي الأزمة، وكذلك ليبيا وهو ما يعني أن هذه البلدان ستواجه أزمات مالية .

ولا غرابة في أنه على الرغم من هذا، أبقت الدول المنتجة على الكميات الكبيرة نفسها من النفط، كذلك أضافت الولايات المتحدة، أكثر من ثلاثة ملايين برميل يوميًا في السنوات الثلاث الماضية، ومنتجو "أوبك" يعملون بكامل طاقتهم، المملكة العربية السعودية التي يشكل النفط أكثر من ٩٢٪ من اقتصادها، تنتج نحو ١٠ ملايين برميل نفط يوميًا، ما يعني أنّ ايراداتها النفطية تراجعت في ظل الأسعار الراهنة بواقع ٣٠٠ مليون دولار يوميًا،

حيث كان برميل النفط يباع في الأسواق بـ١١٥ دولارًا قبل ثلاثة أشهر، ليهوي إلى ما دون ٥٥ دولارًا في الوقت الحالي.

خامسًا: الآثار المترتّبة على انخفاض أسعار النفط

تختلف الأثار المترتّبة على انخفاض أسعار النفط إختلافًا كبيرًا من بلد إلى آخر، ووفق الخبراء، فإنّ الهبوط الحاد لأسعار النفط، يبدو نعمة للبلدان الرئيسة المستهلكة للنفط، في وقت تجددت فيه المخاوف بشأن النمو الاقتصادي، لكنه قد يكون نقمة للبلدان المنتجة.

ويتوقف ذلك إلى حد كبير على ما تتبعه من سياسات الصرف الأجنبي، فالهبوط الحاد في قيمة العملة الروسية (الروبل) مثلًا ساعد الكرملين على التخفيف من آثار انخفاض أسعار النفط، وأتاح للسلطات الإستمرار في الإنفاق المحلي المرتفع، إلّا أنّ موسكو في حقيقة الأمر ستضطر إلى أن تقلّص بشدّة وارداتها مرتفعة التكاليف على نحو متزايد[٨].

والوضع مماثل في الصين، حيث يساعد هبوط سعر النفط على تفعيل الإنتاج الصناعي والتكنولوجي والسلعي وزيادة الصادرات، ويعزز القيمة الشرائية لليوان كعملة دولية صاعدة . والحال شبيه بالنسبة لإيران الخارجة من عقوبات طويلة مع تأثيرات جانبية أكيدة لإنعكاس انخفاض سعر النفط على العائدات المالية التي يمكن ان تجنيها في مرحلة الانفتاح التي تلت إنهاء العقوبات، مع أن تقييم آثار أسعار الصرف الأجنبي أصعب، لأن العملة الرسمية لكلا البلدين لا تتسم بحريّة التداول على نطاق واسع.

وفي تقرير لافت لوكالة الطاقة الدولية مطلع السنة الجديدة ٢٠١٦، جاء أنّه "في البلدان التي لا تكون عملتها مربوطة بالدولار الأميركي، تساعد التقلبات في أسعار الصرف الأجنبي على إبطال جانب من أثر التراجعات

٨- للمزيد حول انعكاس اسعار النفط، راجع مقالة د. محمد الرميحي، أوهام واسباب انخفاض اسعار النفط، جريدة الشرق الأوسط، رقم العدد ٣١٦٠٠، صادر بتاريخ ٢٠٠٦/٢/١٢ .

الأخيرة لأسعار النفط. وهكذا فإن الإيرادات الاسمية لصادرات روسيا بالروبل زادت في الآونة الأخيرة على الرغم من هبوط قيمتها بالدولار". وعلى النقيض من ذلك فالبلدان الأعضاء في "أوبك" من دول الخليج مثل السعودية والإمارات العربية المتحدة، اللتين ترتبط عملتاهما بالدولار، فإنهما شهدتا أكبر هبوط في الإيرادات بالعملات المحلية جراء هبوط أسعار النفط.

١- أزمة النفط المفتوحة على السياسة والإقتصاد

ما من شك في أنّ الواقع النفطي الجديد الذي يعرفه العالم، والذي وصل فيه انخفاض سعر برميل النفط إلى ما دون الثلاثين دولارًا في الشهر الأول من العام الحالي ٢٠١٦، يختزن بعدًا سياسيًا يتجاوز الإطار الاقتصادي في عملية شد الحبال القائمة بين الدول الكبرى، حيث تسعى الولايات المتحدة الأميركية إلى التعامل بإيجابية مع سياسة التخفيض، مستفيدة من مناخات سياسية تتواجه فيها السعودية وإيران في خلاف اقليمي عميق. مما افقد "أوبك" القدرة على اتخاذ قرار موحد بشأن التسعير. إننا إذًا في شبه فوضى عالمية لم يعد للقطب الواحد القدرة على التحكم بقواعد اللعبة في إدارة ملفاتها الساخنة على المسرح الدولي[٩].

بالحديث عن مستقبل النفط أشار العديد من الخبراء الإقتصاديين إلى أنّه في الأعوام العشرة المقبلة ستتعرض الدول النفطية لمزيد من المشاكل الإقتصادية إذا لم توسع استثماراتها، معتمدة بهذا التوقع على بيانات الإكتشافات الجديدة الموجودة لدى الغرب بخاصة على صعيد الغاز الصخري، الذي سيؤدي إلى تراجع أسعار الطاقة، وبالأخص الغاز والنفط. وبالتالي التأثير على ميزانيات الدول على المديين القصير و البعيد، ولهذا

٩- للمزيد راجع : ديفيد ترامبل، **"العالم وفوضى سياسة المصالح"**، مترجم عن الإنكليزية، الدار المصرية للكتاب، القاهرة ٢٠١١

رجّح خبراء أن تحقّق الدول المصدّرة للغاز المسال ميزة إستراتيجية في تسويق إنتاجها، على رأسها قطر، وسط بوادر عجز قطاع الغاز المسال في الولايات المتحدة عن التكيف تمامًا مع أسعار منخفضة للطاقة.

من جهة أخرى توقّع البنك الدولي والمؤسسات الدولية، أن يكون هناك انخفاض خلال الأعوام العشرة المقبلة للغاز الطبيعي بنسبة ٢٠ إلى ٢٥٪، ويؤكد البنك الدولي أنّ هناك تكنولوجيا جديدة، وأنّ الطاقة الصخرية ليست قائمة حصريًا في الولايات المتحدة، إنّما أيضًا في الصين، وفي العديد من دول العالم، وفي أوروبا، لكن دولًا أخرى تمنع استخراج هذه الطاقة باعتبارها مضرّة للبيئة، ومن المحتمل مع اشتداد الصراع السياسي بخاصة مع روسيا، أن يتم الاعتماد على هذه الطاقة.

٢- الانعكاس السلبي للمؤشرات على اقتصاديات الدول

انعكست التوقعات المتشائمة نتيجة التقلبات المتسارعة للمؤشرات الاقتصادية، وعلى رأسها إنخفاض أسعار النفط وتدهور الوضع السياسي في المنطقة العربية، بصورة واضحة على الأسواق المالية. وهذا ما ظهر من خلال الخسائر الضخمة، التي تعرّضت لها الأسواق المالية في الخليج منذ فترة قصيرة، وفي مقدمتها السوق السعودي، باعتبار أنّ أسواق المال عادةً ما تعكس توقعات المستقبل سواء كانت توقعات متفائلة أو متشائمة. وحيث تخشى الأسواق الخليجية من استمرار انخفاض سعر البرميل، مما يؤثر على الانفاق الحكومي وأداء الإقتصاد والشركات وانخفاض الودائع الحكومية وضعف جودة الأصول وتراجع جودة الائتمان السيادي...

وعلى هذا الأساس تراجع الاستهلاك العالمي نتيجة البيانات الإقتصادية السيّئة لأوروبا واليابان، والأسباب الجيوسياسية في الشرق الأوسط وأوروبا، وتراجع النمو في الصين، وغطت الضبابية الصورة المستقبلية للاقتصاد العالمي. ولهذا خفض العديد من المنظمات والوكالات الدولية،

مثل "أوبك" ووكالة الطاقة الدولية وإدارة معلومات الطاقة، توقعاتها بخصوص نمو الطلب العالمي على النفط خلال العامين المقبلين، إذ تؤكد البيانات الإقتصادية لكبار المستهلكين مثل الصين واليابان والولايات المتحدة، إستمرارية التباطؤ الاقتصادي أكثر من المتوقع.

ولعلّ لهذه المعلومات تأثيرًا مهمًا على حركه أسعار النفط، خلال الأعوام المقبلة، ولاشك في أنّ الانخفاض الكبير في سعر النفط سيؤدي إلى مؤشرات عجز متفاوتة، نتيجة الالتزامات الضخمة التي تعهدت بها الدول الخليجية، خلال خططها التنموية للسنوات السابقة، وهو ما أكدته وكالة الطاقة الدولية، بأنها لا تتوقع أن تتخذ منظمة "أوبك" قراراً بخفض الإنتاج خلال اجتماعها المقرر في فيينا الشهر المقبل.

ومن الواضح أنّ أسعار النفط الحالية مقابل المستقبل، مازالت حسب المنحنى الذي تتجه إليه الأسعار تؤكد قلق السوق بخصوص الأجواء الجيوسياسية واستمرارها، وكذلك قرب نهاية العام والذي عادة ما يقوى فيه الطلب مع فصل الشتاء وارتفاع الطلب على النفط.

أخيرًا يمكن القول أنه وفي ضوء كل المتغيّرات التي تحيط بسوق النفط العالمية، أصبح من غير الميسّر توقع اتجاه الأسعار، لتأثرها بعوامل من الصعوبة توقعها، ومنها ما يتصل بالصراعات الدولية والمشاكل الداخلية في بعض الدول النفطية مثل ليبيا ونيجيريا والعراق، وعليه ستبقى الأسعار المستقبلية للنفط رهينة قدرة العالم على تلبية نمو الطلب العالمي عليه[١٠].

٣- جاذبية الخريطة الجغرافية للنفط والغاز

تشير الدراسات الجيولوجية أنّ النفط سيظل في باطن الأرض طالما بقي كوكب الأرض، وأنه لن ينضب إلّا بفنائها، وذلك على الرغم من عدم قدرة العالم حتى الآن على الإلمام بكل عوامل تكوّن النفط في باطن الأرض

١٠- للمزيد راجع حول زيادة الطلب على النفط وآثارها الإقتصادية : د.أنس بن فيصل الحجي، دراسة بعنوان : الخطر القادم ارتفاع الدولار وانخفاض سعر النفط، مترجم إلى العربية من خلال معهد الشيرازي للدراسات، واشنطن، ٢٠١٥.

وأسبابه. وهذا يعني أنّ أي منطقة فوق الأرض يمكن أن يكون في باطنها نفط. غير أنّ تضاريس الأرض الخارجية والباطنية تجعل استخراج النفط سهلًا في مناطق وصعبًا أو مستحيلًا في مناطق أخرى. وكلّما تقدمت العلوم والتكنولوجيا، كلما أصبح استكشاف النفط واستخراجه أكثر احتمالًا. ويشهد العالم عودة سيطرة الشركات الغربية، وبخاصة الأميركية والبريطانية، على الساحة النفطية العالمية، وذلك بسبب امتلاكها للتكنولوجيا المتقدمة والأموال الطائلة التي يتطلبها استخراج النفط من الاعماق البعيدة، حيث تراجعت معظم الشركات الوطنية التي تشكلت خلال السبعنيات في دول الجنوب بعد قرارات تأميم النفط، لكي تعود الشركات الغربية ذات الإمكانيات العلمية والتكنولوجية والمالية الهائلة إلى الساحة الدولية بزخم هائل[١١].

وقد جرى تقسيم المناطق النفطية وفقًا للتقسيمات الجيوسياسية في العالم، فبرزت أسماء الدول التي تم اكتشاف النفط في أراضيها، وذلك على الرغم من حقيقة أنّ الدراسة الجغرافية المحضة هي الأساس في هذا المجال. ولدى النظر إلى مختلف المناطق الجغرافية في العالم، فسوف يتضح بأن الاستدلال على النفط فيها إنّما يتم حاليًا من خلال ما يجري في تلك الدولة أو غيرها في أي منطقة جغرافية من تنقيب أو استكشاف للنفط. فمنطقة شرق آسيا تعتبر فقيرة بالنفط بينما تعتبر منطقة وسط وغرب آسيا غنيّة به. ويتضح بأنّ أوروبا بشكل عام فقيرة بالنفط بينما يوجد النفط في أميركا الشمالية وأميركا الجنوبية. أمّا في إفريقيا فالنفط موجود في شمالها ووسطها ويكاد يكون جنوبها فقيرًا به[١٢].

ويتضح هنا بأنّ الصين في منطقة شرق آسيا فقيرة نسبيًا بالنفط، حيث أنها لم تتمكن حتى الوقت الراهن من إنتاج أكثر من ثلاثة ملايين برميل في اليوم، وما زالت الصين تستخدم الفحم الحجري في كثير من المجالات

١١- د. محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، سلسلة عالم المعرفة - الكويت، العدد ٥٢، إصدار نيسان ١٩٨٢، ص ١٠٧.

١٢- د. محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية مرجع سابق، ص ١١٢.

لتوليد الطاقة. كما يتوقع نفاذ مخزون الصين بعد نحو ٢٠ عامًا، ما لم يتم صرف الأموال الطائلة للتنقيب ومحاولة الاستخراج، الأمر الذي يجعل الاستيراد أقل تكلفة. إن الدول الواعدة بالتحول إلى قوى عالمية بدرجة أو بأخرى في شرق آسيا تتمثل في الصين والهند، وستحتاج هاتان الدولتان إلى استيراد كميات هائلة من النفط في المستقبل القريب.

٤-الأهمية الإستراتيجية لمنطقة شرق آسيا

كما مرّ معنا آنفًا، تشكّل منطقة غرب آسيا المنطقة الأكثر غنىً في العالم بالنسبة للنفط المكتشف. وبمعيار الدول، فلقد كانت هذه المنطقة تضم في السابق كلا من الإتحاد السوفياتي شمالًا والخليج العربي جنوبًا. أمّا الآن، وبعد تفكك الإتحاد السوفياتي منذ العام ١٩٩١، فقد أصبحت هذه المنطقة تضم روسيا شمالًا على الرغم من أنّ حقولها تقع في شمال شرق آسيا، والقوقاز ودول بحر قزوين في الوسط، والخليج العربي-الفارسي جنوبًا. وفي روسيا، يعتقد بأنّ حقول سيبيريا تضم كميات هائلة من النفط، غير أنها تندرج ضمن تقديرات الإحتياطي المحتمل وغير المؤكد، وذلك لسببين:

أ- إنّ الإتحاد السوفياتي السابق لم يكن ينشر المعلومات المتوافرة لديه، إن توافرت، حول هذا الإحتياطي.

ب- إنّ عمليات التنقيب والاستخراج من تلك الحقول تتطلب أموالًا هائلة لم تكن متوافرة لدى الإتحاد السوفياتي السابق ولا لدى روسيا الآن.

أمّا الخليج العربي، فهو المنطقة الأغنى بالنفط والغاز في العالم ومن دون منازع، حيث يتراوح المخزون المؤكد وشبه المؤكد بين ٧٠٠ مليار و ٨٠٠ مليار برميل، بالإضافة إلى مخزون الغاز الذي يقدّر بنحو ٤٠٠٠ ترليون قدم[٣]. وتضم هذه المنطقة دولًا غنية جدًا بالنفط هي إيران والعراق والعربية السعودية والكويت والامارات العربية، ودولًا ذات كميات متواضعة مثل عمان وقطر التي يوشك نفطها على النفاذ والتي تملك مخزونًا كبيرًا من

الغاز لم يتم استغلاله بعد، بينما يكاد النفط لا يوجد في دولة البحرين. ويقدّر العمر المتبقّي للنفط والغاز في هذه المنطقة بنحو ١٠٠ عام تقريبًا، إذا ما تمّ الحفاظ على مستويات الإنتاج الحالية، وبهذا هناك حرص دولي على الإستقرار فيها[١٣].

كذلك يتضح أنّ الحاجة للنفط والغاز تتزايد باستمرار، وبخاصة في الدول التي تعتمد برامج تنمية حديثة شاملة . وفي ضوء أنّ كتلة غرب آسيا الممتدة من جنوب روسيا إلى جنوب الخليج العربي، عبر دول القوقاز وبحر قزوين، هي المستودع الأكبر للعالم بالنسبة للنفط والغاز، فمن المتوقع أن يكون التنافس الدولي على هذه المنطقة ضاريًا، وذلك في ضوء أن دول هذه المنطقة هي دول متخلفة وغير قادرة على التحكم بمصير ثرواتها.

وقد توقّع الكثيرون بعد انتهاء الحرب الباردة وتوقّف المنافسة الأيديولوجية على طبيعة النظام الاقتصادي للعالم، أنّ عصرًا اقتصاديًا جديدًا سوف ينبلج بحيث تتضاءل فيه المنافسات الجيوستراتيجية والجيوسياسية بشكل عام، وعلى النفط بشكل خاص، وذلك باعتباره سلعة تجارية بين سلع عديدة أخرى يتركّز هدف مالكيها ومستخرجيها في الربح[١٤].

سادسًا: مستقبل دول العالم وأزمات النفط

مع بروز قوى جديدة على المسرح الدولي إضافة إلى روسيا كالصين والهند وغيرها من الدول الطامحة إلى بناء كيانات اقتصادية والإسهام في تكتلات اقليمية ودولية، و في ظل حالة الاستقطاب والمحاور التي أفرزتها أحداث العالم العربي بعد ما سمي بثورات "الربيع العربي"، والتطورات السياسية والإقتصادية التي يشهدها معظم بلاد العالم النامي

١٣- راجع: أ.د. شفيق المصري، **"الأمن النفطي: الهاجس الأكبر في المنطقة"**، مرجع سابق.

١٤- د. تسياو دنج زانج، **"المصالح الصينية في منطقة الشرق الأوسط، نشر في قضايا إستراتيجية"**، الصادرة عن المركز العربي للدراسات الإستراتيجية – دمشق ؛ العدد ٢٠٠٠/٣، ص ١٩١

وبخاصة الدول النفطية، تطلعت الدول المنتجة للنفط إلى السيطرة على ثروتها الأساسية.

إلّا أنّ تجارب الماضي لم تكن لتشجع الشعوب على التحكم بثرواتها بمعزل عن إرادة الدول الكبرى. إذ سعت حكومات ودول في الماضي إلى تأميم إنتاج النفط، وكان ذلك جزءًا من التحرر والكرامة واستعادة الثروة المنهوبة؛ لأنّ عملية الإنتاج كانت تصب أرباحها الأساسية في جيب الشركات الرأسمالية والدول الصناعية الكبرى على حساب الشعوب الفقيرة التي كانت تعانى تدهورًا في أحوالها الاقتصادية والاجتماعية[١٥].

وفي كل الأحوال لم تحاول تلك الدول قطع البترول عن الدول الصناعية، بل ظل يتدفّق بانتظام في الظروف كلّها بأسعار رخيصة جدًا، ومع ذلك لم يكن الغرب ولا أميركا راضيين عن مجرد التطلع لدى تلك الشعوب لممارسة شيء من سيادتها على ثرواتها.

بالعودة قليلًا إلى البُعد التاريخي، نجد أنه فى العام ١٩٦٠ تم إنشاء منظمة الأوبك وشملت ١١ دولة هي (الجزائر– وإندونيسيا – إيران – العراق – الكويت– ليبيا – نيجيريا – قطر– السعودية – الإمارات – فنزويلا) في محاولة لتشكيل تجمع من الدول المنتجة يعادل إلى حدٍ ما قوة المستهلكين، وعلى الرغم من ذلك لم تتأثر إمدادات النفط للدول المستهلكة ولا أسعار النفط أيضًا.

عندما حدثت أزمة النفط، العام ١٩٧٣، قررت الولايات المتحدة الأميركية، التي تستهلك ربع إنتاج النفط العالمي وحدها، والتي كانت ولا تزال أكبر قوة عسكرية واقتصادية، والتي يشكل النفط بالتالي عاملًا مهمًّا من عوامل قوتها ورخائها، قررت ألّا تترك إمداداتها النفطية للظروف، بل أن تنشئ مخازن تخزين إحتياطي إستراتيجي يكفيها ٨٤ يومًا، وقد صدر قرار بذلك

١٥- محمد مورو، **"الحرب الباردة تعود من جديد"**، كذلك راجع : **"النفط.. الصراع والدم"**، موقع الدكتور محمد مورو ، ٢٠٠٩

من الرئيس الأميركي آنذاك "جيرالد فورد" العام ١٩٧٥، وفي الوقت نفسه قررت الولايات المتحدة الأميركية السيطرة بطريقة أو بأخرى على منابع النفط الأساسية في العالم وبخاصة منطقة الخليج، وتم إعداد خطة في عهد الرئيس كارتر العام ١٩٧٦ سميّت خطة كارتر تقول: إنّ أميركا على استعداد للتدخل الفوري والمباشر عسكريًا في أي نقطة من العالم تمثل تهديدًا للنفط، وقال كارتر إن تهديد منابع النفط يعنى مباشرة تهديد الأمن القومي الأميركي، وأننا على استعداد لندفع الدم مقابل ضمان استمرار تدفق النفط. وهكذا كان كارتر أول من صك عبارة "الدم مقابل النفط"[١٦].

في نهاية السبعينيات (١٩٧٩) اندلعت الثورة الإيرانية، وكان ذلك مؤشرًا خطرًا على المصالح البترولية في الخليج، وفى المصالح البترولية المتوقعة في بحر قزوين، وكانت الولايات المتحدة قد نجحت في احتواء ارتفاع أسعار النفط وأمنت لنفسها إمدادًا آمنًا منه من منطقة الخليج تحديدًا، ودخل الإتحاد السوفياتي أفغانستان مهددًا بالوصول إلى المياه الدافئة وهكذا تحرّكت الولايات المتحدة بسرعة لاحتواء هذا الخطر المتفاقم، وانتهى الأمر بإثارة قوى كبيرة ضد الإتحاد السوفياتي أدّى إلى هزيمته وسقوطه في بداية التسعينيات، بل وتفكّكت المنظومة الإشتراكية برمتها، كما أشعلت الولايات المتحدة وشجعت الحروب ضد إيران وخاضت ضدها حربًا دعائية وسياسية انتهت بتقليص أظافرها الثورية.

جاءت حرب الخليج الثانية لتقدم فرصة ذهبية إلى الولايات المتحد الأميركية لإدخال قواتها العسكرية إلى منطقة الخليج بدعوى إخراج العراق من الكويت ثم حماية دول الخليج من الخطر العراقي، ولم تخرج تلك القوات منذ ذلك الحين، بل ازداد انتشارها، وظهرت القواعد الأميركية في السعودية والكويت وقطر والبحرين، وتم احتلال العراق سنة ٢٠٠٣ وعلينا أن نرصد الآن قوات

١٦- **"النفط الصراع والدم"**، مرجع سابق ..

أميركية وقواعد، بالإضافة إلى الدول السابقة، في أفغانستان التي دخلتها بحجة مسؤولية تنظيم القاعدة عن أحداث ١١ سبتمبر ومسؤولية طالبان عن حماية تنظيم القاعدة ولم تخرج القوات الأمريكية من هناك على رغم من الإطاحة بنظام (طالبان) وإقامة نظام تابع للولايات المتحدة الأميركية هناك.

وتوجد قوات أميركية أيضًا في جورجيا وطاجاكستان والجمهوريات المحيطة ببحر قزوين من دول الإتحاد السوفياتي السابق، وهي موجودة في تركيا وباكستان ثم جيبوتي واليمن والقرن الإفريقي والفليبين وهي كلها مناطق نفط، أو على طرق المواصلات المتصلة بالنفط ونلاحظ أن القوات الأميركية لم تتجه إلى دول أميركا اللاتينية بحثًا عن إرهابيين مؤكدين أو داخل الولايات المتحدة في الغابات التي تعج بالجماعات والمنظمات الأميركية المسلحة التي تهدف إلى الأضرار المؤكدة بالحكومة الأميركية[١٧].

يبقى السؤال المطروح ماذا تريد أميركا من نشر قواتها حول مناطق إنتاج البترول أو الطرق المؤدية إليه أو تلك التي تمر بها إمدادات النفط. ولماذا تنشر أميركا تلك القوات؟ وفي معرض الاجابة عن السؤال يقتضي الأخذ بالإعتبار حالة التنافس الاقتصادي والعسكري المحتمل مع أوروبا، اليابان، الصين وروسيا. وهكذا إن المطلوب احتواء روسيا والصين، ووضع الرأسماليات الأوروبية واليابانية تحت السيطرة الأميركية بالتحكم في إمدادات النفط.

١- النفط ومعادلات الصراع في الوطن العربي

رسم النفط خريطة الشرق الأوسط والوطن العربي، التي تميّزت بنشأة صناعة البترول العربية بظروف تختلف اختلافًا جوهريًا عن الظروف التي أدت إلى

١٧- علي حسين باكير، مقالة تحت عنوان: "الولايات المتحدة وآسيا الوسطى.. والبحث عن نفوذ جديد"، منشورة في مجلة المجتمع، العدد ١٦٩٢، تاريخ ٢٠٠٦/٠٣/١١.

مولد صناعة البترول العالمية. ولقد أدّى هذا الاختلاف وما زال يؤدي دوره الخطير في التاريخ السياسي والاقتصادي للأمة العربية.

إنّ هذه الظروف التي نشأت في ظلها صناعة البترول العربية أضفت على البترول مزيدًا من الأهمية، الأمر الذي تضاعف تأثيره في سياسة الدول الكبرى وفي اقتصاديات دول العالم قاطبة. ونتيجة لذلك، بدأ الصراع بين الدول الأجنبية على عمليات التنقيب الجدي في بلدان الشرق الأوسط، وكان قيام الشركات المستثمرة للبترول وفقًا للاتفاق بين تلك الدول الأجنبية ومراعاة لتحقيق مصالحها.

ويكفي للتدليل على أنّ البترول كان محور الصراع السياسي في المنطقة، أنّ الحلفاء أجَّلوا إبرام معاهدة الصلح بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى حتى ينتهوا من الاتفاق على مصالحهم البترولية. ففي شهر إبريل العام ١٩٢٠ تم توقيع إتفاقية سان ريمو، وبمقتضاها تقرر وضع البلاد العربية، التي كانت ضمن الممتلكات العثمانية. تحت وصاية كل من بريطانيا وفرنسا، حيث ظفرت بريطانيا بكل من العراق وشرق الاردن وفلسطين، وأخذت فرنسا سورية ولبنان، وتم تقسيم المنطقة إلى عدد من الدول والامارات. وفي شهر أكتوبر العام ١٩٢٧ تفجَّر البترول في منطقة كركوك في شمال العراق، فسارعت الاطراف المتنازعة إلى إبرام اتفاق نهائي تاريخي يحسم الموقف[١٨].

وبناءً على ضغوط الحكومة الأميركية أبرمت الأطراف المتصارعة: "بريطانيا وهولندا وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية" اتفاقًا نهائيًا في شهر أكتوبر ١٩٢٧ حيث تقدم الجانب الفرنسي بخريطة لإقليم الشرق الأوسط وعليها خط أحمر يطوِّق الأراضي التي كانت تابعة للأمبراطورية العثمانية باستثناء الكويت ومصر "باعتبارهما في ذلك الوقت في نطاق النفوذ البريطاني الخالص". ووقّع المؤتمرون على الخريطة، وتمّ إبرام الإتفاقية التي تقضي

١٨- راجع : **"الولايات المتحدة وآسيا الوسطى.. والبحث عن نفوذ جديد"**، مرجع سابق، ص٥٦.

بأن تعمل المصالح البترولية التابعة للدول الأربع كفريق واحد متضامن في منطقة تشمل العراق والسعودية وإمارات الجنوب العربي وفلسطين والأردن وسورية ولبنان. وبذلك أرست إتفاقية الخط الأحمر الأساس لأضخم إمبراطورية بترولية في الأراضي العربية تتحكّم في مصيرها الدول الأربع المذكورة، والتي كانت السبب في تمزيق الأمة العربية إلى دويلات صغيرة[١٩].

٢-معادلات الصراع والحروب

نخلص إلى القول أن النفط والصراع الذي نشأ حوله من أجل الوصول اليه ونقله وتخزينه، يفسر الكثير من معادلات الصراع والحروب والانتشار العسكري والسياسي لضمان سلامة المنابع بالإضافة إلى المشاكل بين دول المنطقة حول خطوط النقل. وهكذا فالمجال المفضل أمام الولايات المتحدة هو منطقة الخليج . وهذا ما يفسر احتلالها للعراق الذي لا علاقة له بموضوع أسلحة الدمار الشامل، أو موضوع الديمقراطية، والولايات المتحدة أيضًا ذهبت إلى أفغانستان وجورجيا وكازاخستان من أجل بترول بحر قزوين.

ويمكن أن يكتمل فهم معادلات الصراع واستنتاج أسباب هبوط أسعار النفط عالميًا، إذا تم إدراك أنّ الولايات المتحدة الأميركية لا تملك سوى ٢١ مليار برميل إحتياطي، وإنتاجها حاليًا ٧ ملايين برميل يوميًا، وهكذا فإنّها تستورد ١٠ مليون برميل يوميًا لتغطية حاجاتها الصناعية والتشغيلية. ومن المتوقع أن تصل احتياجاتها إلى ٢٦ مليون برميل يوميًا العام ٢٠٢٠، وهو ما يعني أنها بحاجة إلى ١٧ مليون برميل يوميًا، حيث لن يصل إنتاجها المحلى إلّا إلى ٩ مليون برميل فقط، وهو سقف يصعب تجاوزه. أي أنها تحتاج إلى استيراد ٦٦٪ من حاجتها اليومية للبترول والغاز، وإذا كان الانتاج العالمي حاليًا الذي يصل إلى ٧٤ مليون برميل يوميًا يفيض عن حاجة المستهلكين،

١٩- المرجع ذاته، ص ٦٢.

فإنّ من المتوقع أن يصل إلى ٩٢ مليون برميل يوميًا العام ٢٠٢٠، في حين يصل الاستهلاك إلى ١١١ مليون برميل يوميًا، أي أنّ هناك فجوة ستحدث. ومن لا يستطيع أن يؤمن حاجاته البترولية سيتراجع صناعيًا واقتصاديًا وعسكريًا وإذا هيمنت الولايات المتحدة على البترول، تحكّمت في الآخرين فضلًا من تأمين حاجاتها.

وعليه يمكن لنا أن نستنتج أنّ الولايات المتحدة وكذلك نهم الدول الصناعية المتزايد إلى مصادر للطاقة، لم ولن يدعها تترك فرصة للسيطرة على البترول ومنابعه وروافده وخطوط نقله. وهذا ما يفسّر على سبيل التأكيد أنّ بترول السودان المتوقع (٣ مليار برميل إحتياطي)، جعل الولايات المتحدة تسارع إلى التدخّل في الموضوع السوداني، وتضع يدها على البترول وتحقق نفوذًا هناك، وهذا ما تخطط له في نيجيريا والجزائر وليبيا.

خاتمة

ما من شك في أنّ النفط والغاز وموارد الطاقة هي من أهم عناصر الجذب التي تستقطب نفوذ الدول وصراعتها، لاسيّما منطقة الشرق الأوسط بأبعادها الإستراتيجية وبثرواتها الطبيعية وبممراتها المائية.

لقد شكّلت منطقة الشرق الأوسط عامة، والمنطقة العربية على الخصوص، نقطة استقطاب إستراتيجية منذ سنوات طويلة للعديد من الدول، التي تتنافس في سباق محموم في الصراع على مصادر الطاقة، وكذلك جعل العديد من دول المنطقة ذات تأثير يتعاظم بأبعاده الجيوسياسية على خريطة التحالفات في منطقة الشرق الأوسط.

في الآونة الأخيرة، مرّت المنطقة العربية بمجموعة من التغيرات في مرحلة ما سمي "بثورات الربيع العربي" أواخر العام ٢٠١١. وقد خلقت

هذه الثورات جملةً من المتغيرات السياسية والأمنية التي تركت أثرها على مجمل الواقع العربي والمحيط الإقليمي عمومًا .

أمّا اليوم وفي ظل الصراعات على الأدوار في الواقع الدولي الجديد، حيث يتداخل السياسي بالاقتصادي، فنجد سباقًا محمومًا بين الدول لتحصين مكتسباتها من الموارد الخام، وهذا ما يفسّر تراجع أسعار النفط ويبقيه سؤالًا محيرًا للسياسيين والاقتصاديين في آنٍ معًا.

ومع توقيع الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الخمس الكبرى، أصبحت إيران لاعبًا إقليميًا لا يمكن تجاهله بعد سنوات من العزلة والعقوبات[٢٠].

وعلى الرغم من الحديث عن الانكفاء الأميركي مرحليًا عن المنطقة – بحسب بعض المحللين – في ظل سياسة الرئيس الأميركي أوباما وغياب القطبية الأحادية، نجد أنّ البُعد الاقتصادي والبحث عن مواقع جديدة في حركة الاقتصاد العالمي، لا يزال هو المتحكّم بمسار الكثير من مجريات الأحداث والوقائع . من هنا كان التدخّل الروسي المباشر على خط الأحداث في سوريا، والتحالف الذي أنشأته السعودية للإمساك باليمن كحديقة خلفية لحدودها ولممراتها المائية وكذلك التحالفات التي ترسم تحت عنوان محاربة الإرهاب والتطرف .

كل هذه العناوين والتحالفات والحراك الدولي تجاه المنطقة وقضاياها، يصب في خانة حماية المصالح الاقتصادية للدول، وفي سعيها الحثيث لتأمين خطوط نقل النفط والغاز إلى دولها، وفي فتح أسواق جديدة للسلع والمنتجات، وكذلك في الحفاظ على حصة من الموارد والمكتسبات مع أي تسوية محتملة، في حال التوصل إلى صيغة حلول أو تسويات للقضايا والملفات الشائكة.

٢٠- للمزيد حول تبدل الأدوار في المنطقة والصراع على النفوذ، وعن أهمية موقع إيران ودورها وتحولات الأحداث في المنطقة العربية بعد الثورات، راجع حديث محمد حسنين هيكل إلى طلال سلمان .نشر هذا المقال في جريدة السفير بتاريخ ٢٠١٥-٠٧-٢١ على الصفحة رقم ١.

سيادة لبنان في عصر العولمة

د.نبيل شديد*

المقدّمة

تعمّ عالمنا، اليوم في مستهلّ الألفيّة الثالثة، ثورة هائلة في مجال الاتصالات والمعلومات، فأضحينا في "عصر المعلوماتيّة" عبر الفضاء المفتوح. إنّها ثورة الرقم والحرف المنصهرين في تفاعل مع التلفزيون وفضائيّاته والهاتف الخلويّ وبرامجه والانترنت وتطبيقاتها. ثورة نظام عالميّ جديد لا كوابح تحدّ اندفاعه، ولا حواجز تعيق تسلّله إلى الدول والمجتمعات والأسر.

ولهذا التطوّر المعلوماتيّ انعكاسات على المجتمعات كلّها، خصوصًا في العالم الثالث، طرحت تحدّيات أساسيّة، وخصوصًا في ما يتعلّق بالهويّة القوميّة والثقافيّة، وإن أمّنت فرصًا كبرى للشعوب في اتجاه ترسيخ التواصل، وتنمية التفاهم وتعميق التقارب في ما بينها، مهما تباينت أعراقها وتوجّهاتها. فهي

* دكتور محاضر في الجامعة اللبنانية رئيس قسم العلاقات العامة والاعلان- الفرع الثاني

تمثّل بُعدًا محدّدًا لأغلبيّة الظواهر المجتمعيّة في مجتمعات العالم الراهن، سواء كانت ظواهر اقتصاديّة أو سياسيّة أو ثقافيّة أو غيرها. وبالتالي لا بدّ من تغيّر أو تحوّل في مسارات الشعوب.

وهذه الثورة المعلوماتيّة، بانضمامها إلى نظيرتها التكنولوجيّة التي شهدها الربع الأخير من القرن العشرين الفائت، حوّلت العالم إلى "قرية كونيّة" تحت مظلّة واحدة سُمّيت "العولمة". وهذه العولمة أزالت الحواجز والحدود بين البلدان فاتحة الأبواب على مصاريعها للمؤسّسات العالمية والشبكات الكبرى على أنواعها الاقتصاديّة والثقافيّة والإعلاميّة لممارسة نشاطاتها بوسائلها الخاصّة وبحريّة تامّة لا يُعيقها عائق. فالتفوّق التكنولوجيّ المعلوماتيّ للدول الكبرى أتاح لها سُبُل الهيمنة على صناعة المعلومات والاتصالات من خلال الشركات العملاقة والمؤسّسات الدوليّة الكبرى، ما شكّل ميدانًا اجتماعيًّا وثقافيًّا واقتصاديًّا وإعلاميًّا، تتنافس في ساحاته الأمم والقوميّات والهويّات والثقافات، ولن تصمد في هذا العراك إلاّ الشعوب التي تتسلّح بتراث متين وثقافة عميقة الجذور وشبكة إعلاميّة متطوّرة تقنيًّا ذات أذرع تمتدّ عبر العالم.

وهذه العولمة أضحت قضيّة مصيريّة، أوّلًا لأنّها تهدّد دولًا وشعوبًا وأنظمة في العالم، بعد أن اجتاحت مجالات الحياة فيها كلّها، وصولًا إلى اختراق الهويّات القوميّة والثقافيّة بحيث أضحت الثقافات الفرديّة والمحليّة "المعولمة" ثقافات لا ترتبط بأيّ مكان أو زمان، لأنّ على الناس "الذين يسعون للإفادة من العولمة وجني ثمارها أن يندمجوا في منظومتها الثقافيّة وأن يقوموا بتكييف اتجاهاتهم وأنماط تفكيرهم مع منظومة القيم التي تتطلّبها العولمة[1]. وثانيًا لأنّ لها تأثيرات سياسيّة واقتصاديّة

١- عبد العزيز التويجري، "الهويّة والعولمة من منظور حقّ التنوّع الثقافيّ"، المنظّمة الإسلاميّة للتربية والثقافة، ١٩٩٨، ص ١٩٦.

وثقافيّة وإيدولوجيّة. فمن الناحية السياسيّة، عمّت الديمقراطية العالم بمعظمه وتقلّصت الديكتاتوريّات والأنظمة الشموليّة بفضل وعي شعوبها وانفتاحها الثقافيّ؛ ومن الناحية الاقتصاديّة، فإنّ عولمة الاقتصاد طالت حاجات الإنسان اليوميّة كلّها إنتاجًا واستهلاكًا وتوزيعًا وتبادلًا تجاريًّا وصناعيًّا وزراعيًّا... ومن الناحية الثقافيّة، هناك ثقافة عالميّة تميل إلى فرض نفسها، لا معاييرها وقيمها، تشكّل مسًّا بخصوصيّات المجتمعات وهويّاتها؛ وأخيرًا، من الناحية الإيديولوجيّة، فالتطوّر المعلوماتيّ الاتصاليّ أثمر أكبر ثورة معرفيّة علميّة في تاريخ الإنسان، وولّد إيديولوجيا بشريّة جديدة تضع أسسها وتنشرها شبكات ومؤسّسات عالميّة بقصد الهيمنة على الفكر والاقتصاد والثقافات.

إذًا، العولمة هي عالم من دون أمّة، ولا وطن، ولا دولة. وإذا كانت الهويّة الثقافيّة والحضاريّة لأمّة من الأمم هي "القدر الثابت والجوهريّ والمشترك من السمات العامّة التي تميّز حضارة هذه الأمّة عن غيرها من الحضارات"[٢]، فهل يمكن المحافظة عليها في ظلّ العولمة الباسطة نفوذها، اليوم، على المجتمع الدوليّ؟ وهل يمكن التوفيق بين مقتضيات السيادة الوطنيّة ومتطلّبات العولمة؟ وليس هذا البحث إلاّ مساهمة في إيجاد أجوبة مقنعة من خلال الإضاءة على مفهوم العولمة وتأثيراتها في مسيرة البشرية.

أولًا: مفهوم العولمة

أطلق مفهوم العولمة الباحث الأميركيّ في علم الإدارة والتسويق تيودور ليفيت (Theodore Levitt)، في مقال نشر العام ١٩٨٣ في مجلّة Harvard business review بعنوان عولمة الأسواق (The Globalization of markets) حيث ركّز على المنافسة ذات المستوى

٢- محمد عابد الجابري، "قضايا من الفكر المعاصر"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص ١٤٠.

الكونيّ، والتي اعتبر أنّها تتطلّب استراتيجيّة عالميّة وتخطيطًا للأسواق. وعلى الشركات، يضيف ليفيت، أن تعمل وكأنّ العالم سوق واحدة بغضّ النظر عن أي اختلافات إقليميّة أو عالميّة. وتلت هذا المقال بسنوات قليلة العبارة الشهيرة "القرية الكونيّة" التي أطلقها المفكّر الكندي مارشال ماكلوهان (Marshall Maclohan)، والتي تعكس مدى تأثير العولمة على الكرة الأرضيّة.

فما هي العولمة؟ وكيف نشأت ؟وبأيّ أدوات ؟

١- تعريف العولمة

صحيح أن العولمة جديدةٌ كلمةً واصطلاحًا، لكنّها قديمة جدًا مضمونًا.

أ- العولمة كلمة

ورد في موسوعة "ويكيبيديا" أنّ العولمة تعني جعل الشيء عالميّ الانتشار في مداه أو تطبيقه. وهي أيضًا العمليّة التي تقوم خلالها المؤسّسات، سواء التجاريّة (وجعل الشيء دوليًا). تكون العولمة عملية اقتصادية في المقام الأوّل، ثم سياسيّة. ويتبع ذلك الجوانب الاجتماعيّة والثقافيّة. بالعودة إلى جذر "العولمة"، نجد كلمة "العالم"، فيفرد محمد أبو بكر الرازي في "مختار الصحاح"[٣]، ومعجم "المنجد": العالم: الخلق كلّه والجمع عوالم وعالمون وعلالم"[٤].

ويحدّدها د. اسماعيل صبري مقلّد[٥] بأنها النظام الذي يعكس نمط العلاقات التي تنشأ في صورة أو في أخرى بين مجموعة الوحدات الفاعلة في السياسة الدوليّة، وتتسع القدرة الاستيعابيّة لهذه العلاقات لتشمل جميع الأهداف التي

٣- مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٨، ص ١٨٧-١٨٨.

٤- فؤاد افرام البستاني، دار المشرق، بيروت، طبعة ٢٣، ١٩٧٩، ض ٤٩٥.

٥- باحث مصري في العلوم السياسيّة.

تسعى تلك الوحدات لبلوغها بمختلف الوسائل والإمكانات المتاحة لها[٦].

وحدّدها السيد محمد الشيرازي[٧] بأنّها "ثلاثيّ مزيد. يقال: عولمة على وزن قولبة. واللفظ مشتقّ من العالم"[٨]. وقال معرّفًا العالميّة: أن تتّحد كل شعوب العالم في جميع أمورها على نحو واحد، هيئة واحدة، فيكونوا كبيت واحد وأسرة واحدة.

لا شكّ في أنّ العولمة ظاهرة إنسانيّة شاملة "لا يمكن التنكّر لها، أو النأي عن تأثيراتها، أو تجنّب تداعياتها، أو التفرّج عليها من الخارج باسم الحياد"[٩]. وجاء في المعجم ويبستر (webster) أن العولمة (globalization) هي "إكساب الشيء طابع العالميّة، وبخاصّة جعل نطاق الشيء أو تطبيقه، عالميًّا"[١٠].

وفي تعريف هادف وأكثر شمولية، أنّها "مشروع حضاريّ غربيّ متكامل البُنيات، أوجده التلاقي بين التطلّعات والحاجات الغربيّة من جانب، والإمكانات الماديّة الهائلة التي أوجدتها الطفرات الكبيرة في تقنيات الاتصال والمعلومات والصناعات المتقدّمة من جانب آخر"[١١].

ب- العولمة إصطلاحًا

إنّ اختلاف الباحثين في تعريف العولمة لا يعكس تعدّد المدارس الفكريّة التي ينتمون إليها أو اختلاف المناهج التي يتّبعونها في تحليلها فحسب، بل يعود أيضًا إلى أنّ العولمة ظاهرة متنوّعة الأوجه، متشابكة الأبعاد، تطاول الاقتصاد والسياسة والثقافة... فاختلفوا في تحديدها اصطلاحًا أيضًا.

٦- د. اسماعيل صبري مقلّد، العلاقات السياسيّة الدوليّة، جامعة أسيوط.

٧- محمد الحسيني الشيرازي (١٩٢٨-٢٠٠١) : أحد مراجع الشيعة.

٨- السيّد محمّد الشيرازي، فقه العولمة : دراسة إسلاميّة معاصرة، مؤسسة الفكر الإسلامي للنشر، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٣١-٣٢.

٩- د. وليد اليوبي، نقلاً عن عاطف عطيّة، في المعرفة والثقافة والعولمة، ص ١٧٦-١٧٧.

١٠- ويبستر، New collegiate dictionnar، ١٩٩١، ص ٥٢١.

١١- د. أحمد عثمان التويجري، مقال "الدين والعولمة"، المجلّة العربية، العدد ٢٣٢، فبراير ٢٠٠٠، ص ٣٨.

فقد اعتبر الدكتور برهان غليون[١٢] أنها تعني خضوع البشريّة لتأريخيّة واحدة، أي إنّها تجري في مكانيّة ثقافيّة واجتماعيّة وسياسيّة موحّدة في طريقها للتوحيد، ويمكن تلخيصها في كلمتين: كثافة المعلومات وسرعتها إلى درجة نشعر فيها بأنّنا نعيش في عالم واحد موحّد، أي إنّ هناك ميلًا لا رجوع عنه، إلى توحيد الوعي والقيم وطرائق السلوك وأنماط الإنتاج والاستهلاك أي إلى قيام مجتمع إنسانيّ واحد[١٣].

فيما يرى الدكتور محمد عابد الجابري[١٤] أن العولمة، اصطلاحًا، هي نظام أو نسق ذو أبعاد تتجاوز دائرة الاقتصاد، إنّها نظام عالميّ أو يُراد لها أن تكون كذلك، يشمل المال والتسويق والمبادلات والاتصالات... كما يشمل أيضًا مجال السياسة والفكر والايديولوجيا"[١٥].

وثمّة مَن اعتبرها واقعًا "يعبّر عن تطوّرين مهمّين هما: أ- التحديث (modernity) ب- الإعتماد المتبادل(inter-dependence)، ويرتكز مفهوم العولمة على التقدّم الهائل في التكنولوجيا والمعلوماتية، بالإضافة إلى الروابط المتزايدة على الأصعدة كلّها على الساحة الدوليّة المعاصرة"[١٦].

كما رأى البعض العولمة نظامًا عالميًّا جديدًا بـ"مضامين سياسيّة بحتة، ولكن في الحقيقة تشمل مضامين سياسيّة واقتصاديّة وثقافيّة واجتماعيّة وتربويّة[١٧]، واصطلاح آخر، أخيرًا، أنّها "العلاقة بين مستويات متعدّدة لتحليل الاقتصاد والسياسة والثقافة والإيديولوجيا. وتشمل: إعادة الإنتاج وتداخل الصناعات عبر الحدود وانتشار أسواق التمويل، وتماثل

١٢- برهان غليون (١٩٤٥-.....) : مفكّر فرنسي سوري، استاذ علم الاجتماع السياسيّ ومدير مركز دراسات الشرق المعاصر في جامعة السوربون في باريس.

١٣- د. برهان غليون، "ثقافة العولمة وعولمة الثقافة"، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٩٩، ص ٢٠.

١٤- محمد عابد الجابري (١٩٣٦ - .....) : مفكّر وفيلسوف مغربي، استاذ الفلسفة والفكر الإسلامي العربي في كلية الآداب في الرباط.

١٥- د. محمد عابد الجابري، "العولمة والهويّة الثقافيّة: عشر أطروحات"، في ندوة (العرب والعولمة) التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربيّة، صدرت في كتاب (العرب والعولمة)، العدد ٢٤٩، أيلول ١٩٩٩، ص ٣٠٠ وما بعدها.

١٦- باسيل يوسف، حقوق الإنسان من العالميّة الإنسانيّة والعولمة السياسيّة، مجلّة الموقف الثقافي، العدد ١٩٩٧، ص ١٧.

١٧- محمد سعيد أبو زعرور، "العولمة"، دار البيارق، الأردن، ١٩٩٨، ص ١٣٥.

السلع المستهلكة لمختلف الدول، نتيجة الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجتمعات المقيمة[١٨].

٢- نشأتها

إذًا، إنّ مصطلح العولمة، وإن غاب الإجماع حول تفسيره، فقد شاع استخدامه في أواخر القرن الفائت، وخصوصًا بعد سقوط الاتحاد السوفياتيّ. فإذا كانت العولمة تشمل العلاقات المتبادلة بين الأمم، سواء في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال أو في انتشار المعلومات والنظريّات، أو في تأثير شعب بأنماط عيش شعب آخر وقيمه وتراثه... فـ"هذه العناصر يعرفها العالم منذ قرون، وعلى الأخصّ منذ الكشوف الجغرافيّة في أواخر القرن الخامس عشر، أي منذ نحو خمسة قرون، ومنذ ذلك الحين والعلاقات الاقتصاديّة تزداد قوّة..."[١٩]. ثمّ ولادة المجتمع "القوميّ" في أوروبا حيث "تمّ إضعاف القيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى، كما تعمّقت الأفكار الخاصّة بالفرد والإنسانيّة"[٢٠]، بدءًا من القرن السادس عشر. ثمّ شهدت أوروبا تحوّلًا حادًّا في فكرة الدولة المتجانسة الموحّدة، ونشأ مفهوم أكثر تحديدًا للإنسانيّة، و"زادت الاتفاقات الدوليّة إلى حدّ كبير، وبدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوروبيّة في "المجتمع الدوليّ" والاهتمام بموضوع القوميّة والعالميّة"[٢١] وصولًا إلى القرن الثامن عشر، حيث انطلقت عمليّة الصياغة الدوليّة للأفكار الخاصّة بالإنسانيّة ومحاولة تطبيقها، و"حَدَثَ تطوّر هائل في عدد الأشكال الكونيّة للاتصال وسرعتها، وظهرت المفاهيم المتعلّقة بالهويّات الثقافيّة والفرديّة إلى جانب مفاهيم كونيّة مثل (خطّ التطوّر الصحيح) والمجتمع القويّ المقبول[٢٢].

١٨- نعيمة شوفان، "العولمة بين النظم التكنولوجيّة الحديثة"، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٨، ص ٤٠.

١٩- د. مؤيّد عبد الجبار الحديثي، "العولمة الإعلاميّة"، الأهليّة للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ٢٠٠٢، ص ٣٣.

٢٠- د. مجد الهاشميّ، "الإعلام الدبلوماسيّ والسياسيّ"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ٢٠١١، ص ١٧٨.

٢١- الموضع نفسه..

٢٢- المرجع نفسه، ص ١٧٨،١٧٩.

ووُلدت في هذه المرحلة المؤسّسات الخاصّة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول كصندوق النقد الدوليّ والبنك الدوليّ وعصبة الأمم المتّحدة، وذلك من العشرينيات إلى الستينيات من القرن العشرين الفائت والتي شهدت بدء الخلافات والحروب الفكريّة حول المصطلحات الناشئة الخاصّة بعمليّة العولمة والتي بدأت في مرحلة الانطلاق ونشأت صراعات كونيّة حول صور الحياة وأشكالها المختلفة[٢٣]، وحيث تمّ إدماج العالم الثالث في المجتمع الدولي. وصولاً إلى مرحلة النموّ والتمدّد، وفيها نهاية الحرب الباردة وانهيار جدار برلين العام ١٩٨٩، وشيوع الأسلحة النوويّة، وظهور الشركات العابرة للقارات، وبروز مجتمع المعلومات والبرمجيات والتكنولوجيا.

والحدث المهمّ الذي دَفَع "عمليّة" العولمة إلى الأمام أشواطًا جبّارة، في هذه المرحلة، سقوط الاتحاد السوفياتيّ سياسيًّا واقتصاديًّا العام ١٩٩١، و"ما أعقبه من انفراد الولايات المتّحدة الأميركيّة بالتربّع على عرش الصدارة في العالم المعاصر وتفردها بقيادته السياسيّة والاقتصاديّة والعسكريّة، ومنها: بروز القوّة الاقتصاديّة الفاعلة من قبل المجموعات الماليّة والصناعيّة الحرّة عبر شركات ومؤسّسات اقتصاديّة متعدّدة الجنسيات مدعومة بصورة قويّة وملحوظة من دولها[٢٤].

لكنّ الأهمّ فيها الذي يعود إليه الفضل الكبير والأساسيّ لرسوخ العولمة هو الثورة العلميّة والتكنولوجيّة التي تجسّدت في صناعة الحواسيب وهندسة البرمجيات كلّها المرتبطة بها من جهة، والتطوّرات النوعيّة في ميادين الاتّصال نتيجة ولادة شبكة الانترنت وانتشار الأقمار الصناعيّة من جهة أخرى.

أخيرًا، وباختصار، إنّ العولمة، وإن بدت ظاهرة حديثة إلاّ أنّها ذات جذور قديمة ترتبط بعصري النهضة والاكتشافات.

٢٣- د. مجد الهاشمي، "الإعلام الدبلوماسيّ والسياسيّ"، مرجع سابق.

٢٤- محمد سعيد أبو زعرور، العولمة، دار البيارق، عمّان، الأردن، ١٩٩٨، ص ١٨.

٣ - أدواتها

ولأن العولمة ظاهرة عالميّة شاملة، اقتصاديًّا واجتماعيًّا وإعلاميًّا وثقافيًّا...، ولأنّ أهدافها تطال الإنسانيّة جمعاء، تعميمًا بريئًا أو هيمنة خبيثة، لا بدّ من أدوات تعتمدها لبلوغ ما تصبو إليه، مؤسّسات وشركات اقتصاديّة وإعلاميّة دوليّة وخاصّة.

أ- الشركات المتعدّدة الجنسيّة

من مظاهر العولمة نشاط الشركات المتعددة الجنسيّة وآليّات عملها. أما الشركات بذاتها كمؤسّسات ذات شخصية إعتباريّة، فـ"تُعدّ أهم قوى العولمة وأدواتها الفاعلة التي تتّسم بضخامة الحجم وتنوّع النشاطات والانتشار الجغرافيّ في العالم كلّه والقدرة على تعبئة المدّخرات العالميّة والإقتراض والمقدرة على استقطاب الكفاءات البشريّة العالية المستوى"[٢٥].

وهذه الشركات تفرض نفسها لاعبًا أساسيًّا في العالم. وإنّ مفاهيمها اختلفت، بحسب أنواعها وأدوارها التي تنوّعت أنماطها، تجاريًّا أو صناعيًّا أو ماليًّا أو إعلاميًّا... وقد ضاعفت الثورة العلميّة والتكنولوجيّة قوّة هذه الشركات وقدرتها على الهيمنة على الأسواق، إنتاجًا وتسويقًا وحتى أبحاثًا علميّة، وبالتالي الإمساك بمسيرة الدول وخصوصًا النامية منها والتأثير في المجتمعات.

وقد تجسّد دور هذه الشركات العالميّة في نشاطاتها على الصعيد الدوليّ في تدويل الاستثمار والانتاج والخدمات والتجارة والقيم المضافة، والمساهمة في تشكيل نظام تجارة دوليّة حرّة. وهي تعدّ من أكثر الأشكال تعبيرًا عن عولمة الاقتصاد "لما تملكه من إمكانيات ماديّة وبشريّة هائلة تمتدّ إلى مختلف دول العالم، وتنوّع نشاطاتها لتشمل قطاعات الإنتاج والتجارة

٢٥- مؤيد عبد الجبار الحديثي، "العولمة الإعلاميّة"، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠٠٢، ص ٧٢.

والخدمات والمال والمصارف الدوليّة، بغية توزيع المخاطر وتنويع مصادر الربح"[٢٦].

وعليه، فإنّ الانتشار الحقيقيّ للشركات المتعدّدة الجنسيّات يعود إلى مطلع القرن الماضي، فـ"في العام ١٩١٤ كان مفهوم هذه الشركات قد توطّد بشكل راسخ، وقدر الرصيد العالميّ للاستثمارات الأجنبية المباشرة لهذه الشركات بـ١٤ مليار دولار، وكانت الشركات البريطانيّة آنذاك المصدر الأكبر للاستثمار، تليها الشركات الأميركيّة والألمانيّة[٢٧]، فإنّ تطوّر الالكترونيّات خلال الثمانينيات جعل العالم يعيش الثورة الصناعيّة الثانية التي أدت إلى زيادة مثيرة في أرباح الشركات الكبرى نتيجة الاعتماد المتزايد على الآلة على حساب الإنسان. وإذا بها، في بداية القرن الحادي والعشرين الحالي، تصل بـ"حجم مبيعاتها إلى ١٨٥٠٠ مليار دولار العام ٢٠٠، كما بلغت قيمة المبيعات الأكبر ١٠٠ شركة متعدّدة الجنسيّات ٢٥٠٩ مليار دولار ممثّلة ما نسبته ١٦ في المئة من إجمالي مبيعات كلّ الشركات المنتسبة إلى الاقتصاد العالميّ العام ٢٠٠٠ [٢٨].

وقد أولى الباحثون أهميّة كبرى في تكريس سيطرة الدول الصناعيّة، خصوصاً أنّها تتمركز في مناطق النفوذ، وتمتلك القدرة على التغلغل في مختلف أسواق العالم، ولا يقتصر تأثيرها على الاقتصاد، صناعة وتجارة وزراعة، "بل طاول البنية الثقافيّة والاجتماعيّة من خلال التسويق لسلع إستهلاكيّة ثقافيّة، خصوصًا أنّها تسيطر على الإعلام في العالم الثالث[٢٩]. ويكمن سرّ تأثيرها الكبير في مسيرة العولمة في ضخامة حجمها وانتشارها

٢٦- د. أحمد عبد العزيز ود. جاسم زكريا وفراس عبد الجليل الطحّان، مقال بعنوان "الشركات المتعدّدة الجنسيات وأثرها على الدول النامية"، مجلّة الإدارة والاقتصاد، العراق، العدد الخامس والثمانون، ٢٠١٠، ص ١١٣.

٢٧- حسّان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، التعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٤، ص ٣. (نقلاً عن المرجع السابق).

٢٨- د. أحمد عبد العزيز ود. جاسم زكريا وفراس عبد الجليل الطحّان، المرجع السابق، ص ١٢٢.

٢٩- عواطف عبد الرحمن، قضايا التبعية الإعلاميّة والثقافيّة في العالم الثالث، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٤، ص ٨٧.

الجغرافيّ، وقدراتها الجبّارة على الاستثمار عالميًّا وتشكيل تحالفات استراتيجيّة احتكاريّة، ممّا يحتّم حدوث تغيّرات في النظام العالميّ الجديد بمضامينه وأبعاده الاقتصاديّة والاجتماعيّة والماليّة والثقافيّة والسياسيّة...

أخيرًا، تشير التقديرات إلى أنّ عدد الشركات المتعدّدة الجنسيّة "يناهز ٦٥ ألف شركة، ونحو ٨٥٠ ألف شركة تابعة لها في أنحاء شتّى من العالم. وتعدّ الدول المتقدّمة صناعيًّا موطنًا لنحو ٧٧ في المئة من إجماليّ الشركات المتعدّدة الجنسيّات في العالم. وتشير إلى أنّ أكبر ٥٠ شركة متعدّدة الجنسيّة في الدول النامية تمثّل في الحجم أصغر شركة من بين ١٠٠ شركة في العالم[٣٠].

ب- المنظّمات والمؤسّسات الدوليّة

هذه العولمة الاقتصاديّة التي تجسّدها الشركات المتعدّدة الجنسيّة تواكبها، ميدانيًّا، منظّمات ومؤسّسات دوليّة تشكّل عنصرًا رئيسًا وحاسمًا في نظام العولمة، عبر آليات عملها والقواعد الملزمة التي تفرضها. إذ يساهم صندوق النقد الدوليّ والبنك الدوليّ للإنشاء والتعمير ومنظّمة التجارة العالميّة ومنظّمة التعاون والتنمية الاجتماعيّة واجتماعات الدول السبع الكبرى ومؤسّسات غير حكوميّة منها ملتقى دافوس ونادي روما... في بلورة العولمة الاقتصاديّة. وتكمن أهميّتها في أنّها، من جهة، سلطة دوليّة للتشاور والتنسيق بين الدول الكبرى، ومن جهة أخرى، سلطة معنويّة رقابيّة ومن خلال آلية عملها "يمكنها أن تفرض القواعد التي ينبغي على الدول الأعضاء تنفيذها في سياساتها الماليّة والاقتصاديّة[٣١]، التي تمثّل ممارسة لحماية

٣٠- حميد الجميلي، الشركات متعدّدة الجنسيّة ودورها في الإنتاج الدولي، مجلة أخبار النفط والصناعة، عدد ٤٠١، أبو ظبي، شباط ٢٠٠٤، ص ٢٧. (نقلاً عن المرجع السابق : مجلة الإدارة والاقتصاد).

٣١- د. مؤيّد عبد الجبّار الحديثي، العولمة الإعلاميّة، مرجع سابق، ص ٧٩.

الأسواق التي تسيطر عليها الاحتكارات الدوليّة وبالذات الشركات المتعدّدة الجنسيّة السالفة الذكر.

أمّا أهم المؤسّسات والمنظّمات الدوليّة فهي:

- **صندوق النقد الدوليّ**

بعد الحربين العالميّتين الأولى والثانية في القرن العشرين الفائت، اضطربت اقتصاديات معظم دول العالم، فسعت هذه الأخيرة، وخصوصًا الكبرى منها، إلى تنظيم الاقتصاد العالميّ بوضع أسس قادرة على إصلاح الأنظمة التجاريّة والماليّة واستقرارها. وكان صندوق النقد الدوليّ ثمرة هذه المحاولات.

وحُدّد إلى هذا الصندق مجموعة أهداف، أهمّها تأمين مستلزمات تسهيل التعاون الدوليّ والتشاور في المسائل النقديّة الدوليّة؛ وتيسير التوسّع والنموّ المتوازن في التجارة الدوليّة، وبالتالي المساهمة في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والمحافظة عليها، وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع الدول الأعضاء، واعتبار كل هذا بمنزلة أهداف رئيسة للسياسة الاقتصاديّة العالميّة؛ والعمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين الأعضاء، وتجنّب التنافس لتخفيض قيم المعاملات[٣٢].

- **البنك المركزي العالميّ**

هو ثاني مؤسّسة ذات صفة عالميّة بعد صندوق النقد الدوليّ. يمنح هذا البنك قروضًا طويلة الأجل هدفها دفع تيّار العولمة ونجاحه في الانتشار، و"دوره يتكامل مع دور صندوق النقد الدولي في السهر على ضمان قاعدة الاستقرار النقديّ الدوليّ، وتنمية العلاقات النقدية المتعدّدة الأطراف"[٣٣].

٣٢- أنظر تفصيلاً د. رواء زكي الطويل، محاضرات في الاقتصاد السياسيّ، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٣، ص ٢٤٧.

٣٣- د. رواء زكي الطويل، المرجع السابق، ص ٢٤٩.

ويعتبر البنك العالميّ أقوى وكالات التنمية والتمويل الدوليّة حيث "يستعمل أمواله لأغراض شتّى أهمّها : تمويل المشاريع للبنية الأساسيّة، وتشجيع رأس المال الدوليّ الخاصّ، وتسريع وتيرة الخصخصة"[٣٤].

- **منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة (OCDE)**

أُطلق عليها اسم نادي الأقوياء إقتصاديًّا. يتمثّل دورها في اعتمادها على بحث الدراسات ومتابعة التطورات الاقتصاديّة، في كلّ دولة عضو فيها، ووضع خطط لعقودٍ مقبلة، إضافة إلى اقتراح الحلول المناسبة للمشاكل الطارئة، من دون إصدار قرارات ولا تبنّي إجراءات عمليّة.

ج- الإعلام الدوليّ

ما سَبَقَ من أدوات العولمة، الشركات المتعدّدة الجنسيّة والمنظّمات والمؤسّسات الدوليّة ما كانت لتنجح، بل لتفرض نفسها لاعبًا فاعلًا ومؤثّرًا عالميًّا، لولا ثورة الاتصالات والمعلومات التي تجسّدت في مجموعة إعلاميّة دوليّة كبرى تعتمد على البثّ الفضائيّ لتجاوز الحدود الجغرافيّة التي أضحت بحكم المُلغاة وأهمّ هذه الأدوات الإعلاميّة العالميّة التوجّه هي :

- **المؤسّسات الإعلاميّة الدوليّة الكبرى:**

هناك ستّ مجموعات رئيسية كبرى تنشط إعلاميًّا على مستوى العالم، ولها حضور دوليّ كبير متفاوت من مؤسّسة إلى أخرى: أربع منها أميركيّة، واحدة أوروبيّة، وواحدة أستراليّة أميركيّة وهي : تايم ورنز (Time warner)، مجموعة برتلزمان (Bertelsmann)، مجموعة فياكوم (Viacom)، ديزني (Disney)، نيوز كوربوريشن (News corporation) ومجموعة TCT.

- **الوكالات الإعلاميّة العالميّة**

تعتبر وكالات الأنباء مصدرًا مهمًّا رئيسًا للأخبار في العمليّة الإعلاميّة.

٣٤- المرجع السابق، ص ٢٤٥.

وهي تحتلّ مركز الصدارة في التعاطي مع الأحداث ومتابعتها وتغطية تفاصيل وإرسالها إلى الجمهور عبر شبكاتها ومراسليها في أنحاء شتّى من العالم وخصوصًا المناطق الساخنة منها. ولبعضها أهيمّة عالميّة قصوى ذات تأثير مهيمن على مجرى تدفّق الأخبار. وأهمّها وكالة أسوشييتد برس (Associated press) (أميركية) و اليونايتد برس انترناشيونال (United press international) (أميركية)، ورويترز (Reuters) (بريطانية)، ووكالة الصحافة الفرنسية (Associate france press).

- **القنوات الفضائيّة الكبرى**

تكمن أهميّة القنوات الفضائيّة في قدرتها على إلغاء الحدود الجغرافيّة ودخول شتّى بلدان العالم والتسلّل إلى المجتمعات والأسر من دون استئذان، فتلبّي رغبات مختلف الأفراد: الأطفال والشباب والعجائز، والأذواق والميول على اختلافها، في أي زمان ومكان. فهي تؤمّن المتطلّبات والحاجات السياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة والرياضيّة والفنّية التربويّة...

وأهمّ القنوات الفضائيّة هي شوتايم Showtime (أميركيّة)، دويتشيه فيلله الألمانيّة (DW)، وفرنس ٢٤ (فرنسية)، وروسيا اليوم.

د- الأدوات الثقافيّة

لا تقتصر آليّات العولمة على الشركات المتعدّدة الجنسيّة ذات الأهداف الاقتصاديّة، أو على المنظّمات والمؤسّسات الدوليّة ذات الأهداف السياسيّة، أو على الإعلام الدوليّ المتنوّع الأهداف، بل ثمّة عولمة ثقافيّة بحيث "تعدّ الدعاية الثقافيّة الدوليّة (International Cultural Propaganda) وسيلة بارزة من الوسائل التي تعتمدها الدول الكبرى لنشر ثقافتها في الخارج، نظرًا لما تحدثه من أثرٍ بعيد في المتلقّي، ويدخل في إطار الدعاية الثقافيّة الدوليّة"[٣٥].

كما يدخل في هذا الإطار الدعاية الثقافيّة الدوليّة كالفنّ والتعليم

٣٥- د. حيدر أحمد القطبي، "الدبلوماسيّة الشعبيّة بين الإعلام والدعاية والحرب النفسيّة"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٣، ص ١٠٥.

ووسائل الترفيه والرياضة وتقديم المنح المدرسيّة وإقامة المكتبات في الخارج وتبادل الخبرات والوفود.

ثانيًا : تأثير العولمة

إذا كانت العولمة "قفزة حضاريّة تتمثل في تعميم التبادلات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة على نحو يجعل العالم واحدًا موحّدًا أكثر من أي يوم مضى من حيث كونه سوقًا للتبادل أو مجالًا للتداول أو أفقًا للتواصل"[٣٦]، فلا بدّ أن يكون لها تأثير في دول العالم وشعوبها، إيجابًا وسلبًا.

إيجابًا، فإنّ العولمة هي "الخير بأوسع معانيه وأجلى صوره وأشكاله والعزّ بأوسع أبوابه والعيش الرغيد الذي يحقّق أماني وطموحات وأحلام الفرد والحكومات"[٣٧]. وذلك من خلال إزالة الحواجز والحدود بين الدول وتحرير أسواق التجارة ورأس المال وزيادة الإنتاج المحلّي والعالميّ وتضاعف فرص النموّ، والتنافس في إنتاج السلع والخدمات نحو الأفضل و"حلّ المشكلات الإنسانيّة المشتركة مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل والتهديدات النوويّة والبيئيّة وتطوير علاجات الأوبئة والأمراض المعدية[٣٨]، إضافة إلى "إعطاء الفرصة كاملة لقوى الابتكار والخلق والإبداع والتحسين والتطوير التنمية والانتماء، والانطلاق إلى آفاق واسعة ومجالات غير مسبوقة تضفي قدراً كبيراً من التقدّم والرقيّ والتنمية"[٣٩].

أمّا سلبًا، فالعولمة تمثّل خطر اختراق القوميّات والقضاء على الهويّة الحضاريّة للمجتمعات فضلًا عن السيطرة الاقتصاديّة والثقافيّة.

٣٦- د. علي حرب، "حديث النهايات – فتوحات العولمة ومأزق الهويّة"، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٢٩.

٣٧- د. عبد الناصر جرادات و د. محمد الطاهات وقدري الشكري، بحث في المؤتمر العلميّ الدوليّ (١٥-١٧ كانون الأوّل ٢٠١٢) في جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، ص ٩.

٣٨- د. عبد الناصر جرادات و د. محمد الطاهات وقدري الشكري، الموضع نفسه.

٣٩- الموضع نفسه.

١- التأثير الاجتماعيّ

للعولمة تأثير كبير وتداعيات مهمّة، وخصوصًا بأدواتها الإعلاميّة الفضائيّة والمعلوماتيّة، تلفازًا وخلويًّا، في أنماط عيش المجتمعات. ويكون الأثر جذريًّا وحاسمًا في مراحل الطفولة والمراهقة والشباب. فإذا أُحسِن استخدامها، تكون لها فوائد جمّة في تشكيل مجتمع إنسانيّ جيّد. أمّا إذا تمّ الاستسلام لسلبيّاتها، فستكون معول هدم المجتمعات بل الأوطان. فالأطفال والمراهقون والشباب شديدو الحساسيّة والتأثير بما يرون وبما يسمعون. وهم في خضمّ التطورات التكنولوجيّة الحديثة حيث يرزحون تحت وطأة تبدّلات سريعة وجذريّة في القيم والعادات والتقاليد، بسبب ما تنقله القنوات الفضائية من أفكار ومفاهيم "غريبة" عن معتقدات مجتمعاتهم ومفاهيمها وتراثها الحضاريّ.

إذاً، لا شكّ في أنّ عصر العولمة بتأثيراته قد ينعكس سلبًا على الخصائص التقليديّة لمقوّمات المجتمع التي قد يُعاد تشكيلها بواسطة وسائل لا تقاوَم من حيث قدرتها على التحكّم بالمسافات والقفز فوق العوائق الجغرافيّة وتخطّي الحدود والدخول إلى جميع المنازل و"العقول" حيثما وأينما تشاء. فيبرز خطر متمثّل في ضعف ولاءات الشعوب لانتماءاتها. وبذلك أضحت المجتمعات تواجه أزمة هوية اجتماعيّة وخصوصًا في دول العالم الثالث، وإن كانت الدول الكبرى ليست بمنأى عن ذلك، فـ"حتى المجتمعات القوميّة نفسها أضحت متأزّمة وصارت الجماعات داخلها تبحث عن هويّة خاصّة لها لمواجهة التيّار السريع للعولمة، ويكفي أن نتذكّر في هذا الخصوص أنّ فرنسا من بين أكثر الدول التي تسعى بجهد ونشاط لوضع حدّ لظاهرة العولمة التي أحدثت خللًا واضحًا في طبيعة البنيان الاجتماعيّ والنظام

القيمي حتّى إنّها عبّرت، وبشكل رسميّ، عن قلقها حيال ظاهرة العولمة"[٤٠].

فيبرز هنا مدى الأهميّة الحيويّة للتنمية الاجتماعيّة الضامنة لصمود المجتمعات ولارتقاء حياة الإنسان. وقد أضحت – التنمية الاجتماعيّة "حاجة ماسّة وملحّة وعمليّة حيويّة، بعد أن أدّت العولمة إلى تهاوي حدود الزمان والمكان، مكتسحة الحدود الوطنيّة ومقوّماتها التقليديّة، في عصر انفجار الانفتاح على الدنيا"[٤١]. فلم يسبق في تاريخ البشريّة "أن احتاجت المجتمعات إلى درجة عالية من الحصانة والمناعة الذاتيّتين حتّى تحتفظ بقدراتها على التعامل الفاعل مع انفجار الانفتاح من الفرص، ومن المستجدات والأخطار، والتحوّلات على الصعد المختلفة، وفي السلب والإيجاب، كما هي الحال الآن"[٤٢].

٢- التأثير الثقافيّ

ولا شكّ أيضًا، وتحت وطأة هذه التطوّرات الثورويّة التي تقضّ مضاجع المجتمعات على أنواعها، أنّ ثمّة تحوّلات ثقافيّة جذريّة تحصل، من ناحية الإنتاج السلعي للثقافة الذي يطغى، اليوم، في عالم الشركات والصناعات الثقافيّة عبر العالم. ورأى البعض أنّ هذه "الشركات عبر القوميّة تُخضع أو تستبعد الثقافات القوميّة تحت ستار نشر الثقافة العالميّة واضعة في اعتبارها الحاجات الخاصّة بكلّ مرحلة وبكلّ فئة اجتماعيّة داخل كلّ دولة من دول العالم الثالث، كما تفرض سيطرتها على جميع الهوامش والفراغات الثقافيّة والإعلاميّة سواء في دول المركز أم الأطراف، دول العالم الثالث، وذلك لضمان تحقيق أهدافها على المستوى العالميّ والمحلّي"[٤٣].

وثمّة مَن يتّهم أميركا وأوروبا – ما يسمّى بالغرب – بعولمة الثقافة،

٤٠- د. مؤيّد عبد الجبّار الحديثي، العولمة الإعلاميّة، مرجع سابق، ص ١٢٠-١٢١.

٤١- د. مصطفى حجازي، "علم النفس والعولمة رؤى مستقبليّة في التربية والتنمية"، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، ٢٠٠١، ص ٦٨.

٤٢- الموضع نفسه.

٤٣- عواطف عبد الرحمن، قضايا التبعيّة الإعلاميّة والثقافيّة في العالم الثالث، مرجع سابق، ص ٨٧.

مخترقتين، تدريجيًّا، وبواسطة الشركات المتعدّدة الجنسيّة المذكورة آنفًا وبفضل مؤسّساتها الإعلاميّة الفضائيّة العابرة للقارّات، والتمايزات والاختلافات والهويّات الثقافيّة. فإنّ "التكنولوجيا الحديثة قد وظّفت بما يساعد على الاختراق الثقافيّ والإعلاميّ يهدف إلى تغيير البنى الثقافيّة التقليديّة، وتبديد أي تنمية مستقبليّة لا تتّفق وأهداف الاستراتيجيّة العولميّة"(٤٤).

وثمّة مَن يُصرّ على مواكبة التطوّر، فالجمود موت حتميّ، ولكن من دون الانجراف إلى درجة الذوبان الثقافيّ، فيميّز بين عالميّة الثقافة وعولمة الثقافة "حيث إنّ هناك فرقًا شاسعًا بين مجرّد الانفتاح الثقافيّ العالميّ وبين فرض الهيمنة على العقليّة الاجتماعيّة البشريّة. ففاعليّة الثقافة تجسّدها تكنولوجيا الاتصالات والحواسيب والتشابك الاقتصاديّ بينما تشكّل العولمة الثقافيّة فرض نهج بذاته ومصالح وقيم ثقافيّة بذاتها"(٤٥).

ومهما يكن، فمن الثابت أنّ العولمة طالت بنتائجها مجال الثقافة والقيم، وكان لها آثار بالغة فيه، "بل إنّ هذا المجال تحوّل إلى ساحة من ساحات فعلها المباشر، فاشتغلت السياسات العولميّة على قيمه وحوّلتها إلى موضوع مباشر للاستثمار"(٤٦)، والسيطرة على المادّة الثقافيّة صناعةً وتسويقًا، في جملة أهداف السياسات العولميّة الكبرى. و"ما الإنفاق الخياليّ على برامج الإعلام الفضائي في الغرب، منذ ميلاد الـ CNN قبل نحو عشرين عاماً إلاّ المثال الأكثر جلاءً عمّا عنَتْه المادّة الثقافيّة في استراتيجيات العولمة من رهان ربحيّ ومصلحيّ بعيد الأثر والفائدة"(٤٧).

وما يقال عن الإعلام الفضائيّ ينطبق على مجال شبكة المعلومات الدوليّة وبرامج إنتاجها والتحكّم في مادّتها ومضمونها.

٤٤- أمل فؤاد عبيد، آليات العولمة آثارها وتجلّياتها، موقع "الحوار المتمدّن"، العدد ١٧٨٢، ١/١/ ٢٠٠٧، ص ٥.

٤٥- الموضع نفسه.

٤٦- د. عبد الاله بلقزيز، مقال بعنوان "في العولمة الثقافيّة وآثارها"، موقع "انفوبلقزيز" الالكتروني، ٢٩ آذار ٢٠١٠.

٤٧- د. عبد الاله بلقزيز، المرجع نفسه.

٣- التأثير الاقتصادي

أورد صندوق النقد الدوليّ في تقريره السنويّ الصادر العام ١٩٧٧ أنّ العولمة هي "التعاون الاقتصاديّ المتنامي لمجموع دول العالم، والذي يحتّمه ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوّعها عبر الحدود، إضافة إلى تدفّق رؤوس الأموال الدوليّة والانتشار المتسارع للتقنيّة في أرجاء العالم"[٤٨].

ما كانت العولمة لتضطلع بهذا الدور الكبير في الوقت الذي يعتبره البعض خطرًا لولا بُعدها الاقتصاديّ الذي تمتاز به. فالعولمة الاقتصاديّة هي الأداة الرئيسة الأكثر فعاليّة وتأثيرًا. وتجلياتها واضحة وأكثر حضورًا حيث تبرز زيادة في الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصادات القوميّة إلى جانب ظهور وحدة الأسواق الماليّة وزيادة المبادلات التجاريّة في إطار نزعت عنه قواعد الحماية التجاريّة تطبيقاً لاتفاقات التجارة الحرّة.

وهذه العولمة الاقتصاديّة، وبموجب ما وصلت إليها التطورات التكنولوجية "الثورويّة" وانعكاساتها على الأوضاع الماليّة والمصرفيّة والتجاريّة والصناعيّة...، صارت أمرًا واقعًا وضرورة، وأصبحت مكسبًا حضاريًّا للإنسانيّة جمعاء لدى البعض من جهة، وشرًّا لا بدّ منه من جهة أخرى.

في المقابل، يرى الأوّلون في العولمة الاقتصاديّة حسنات جلّى. فهي تؤدّي إلى زيادة رفاهية الأفراد حيث تمنحهم فرص شراء منتجات أكثر تنوّعًا وجودة وأقل كلفةً في السوق "العالميّة"، وإلى زيادة فرص النموّ للشركات من حيث اتساع أسواق الصادرات والحصول على موادّ خام عمالة بسعر أقل[٤٩].

فيما الآخرون يوردون سيئات العولمة بكونها تؤمّن تجارة تزيد

٤٨- تقرير صندوق النقد الدولي لعام ١٩٧٧، وثائق الأمم المتحدة.

٤٩- تقرير بعنوان "العولمة الاقتصاديّة : فرص أم تحديات، دائرة الماليّة في حكومة دبي، ٢٠٠٧، ص ١٢.

الأغنياء غنىً والفقراء فقرًا، وتضاعف هيمنة الشركات المتعدّدة الجنسيّة على حساب حرّية الأفراد بحيث تعتبر عولمة الشركات هي النافذة بينما عولمة البشر غير مسموح بها[٥٠].

الخاتمة

إذاً، إنّ العولمة تفرض نفسها قضيّة مصيريّة تقضّ مضاجع الشعوب والدول والأوطان جميعًا. فهي في صلب حياة الإنسان، اجتماعيًّا وثقافيًّا واقتصاديًّا، تشكّل خطرًا حقيقيًّا على هويّته وثقافته لمصلحة هويّة وثقافة لا ترتبطان بأي مكان أو زمان، فهما خليط حقيقيّ من عناصر متناقضة ومجهولة الأصل والجذور[٥١] لأنّ الاندماج في العولمة لا يقتصر على اكتساب مهارات وقدرات جيّدة مثل إجادة استخدام الحاسوب وتصميم البرامج والعمل على شبكة الإنترنت، بل "على الأفراد الذين يسعون إلى الاستفادة من العولمة وجني ثمارها أن يندمجوا في منظومتها الثقافيّة وأن يقوموا بتكييف اتجاهاتهم وأنماط تفكيرهم مع منظومة القيم التي تتطلّبها تفاعلات العولمة".

كما يلفتنا عدم وجود أي شكّ في تأثير العولمة الخطير على مفهومَي سيادة الدولة وحدودها الإقليميّة، إذ إنّها بأدواتها الإعلاميّة "ستمارس دور الدولة إن لم تكن قد حلّت محلّه تمامًا، حيث تمارس عبر محرّكاتها الأوليّة عمليّة تقليص سيادة الدولة وتهميش دورها، لتصبح أمور إدارة الدولة شأنًا تتقاسمه الحكومات مع المنظّمات الدوليّة والمنظّمات غير الحكوميّة والشركات المتعدّدة الجنسيّة بشكل مباشر أو غير مباشر"[٥٢].

هذه الشركات والمنظّمات استغلّت العولمة لرفع الحواجز من أمامها كي

٥٠- المصدر نفسه، ص ١٣.

٥١- عبد العزيز التويجري، الهويّة والعولمة من منظور حقّ التنوّع الثقافيّ، المنظّمة الاسلاميّة للتربية والثقافة، ١٩٩٨، ص ٦٩٧.

٥٢- د. مؤيّد عبد الجبّار الحديثي، العولمة الإعلاميّة، مرجع سابق، ص ١٣-١٤.

تمارس، بواسطة شبكاتها وأجهزتها وقنواتها الإعلاميّة الكبرى أنشطتها الثقافيّة والاقتصاديّة. والتفوّق التكنولوجي أتاح لها، وجميعها تابع للدول الكبرى، إمكان التحكّم في صناعة المعلومات والاتصالات من خلال الشركات العملاقة، ممّا شَكَّلَ حلبة إعلاميّة ثقافيّة، لن تصمد فيها إلاّ الأمم والشعوب التي تتمتّع بتراث غنيّ ومتين وثقافة عميقة الجذور، وإعلام حديث قادر على المنافسة وجذب الاهتمام وإقناع الناس.

وثمّة رأيان يتجاذبان العولمة: الرأي الأوّل يرى أنّ ما تشهده البشريّة من تبدّلات جذريّة نتيجة الثورة التكنولوجيّة هو "بلا شكّ يأتي لبناء مجتمع جديد بهيكليّة جديدة تنشر الخير وتحقّق الرفاهيّة"[٥٣]. أما الرأي الآخر فيعتبر العولمة "محاولة خارجيّة تتبنّاها الدول الاستعماريّة حيث تهدف بالدرجة الأساس إلى تسييد مفاهيم وقيم جديدة وإحلالها محلّ تلك التي تسود المجتمعات القوميّة على مرّ العصور، وهي بالتالي تحمل تحت ستارها مفاهيم مختلفة مثل الاستعباد والسيطرة وتشويه الهويّة القوميّة".

مهما يكن من أمر، لا بدّ من عولمة ذات بعد اجتماعيّ ثقافيّ منصف لجميع الشعوب والمجتمعات، عولمة منصفة يستظلّها الجميع بمساواة. ولتحقيق ذلك في رأينا يجب التركيز على الإنسان، أوّلاً باحترام حقوقه وهويّته الثقافيّة وتوفير العمل اللائق له وعدم المسّ باستقلاليّة المجتمعات، في دولة ديمقراطيّة قادرة على إدارة اقتصادها في ظلّ العولمة الاقتصاديّة بفعاليّة وعلى توفير الفرص لجميع مواطنيها بالسعي لتنمية مستدامة. وعلى الصعيد العالميّ يجب وضع قواعد عادلة للاقتصاد العالميّ تؤمّن فرصًا متساوية لجميع البلدان. وثمّة مسؤوليّة مشتركة للدول الكبرى لمساعدة الشعوب النامية والفقيرة.

٥٣- د. مؤيّد عبد الجبّار الحديثي، العولمة الإعلاميّة، مرجع سابق، ص ٩.

المراجع

– عبد العزيز التويجري، الهويّة والعولمة من منظور حقّ التنوّع الثقافيّ، المنظّمة الإسلاميّة للتربية والثقافة، ١٩٩٨.

– محمد عابد الجابري، قضايا من الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ١٩٩٧.

– السيّد محمّد الشيرازي، "فقه العولمة: دراسة إسلاميّة معاصرة"، مؤسسة الفكر الإسلامي للنشر، بيروت، ٢٠٠٢.

– د. أحمد عثمان التويجري، مقال "الدين والعولمة"، المجلّة العربية، العدد ٢٣٢، فبراير ٢٠٠٠.

– د. برهان غليون، "ثقافة العولمة وعولمة الثقافة"، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٩٩.

– باسيل يوسف، حقوق الإنسان من العالميّة الإنسانيّة والعولمة السياسيّة، مجلّة الموقف الثقافي، العدد ١٩٩٧.

– محمد سعيد أبو زعرور، العولمة، دار البيارق، الأردن، ١٩٩٨.

– نعيمة شوفان، العولمة بين النظم التكنولوجيّة الحديثة، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٨.

– د. مؤيّد عبد الجبار الحديثي، "العولمة الإعلاميّة"، الأهليّة للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ٢٠٠٢.

– د. مجد الهاشميّ، "الإعلام الدبلوماسيّ والسياسيّ"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ٢٠١١.

– محمد سعيد أبو زعرور، "العولمة"، دار البيارق، عمّان، الأردن، ١٩٩٨.

– د. رواء زكي الطويل، محاضرات في الاقتصاد السياسيّ، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٣.

– د. حيدر أحمد القطبي، "الدبلوماسيّة الشعبيّة بين الإعلام والدعاية والحرب النفسيّة"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٣.

– د. علي حرب، حديث النهايات – فتوحات العولمة ومأزق الهويّة، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٠.

– د. عبد الناصر جرادات و د. محمد الطاهات وقدري الشكري، بحث في المؤتمر العلميّ الدوليّ (١٥–١٧ كانون الأوّل ٢٠١٢) في جامعة الجنان، طرابلس، لبنان.

– د. مصطفى حجازي، "علم النفس والعولمة رؤى مستقبليّة في التربية والتنمية"، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، ٢٠٠١.
– أمل فؤاد عبيد، آليات العولمة آثارها وتجلّياتها، موقع "الحوار المتمدّن"، العدد ١٧٨٢، ١/١/ ٢٠٠٧.
– د. عبد الاله بلقزيز، مقال بعنوان "في العولمة الثقافيّة وآثارها"، موقع "انفوبلقزيز" الالكتروني، ٢٩ آذار ٢٠١٠.

تقارير
– تقرير صندوق النقد الدولي لعام ١٩٧٧، وثائق الأمم المتحدة.
– تقرير بعنوان العولمة الاقتصاديّة : فرص أم تحديات، دائرة الماليّة في حكومة دبي، ٢٠٠٧.

معاجم
– المنجد ، فؤاد افرام البستاني، دار المشرق، بيروت، طبعة ٢٣، ١٩٧٩.
– ويبستر، New collegiate dictionnary، ١٩٩١.
– ويكيبيديا.

ملخصات

تسهيلاً لاستفادة المهتمين من الأبحاث المنشورة، تعمل "الدفاع الوطني اللبناني" على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية والإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

تمدد "داعش" إلى لبنان: رد استراتيجي لمواجهة التهديد

المقدم فادي درغام ٩٥

أمثلة عن الأنظمة الإدارية للجامعات العربية

السيد عدنان الأمين ٩٦

تمدد "داعش" إلى لبنان: رد استراتيجي لمواجهة التهديد

المقدم فادي درغام

الشرق الأوسط في حالة اضطراب مع وصول العديد من البلدان إلى حافة الفشل والانهيار حيث أدى نمو مظاهر التطرف والطائفية وتأثيرات القوى الإقليمية والدولية في المنطقة إلى تفشي الفوضى. تمدد المجموعات المتطرفة تنامى بشكل كبير في الشرق الأوسط خلال الأعوام القليلة الماضية وبدأ يشكل مشكلة كبيرة للمجتمع الدولي.

المجموعة الأخطر التي برزت وتنامت أعدادها في الشرق الأوسط منذ العام ٢٠١٣ هي ما أصبح يُعرف بـ"الدولة الإسلامية" أو "الدولة الإسلامية في العراق والشام أو داعش".

بروز تهديد "داعش" وتمدده إلى لبنان وحدوده في صيف العام ٢٠١٤ يمثل خطرًا كبيرًا يهدد أمن لبنان واستقراره. ورغم أن الحكومة واجهت مجموعات متطرفة أخرى فهي لم تكن مستعد بالشكل المناسب للتعامل مع تهديد "داعش". خلال العامين ٢٠١٤ و٢٠١٥ أظهر "داعش" تمتعه بقدرات تمكّنه من تنفيذ عمليات عسكرية على الحدود مع لبنان وشن هجمات إرهابية في الداخل اللبناني من خلال اللجوء إلى "خلايا نائمة" ومؤيدين له.

بدأت الحكومة اللبنانيّة بالتعامل مع التهديد لكن ردها الحالي لا يبدو متناسبًا مع حجم هذا التهديد لأنه لا يعالج كل مظاهر المشكلة. الوضع لا يقتصر فقط على المشكلة الأمنية إذ يجدر بالحكومة أن تضع مقاربة شاملة لمعالجة جذور المشكلة ومواجهة استراتيجية "داعش". على لبنان تنسيق كل هذه الجهود بشكل متناغم وعلى كل الأعضاء المشاركين في الحكومة المساهمة في هذا الرد.

هذا الرد يتضمن تدابير حكومية شاملة بعد تقييم وضع "داعش" لفهم سبب تشكيلها تهديدًا للبنان وتأثيرات التنظيم في الشرق الأوسط وفي مناطق أخرى من العالم إذا واصل تنظيم "داعش" توسيع نطاق سيطرته وزيادة قدراته.

هذا الرد يمكن اللجوء إليه لمواجهة تهديدات مجموعات متطرفة أخرى لأنّ هذه المجموعات تستغل المظلمات وتستعمل إطارًا مشابهًا إنّما بالاعتماد على استراتيجية مختلفة.

أمثلة عن الأنظمة الإدارية للجامعات العربية

السيد عدنان الأمين

تحتلّ الجامعات العربية مراكزًا متدنّية في الترتيب العالمي. ففي المراكز الـ٥٠٠ الأولى بحسب ترتيب شنغهاي الشهير منذ إطلاقه العام ٢٠٠٣، تبرز ٥ جامعات من أصل ٥٥٠ جامعة عربيّة، مقابل ٧ من أصل ٩ جامعات إسرائيليّة.

وكان البروز الأول لجامعة عربية من نصيب جامعة القاهرة في العامين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. البعض يرجّح هذا الأمر إلى أنّ ثلاثة من متخرّجي هذه الجامعة ومن بينهم شخصيتان سياسيتان هما أنور السّادات وياسر عرفات، بالإضافة إلى شخصيّة أدبية هي نجيب محفوظ كانوا قد نالوا جائزة نوبل.

وقد حاول المجتمع المصري معالجة هذه المشكلة من خلال تقديم مكافآت ماديّة لكلّ من يتمكّن من نشر أعماله عالميًّا (حمّود العام ٢٠٠٤). غير أنّ وقع المصادر المالية بقي في نهاية المطاف خجولاً نظرًا إلى العدد المتدني للجامعات التي تمكنت من تحسين إنتاجها ضمن إطار الأبحاث، باللجوء إلى هذه السّياسة. و التركيز على الجانب المادي يمثّل مقاربة من أصل العديد منها في إطار النظام الإداري للجامعات. في هذه المقاربة، يُعنى النظام الإداري بالسمعة العالمية أكثر منه بالنوعية بمعناها الواسع. في الواقع، إنّ الجامعات في العالم تتبنّى مقاربات مختلفة في إدارة شؤونها. هذه المقاربات تتصل بعوامل مختلفة منها الأنظمة السياسية، الثقافات السائدة، المصالح المالية والسياسية، المدارس الفكرية وغيرها.

وقد تمّ اللجوء في السابق إلى عشرة معايير عند معالجة مسائل النوعية في ٢١ جامعة عربية. و قد لاحظنا أنّ المعيار الأكثر تعبيرًا عن انحدار النوعية هو معيار البيئة التعليمية (قبول الطلاب، التعليم، التعلّم، التقييم إلخ...). وتتصل هذه البيئة بطبيعة الحال بسوء النظام الإداري، بالإضافة إلى نواحٍ أخرى مثل استخدام المصادر المالية والمادية، إدارة الجسم التعليمي، إدارة الأبحاث العلمية، تأمين النوعية إلخ... غير أنّ العلاقة بين النوعية والنظام الإداري لم تُدرس مباشرةً.

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

N° 96 - April 2016

A testimony to the Army before the International Community

Whatever the diplomatic issue may be and regardless of the political method adopted by foreign countries in their relation with Lebanon, the one thing that remained unshakable is the impact of the Lebanese Military Institution that is responsible of preserving internal stability and security at the border and stretches to serving peace outside the Lebanese borders according to the capabilities placed at the disposal of the Army and in conformity with the laws and regulations.

This feat is achieved thanks to the continuous efforts exerted by our military units and their uninterrupted sacrifices which are constantly offered in line with the principle of devotion to perform the duties and fulfilling the oath especially since both enemies, Israel and terrorism are lurking in wait and showing off their fangs and their avidity in our land as well as their animosity toward our social reality which draws the attention of world governments and international organizations and the United Nations General Assembly.

This is an additional testimony to our country and to our Army that can be added to the first and most important testimony that is the testimony of the loyal Lebanese citizens who have always stood side by side with the Military Institution and repeatedly sent their sons to join the ranks at the battlefronts to defy dangers while giving sweat and blood. Our most recent sacrifice is manifested in the soldier who martyred due to a treacherous IED laid by terrorist hands at the eastern border.

The confidence in the military Institution even during the most difficult circumstances and its tenacity has prompted several countries to provide us with generous support represented in different qualitative weapons and ammunition as well as sophisticated technologies, communication and surveillance devices and this includes the construction of watchtowers at the border in addition to cooperation in the field of training programs.

The successes we have achieved in striking terrorism have gained the admiration of the whole world since we have thwarted terrorist schemes despite the fact that many experienced and large armies have found this task extremely difficult. In examining our outposts and our foot patrols as well as the mechanized patrols we dispatch at the valleys and hilltops of our border where dangers hide in the soil and behind every rock, one cannot but give a true and honest testimony in front of the whole world.

Brigadier General Ali Kanso
Director of the Directorate of Orientation

Advisory Board

Prof. Adnan AL-AMIN
Prof. Nassim EL-KHOURY
Prof. Tarek MAJZOUB
Prof. Michel NEHME
General (R.T.D) Nizar ABDEL KADER
Prof. Issam Moubarak

Editor in Chief: Prof. Issam Moubarak
Editor Director: Jihane Jabbour

Writer's Guidelines

1- *The Lebanese National Defense Journal, a quarterly published in Arabic, English, and French, provides insightful, expert, and intellectual studies on military trends and cultural and strategic features.*

2- *Submitted articles should not be previously published or submitted for publishing elsewhere.*

3- *All submissions must be original work based on facts or scientific theories and empirically accurate. Informations mentioned in the article must also be supported by references. Submissions should be accompanied with a brief author's CV, including a list of previous published work, and summary of the article in either English or French.*

4- *All submissions will be evaluated by an editorial committee that would advise whether the articles will be published or rejected.*

5- *The Journal will inform writers within two months if submission will be published. The editors reserve the right to publish accepted articles in any upcoming issue they deem appropriate. The editor will inform writers of any significant changes that the committee has recommended.*

6- *All articles should be electronically submitted on a word document and size of the articles should be between 6000 and 6500 words.*

7- *The Journal considers all published materials to reflect the opinion of the author and doesn't necessarily reflect the opinion of the Lebanese army.*

8- *The Journal hold all copyrights on published materials and republication or redistribution of content is prohibited without the prior written consent of the Journal.*

For inquiries, contact the Lebanese National Defense editor at tawjihmatbouat@lebarmy.gov.lb

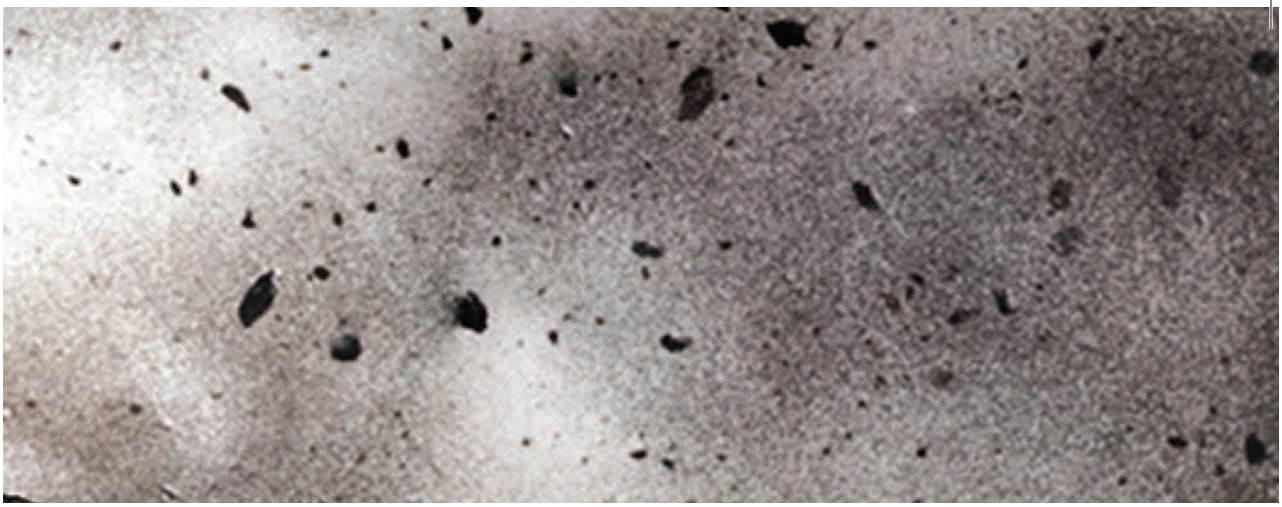

Contents

N° 96 - April 2016

The Spread Of Isis Into Lebanon: A Strategic Response To Counter The Threat

Lt.Col. Fady Dergham ***5***

Les modèles de gouvernance des universités arabes

Prof.Adnan El Amine ***35***

Abstracts ***67***

Résumés ***74***

The Spread Of Isis Into Lebanon: A Strategic Response To Counter The Threat

Lt.Col Fady Dergham *

Introduction

Amy likes to go on long treks, dine out and The Middle East is in turmoil with several states on the verge of failure and collapse, where extremism, sectarianism, and the impact of international and regional powers in the region have created chaos.The spread of extremist groups has grown significantly in the Middle East in the last few years, and has become an important problem for the international community. The most dangerous group that has emerged and grown in the Middle East since 2013 is the so-called Islamic State (ISIS or DAESH).

In 2014, events evolved dramatically in Iraq; key cities fell under the control of ISIS. Then the group moved toward the Iraqi-Syrian borders and declared that the borders were no longer valid between the two countries. After gaining territories in both Iraq and Syria, ISIS began infiltrating into

* *Lieutenant Colonel at the lebanese army*

Lebanon to recruit fighters and gain supporters and then spread in the country. The spread of ISIS into Lebanon does not mean only controlling territories but also spreading of its ideology, forming sleeper cells, and gaining supporters. ISIS is finding fertile ground in some regions in Lebanon, especially in the northern parts of the country (Trofimov 2014).

ISIS considers Lebanon as a part of the caliphate it established in parts of Iraq and Syria. Unlike Syria and Iraq, ISIS does not seize large areas in Lebanon, but it has established footholds along the Northeastern Lebanese-Syrian borders (Karam and Mroue 2014). Even though the territories of ISIS in Syria are separated from Lebanon by strongholds of the Syrian Army, ISIS still poses a threat from within the country.

The emergence of the ISIS threat into Lebanon and on its borders in the summer of 2014 is a critical danger that threatens Lebanon's security and stability. Even though the government dealt with other extremist groups, it was ill prepared to address the ISIS threat. Through 2014 and 2015, ISIS demonstrated that it has capabilities to conduct military operations on Lebanon's borders and terrorist attacks inside Lebanon through the use of sleeper cells and supporters.ISIS is a significant threat to Lebanon because of the potential uprising of extremist groups, and the presence of the refugee camps in Lebanon.

The spread of ISIS in Lebanon results from internal and external factors that have impacted the country. The internal factors consist of domestic issues such as the emergence of the extremists, the political problems, and socio-economic grievances that the Lebanese Government has not found complete solutions for or even implemented partial solutions. The political and military conflicts in the Middle East, the influence of foreign countries in Lebanon, and the spread of terrorist groups in various regions of the world compose the external factors. In addition to these factors the coexistence

of Lebanese religious groups and the democratic system in Lebanon pose a challenge to the extremist groups.

The Lebanese Government is responding to the threat, but its present response is inadequate because it does not address all aspects of the problem. The situation is not only a security problem; the government must conduct a whole of government approach to address the roots of the problem, the ISIS frame and narrative, and its strategy. Lebanon must coordinate all of these efforts in a harmonious fashion and every element in the government must be involved in the response. The goal of this recommended response is to counter the threat of ISIS effectively and stop the threat from threatening the Lebanese population and the coexistence of its sectarian groups.

This response provides a whole of government response after assessing ISIS to understand why it is a threat to Lebanon, and the impacts in the Middle East and in other regions of the world if ISIS keeps expanding its territory and capabilities. This response is applicable to counter other threat groups because these groups are exploiting the same grievances, and use a similar frame and narrative, only differing in strategy.

Concept of the Response

Political Opportunity Structure (POS)

Some groups in Lebanon believe that other groups have more influence in decision-making in the government. Poverty, unemployment, and lack of education are widespread in some regions to a much greater extent than other regions. For some extremist groups, the political system is not working well and they believe that others benefit from the system more than themselves. Some individuals feel a growing sense of alienation and marginalization from the political system (Sly 2012).

Lebanon has to conducta counterinsurgency in a whole of government fashion to address the economic, social, and political grievances that influence and impact Lebanesegroups,

therefore depriving ISIS of a mass base in Lebanon. The strategic response of Lebanon must address the whole problem, because any threat components that are not addressed will negatively impact the response and potentially lead to failure. This strategic response will consist of six lines of effort: Governance, Strategic Messaging, Religious Messaging, Security, Intelligence, andPartnership with associated campaigns.

Center of Gravity and Critical Vulnerability

The Lebanese Government's center of gravity is its legitimacy among its population, regional, and international partners to support Lebanese efforts in counterinsurgency. Furthermore, Lebanese Armed Forces (LAF) play an important role in the response and are composed from the diversity of the Lebanese people from several regions of the country. The Lebanese Government's critical vulnerability is its lack of financial resources that adversely affects the LAF, and prevents it from possessing sophisticated arms and equipment.

The ISIS center of gravity is its supporters and loyalists inside Lebanon. Its critical vulnerability is the over-extension of the territory that it controls, and the need for significant logistic support to conduct its military campaigns. It also has geographic vulnerabilities if it redistributes forces to reinforce some of its fronts. ISIS also faces competing religious voices that deny the caliphate and speak out against ISIS; the group requires a declaration of loyalty and recognition of its state to gain legitimacy.

Legal

Lebanon conducts a hybrid approach that includes law enforcement and law of warfare elements. This response requires legal procedures reform that will empower Lebanese efforts to counter the threat of ISIS, and isolate it from any mass base in Lebanon. This reform consists of implementing or improving old laws, and developing new laws as necessary. The

legal part of the response is very important because it enables the response at the political, judicial, economic, and social levels.

Even though the political system is based on power sharing among the various religions in the country and governing the state, it is still based on a democratic system that allows for the transition of power. A French mandate provided Lebanon with its first constitution in 1926; in 1943 Lebanon gained independence and developed amendments in the constitution following the National Pact between Christians and Muslims. Following the Ta'if Accord In 1989, Lebanon made new amendments that consist of a new formula for power sharing, and reforms to the political, economic, and social systems.

At the political level, the 1989 amendments contain several political reforms that consist of expanding the numbers of the representatives in the parliament to be equal between Christians and Muslims regardless of the percentages of the sectarian groups, and make these representatives proportional inside the Christian and Muslim sects(Constitution of Lebanon 1990, Article 24).It also contains a provision for establishing another legislative council as representatives of all sectarian communities and would have the authority to deal with the critical issues that impact the future of Lebanon(Constitution of Lebanon 1990, Article 22).

One of the most important changes Lebanon made in 1989 was to cancel the religious considerations in the political system and embark on deconfessionalization. The 1989 amendments also establish new electoral districts that encourage the coexistence of the various sectarian groups and minimize divisions. The intent of this provision is that all Lebanese will have the same political opportunities without fear of majority injustice, since no sectarian group will have a majority representation in the government.

The amendments in 1989 also call for the establishment of a council to judge the legislative laws and the executive decisions and provide improvements as required (Constitution of Lebanon 1990, Article 19). At the economic and social level, the Lebanese Government plans for a balanced development in all regions of the country. It will help and facilitate the development of the private sector in coordination with the public sector. It must also encourage foreign countries and investors to invest in Lebanon because these investments will improve the economic and social situations in the country.

The failure of implementing all the reforms in the Constitution will damage the effort and the credibility of the state toward its population. Lebanon must also develop de-radicalization and reintegration laws to address Lebanese individuals who become radicalized and do not participate in the political system. Unfortunately, to date Lebanon has failed to implement many of these amendments. Real change in the country will not occur until Lebanon fully implements all amendments.

Assumptions

There are several assumptions that underpin this whole of government response; some are related to internal factors while others are related to external ones. Internally, talks between sectariangroups' leaders in Lebanon can decrease sectarian tensions between these groups. All Lebanese parties will support the response of the government because any escalation of violence in the country will affect all of them. Most of the individuals in the Lebanese community will cooperate with their moderate leaders and the government for the purpose of successfully accomplishing the response. The situation is affecting the economic and social situations in Lebanon; any cooperation will help solve the problems and lead to improvetheeconomic and social situations.

Some extremist groups and individuals will not facilitate the

process of the response and will try to spoil it, because these groups and individualswillconsider the proposed response as targeting them and threatening their existence. The involvement of individuals in the conflict in Syria will impact negatively on the efforts of the government; the return of the fighters from Syria can affect the internal security situation. Sleeper cells of ISIS inside Lebanon will conduct terrorist attacks to disrupt the stability of Lebanon, and disperse the efforts of the LAF to focus its efforts on the borders.

There are several external assumptions that inform this response. International and regional countries will provide resources and assets to improve the capabilities of Lebanon, but in limited quantities and for a limited time period. This aid is critical for halting the fall of Lebanon in this critical security situation.

The spillover of the continuous war in Syria to Lebanon will impact negatively on the situation and can adversely affect the efforts of Lebanon to combat the problem, in particular because of the influx of refugees and the infiltration of extremist elements into Lebanon. ISIS will continue to conduct attacks across Lebanese borders to control strongholds in Lebanon for the purpose of expanding its territory.

Response

Political Opportunity Structure Reform

Political Opporunity Structure reform must consist of a whole of government approach emphasizing political, economic, and social reforms to offer opportunities and security for the population. The Lebanese Government must counter the roots of the problem, frame and narrative of ISIS, and its strategy through integrated lines of effort with associated campaigns (see figure 1). Government ministries will serve as the means and will participate in the response; some ministries will take

the lead in the lines of effort, while others will support these lines (see table 1). The government must address all issues when conducting a counterinsurgency.

Failure to do this will result in failed efforts to address the problem and it will continue to affect Lebanon and threaten its stability and security. The Ends of the Lebanese State are: Keep ISIS militants outside the borders and dismantle its sleeper cells inside the country for the purpose of maintaininga secure and stable Lebanon, and preventing sectarian tensions, which will threaten the coexistence of the sectarian groups in the country.

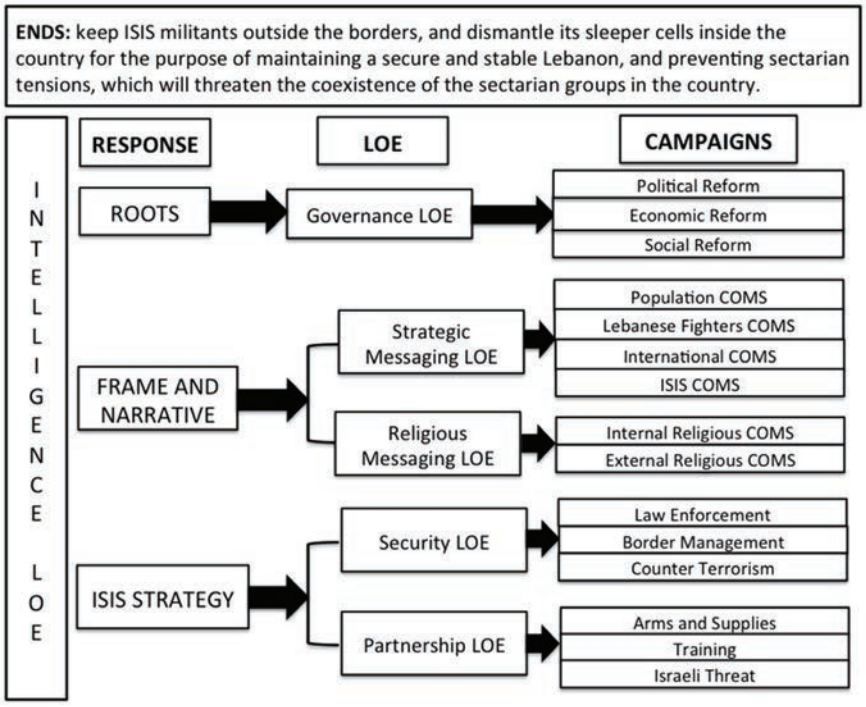

Figure 1.The Response Including Ends and Ways (LOEs and Campaigns) (Author's Rendition).

Countering the Roots of the Problem

There is one line of effort to counter the roots of the problem—the Governance Line of Effort to improve the political, economic, and social conditions, including religious issues that arise from the Confessional System of government in Lebanon. The general purpose of the Governance Line of Effort is to address the political, economic, and social roots that have led to the problem of ISIS and made some of the population in Lebanon vulnerable to radicalization. The reforms in the political, economic, and social areas of the nation will set favorable conditions for the government to address the security issues and maintain the stability of the country.

Governance Line of Effort

The objectives of the Governance Line of Effort are improving the Political Opportunity Structure, making it equal for all sectarians communities, and solving the economic and social problems that encourage individuals to find their own solutions through radicalization and violence to include joining groups like ISIS. The Governance Line of Effort consists of three campaigns: Political Reform, Economic Reform, and Social Reform.

The Political Reform Campaign will ensure all Lebanese parties are inclusive in the political process. Lebanon does not need to make major changes in its Constitution, but the government has to implement all the 1989 amendments that were added to the Constitution, also known as the Ta'if Accord. The most important part of the Constitution is Article 95, which requires the establishment of a National Committee to examine ways to achieve deconfessionalization and the formation of a non-confessional Parliament(Salamey 2014, 57).

Another important issue for the Political Reform Campaign to address is the electoral redistricting called for in the 1989 amendments, since Lebanon has failed to implement this due

to political influence(Khalaf 2004, 300). After implementing all the changes called for in the Constitution, the government must assess the results of the implementation and provide further reforms as necessary as the Constitution may need further amendments. Its full implementation and any changes made after the assessment will give the same opportunities to the entire Lebanese population regardless of the sectarian community. The government must also find a political solution for the involvement of Lebanese individuals in the Syrian Civil War due to the adverse impact these individuals have on the security of Lebanon and the sectarian tensions between the different groups.

The purpose of the Economic Reform Campaign is to integrate the population into the economic system of the country and provide opportunities for the people to improve their financial situation. This will result in additional positive impacts on the social situation of the people. The creation of jobs will lead to a decrease in the unemployment rate, stimulate the market, and encourage local, regional, and international companies to invest in Lebanese projects and create new jobs. The creation of jobs for young men and women will decrease the number of individuals who join ISIS for financial reasons. Encouraging tourism and establishing public and private institutes for the purpose of providing several services will create new jobs and opportunities for the unemployed individuals to find jobs, and to the current employees to progress in their careers. In addressing these previous issues, the government will find ways to diminish poverty levels, which are one of the key drivers of the conflict and is the cause for some individuals to join ISIS. The government must improve the infrastructure to encourage private and corporate investment and enable the provision of essential services.

The purpose of the Social Reform Campaign is to improve

the social situation of the population, which is related to the economic situation. Education is an essential right for all children and young people and the government must find solutions for the regions where citizens have difficulties in finance, transportation, or housing that can affect their opportunities to receive a good education. Education reform should include the establishment of new public schools and the improvement of existing ones as well as providing financial aid to families and free transportation to and from school.

Furthermore, the Lebanese Government must address social issues at the community level; it must look for the children who work and beg in the streets, the broken families, the poor families, and the families that are not self-sufficient because of several factors that negatively affect their lives and unity. These socially disposed individuals are a major source of ISIS recruitment and the government must find ways to address social grievances and deprive ISIS of this recruiting base. Moreover, after improving the social situation of families and individuals, the government must also encourage people to participate in sporting events and provide public and recreational sports programs and centers for people to relieve the pressures of life. These activities can be useful to gather youths from similar or different sectarian groups, which can help connect them and understand each other.

The influx of Syrian refugees into Lebanon has had severe economic and social impacts on Lebanon. The government has to address this issue in coordination with international partners to decrease the impacts of the presence of Syrian refugees on the Lebanese population in both economic and social affairs(Yacoubian 2014, 3-7). Lebanon cannot bear the burden of these huge numbers of refugees without assistance from the international community.

The government does not need to reform its judicial system,

but it does need to observe this system and make sure that it implements and enforces all applicable laws without exception. The government has to complete the trial process of some individuals for involvement in terrorist activities. Many of these individuals have spent years in prison without trial. This has a serious affect on the legitimacy of the judicial systemandthe government must also address the corruption issue that has damaged efforts to solve the problems.It must make the judicial system more effective and ensure that anti-corruption laws are implemented and are not spoiling its efforts.

The means of this line of effort include the Ministry of Interior and Municipalities as the lead, since it involves political laws and reforms. These suggested changes to the Parliament in accordance with the legal procedures the representatives of the Parliamentdiscussed and ratified would greatly enhance the political process in the country. This ministry also deals with the municipalities in all regions of Lebanon, which address social and economic issues in the various regions. It will need support from other ministries to execute the campaigns and succeed. These ministries include: Finance, Information, Education, Economy and Trade, Labor, Telecommunications, Culture, Justice, Energy and Water, Tourism, Industry, Agriculture, Public Works and Transport, Social Affairs, Health, and Sports and Youth.

Countering the Frame and the Narrative of ISIS

ISIS proclaims it is involved in Jihad, and is fighting for the glory and the victory of the Islamic nation. The Strategic Messaging Line of Effort and the Religious Messaging Line of Effort will counter the Frame and Narrative of ISIS. Likewise, these lines of effort while also support the Frame and Narrative of the Lebanese Government. The purpose of the Strategic Messaging Line of Effort is to address all internal and external parties that are related to the problem and impact the situation

in Lebanon. The Religious Messaging Line of Effort is required to address the religious aspects of the problem and provide the correct interpretation of Islamic teaching. ISIS exploits Islam for the purpose of inciting the Sunni community and gaining the support and sympathy of this community.

Strategic Messaging Line of Effort

The Strategic Messaging Line of Effort consists of four campaigns. The Population Communications Campaign addresses the population for the purpose of convincing them that the government is committed in its efforts to solve the problem, and that the people can benefit from the reforms in the political, economic, and social areas of the nation. This campaign is necessary to build trust between the government and its population to encourage them to support its plans and efforts. The government must convince the communities in Lebanon that it is committed to defending them against the threats, and will address and find solutions for their problems and concerns and not enable extremist groups such as ISIS.

The Lebanese Fighters Communications Campaign addresses the young Lebanese who fight in Syria or who have returned to Lebanon. The purpose of this campaign is to encourage these fighters to abandon their involvement in the Syrian Civil War by explaining the critical impacts of their actions not only on themselves, but also on their families and the country as well. The government must address the returning fighters and require them to participate in de-radicalization and reintegration programs that the government will establish to address this problem.

The Partners Communications Campaign addresses the regional and international partners of Lebanon to support its response and provide required aid for the purpose of improving the Lebanese capabilities to counter ISIS. Lebanon must

convince its regional and international partners that the spillover of the Syrian Conflict to Lebanon will damage the country and the region, and that the external support of ISIS to some groups in Lebanon has negative impacts and leads to sectarian tensions into the country.

The ISIS Communications Campaign communicates with ISIS the efforts of the Lebanese Government to counter its threat, and its capabilities to face this threat on the stability of the country. This campaign has to demonstrate the will of the government to fight ISIS, and the support of its population, which is united in this fight against ISIS. The government has to show that it not only reacts, but also has the initiative to act and spoil the strategy of ISIS that threatens the stability and the future of Lebanon.

Religious Messaging Line of Effort

The Religious Messaging Line of Effort supplements the Strategic Messaging Line of Effort because the narrative of ISIS uses religious messaging to mobilize Muslims in Lebanon and in various regions of the world. ISIS faces competing religious voices that deny and speak out against the ISIS caliphate; it requires a declaration of loyalty and recognition of its state to gain legitimacy. The Religious Messaging Line of Effort involves both internal and external levels due to the connection between the two levels and the impact of each one on the other. There are two Campaigns in this Line of Effort: an Internal Religious Communications Campaign and an External Religious Communications Campaign.

The purpose of the Internal Religious Communications Campaign is to counter ISIS messaging addressed to the Sunni community by showing the statements of Sunni clerics and religious groups who condemn the group's ideology and actions. This messaging led by Sunni clerics supports the Strategic Messaging of the government that addresses the population

and the Lebanese fighters. The government has to encourage sectarian clerics and leaders to release combined statements that address the Lebanese community to build strong ties between the people and decrease the sectarian tensions. The government should also encourage dialogue between all sectarian leaders to decrease tensions among the groups.

The External Religious Communications Campaign will strengthen the Internal Religious Campaign through providing more credibility to the Lebanese clerics who show the danger and the threat of ISIS. The government can conduct plans for the purpose of providing an External Religious Communications Campaign that can supplement the internal one and make it more credible with countries like Egypt, Jordan, and Saudi Arabia.

The means of this line of effort include the Ministry of Information as lead. This ministry is best suited to conduct strategic messaging since this is its domain and it can manage the process and its procedures. It will need support from other ministries to execute the campaigns: Culture, Telecommunications, and Foreign Affairs and Emigrants.

Countering ISIS Strategy

Countering the ISIS strategy requires a Security Line of Effort to secure the Lebanese community from internal and external threats that can target and threaten the country; an Intelligence Line of Effort to gather information about ISIS and all issues related to the group; and a Partnership Line of Effort to combine the efforts with regional and international partners to counter the ISIS threat internally and externally.

Security Line of Effort

The purpose of the Security Line of Effort is to secure Lebanon from internal and external threats and bring the militants and the supporters of ISIS to justice. This line of effort consists of a combination of Law Enforcement and Military instruments in harmony to counter the threat and the strategy of ISIS. It consists

of three campaigns: Law Enforcement Campaign, Border Management Campaign, and Counter Terrorism Campaign.

The purpose of the Law Enforcement Campaign is to secure the population and promote the rule of law. This campaign emphasizes the enforcement of laws and demonstrates to the Lebanese people that the procedures dealing with the individuals and the issues related to ISIS are in accordance with Lebanese laws and its judicial process. This campaign is necessary to provide more security to the population and encourages them to participate in helping the Internal Security Forces (ISF) to achieve its missions.

The purpose of the Border Management Campaign is to secure the Lebanese borders with Syria from the infiltration and the attacks of ISIS, the movement of Lebanese individuals to go and fight in Syria, and the movement of arms and supplies between the two countries across the borders. This campaign consists of countering the trafficking activities that ISIS benefits from along the eastern borders with Syria. Registration and documentation procedures must be effective for the identification process of the daily border crossings, especially with the movement of Syrian refugees to and from Lebanon. The Lebanese Government has already begun to establish observation towers across the borders, but this process must continue, as the number of towersis insufficient. A British team built these towers in July 2014 as a part of British aid to Lebanon to counter the threat of ISIS and other extremist groups(Watt 2014).

The Counter Terrorism Campaign will target ISIS networks in Lebanon, eliminate its personnel and supply resources to secure the regions that it threatens, and stop ISIS terrorist attacks. Even though the Lebanese Government addresses the roots of the problem and the frame and narrative of ISIS, this does not mean that the military should cease it operations against ISIS. Indeed, the Lebanese Armed Forces must target ISIS and conduct

preventive military operations on the borders to spoil ISIS plans to attack Lebanon. The government has to reduce the resources of ISIS in Lebanon that are necessary for it to fight, conduct terrorist attacks, and destabilize the situation. Furthermore, it is necessary to establish security zones on the borders and maintain the flexibility of the forces to provide mobility to rapidly respond to threats as necessary.

The means for this line of effort include the Ministry of Defense that has more capabilities than other ministries to deal with security issues. Other ministries to implement the campaigns include: Interior and Municipalities, Justice, and Foreign Affairs and Emigrants.

Intelligence Line of Effort

This line of effort supports the entire strategy and all lines of efforts, and the Lebanese Government will apply it broadly across the entire strategy. The Intelligence Line of Effort provides necessary information and intelligence to set conditions and properly execute the other lines of effort. The information is also useful in the Strategic Messaging Line of Effort to address the population and the Lebanese fighters. The Intelligence Line of Effort consists of three campaigns: the Human Intelligence Networks Campaign, the Intelligence Sharing Campaign, and the Identity, Location, and Targeting Campaign.

The Human Intelligence Networks Campaign focuses on collecting information about individuals and supporters of ISIS in Lebanon. It can help recruit agents within ISIS to have information about its plans and capabilities and prevent new recruits within ISIS. The Intelligence Sharing Campaign has internal and external components. Internal sharing information between the Lebanese Intelligence Agencies strengthens the internal efforts to gather and analyze information, while external sharing information asserts the partnership between

Lebanon and other countries and covers the gaps in the internal intelligence process.

The integration of Internal and External Sharing components provides a complete understanding of the situation and strengthens the efforts to resolve the external factors that affect the Lebanese situation. The Identification, Location and Targeting Campaign provide information to identify, locate, and target ISIS members and assets through Military and Law Enforcement operations. These operations cannot be effective without the information gathered about ISIS and its intention against Lebanon.

The means for this line of effort include the Ministry of Defense as the lead, since it has the capacity to gather, analyze, and properly treat the information. The ministries that are in support include: Interiorand Municipalities, Information, and Foreign Affairs and Emigrants.

Partnership Line of Effort

The purpose of the Partnership Line of Effort is to reinforce the capabilities of Lebanon in countering the strategy of ISIS. Lebanon cannot defeat ISIS without international and regional support and aid. This aid will be useful in improving border management, conducting military operations, and information sharing in support of the Lebanese strategy (Yacoubian 2014, 6-8), and for its partners in countering terrorism in their own countries. The campaigns in this line of effort consist of Arms and Supplies Campaign, Training Campaign, and Israeli Threat Campaign.

Due to financial difficulties and some international restrictions related to Israel, Lebanon does not have enough sophisticated weapons and equipment to conduct military operations to defeat ISIS on its borders. The purpose of the Arms and Supplies Campaign is to improve Lebanese military capabilities and reinforce its troops for fighting ISIS. The new arms and equipment must also come with training programs for the LAF

to properly operate and maintain the items. This is the purpose of the Training Campaign and is necessary to train the LAF on these new arms and equipment, which regional and international partners, especially the United States will provide.

The LAF is also deployed on the southern borders of Lebanon to counter the threat of Israel. This threat keeps some LAF units unavailable in the operations against ISIS, which can disperse the efforts of the LAF countering the threat of ISIS and other extremist groups. LAF also reinforces the ISF in its law enforcement operations inside the country. The purpose of the Israeli Threat Campaign is to use international efforts, especially from the United States, to put pressure on Israel and prevent it from threatening Lebanon. Another purpose is to pressure Israel to withdraw from Lebanese territory in the southeastern part of Lebanon (Chebaa Farms). If these two purposes are achieved, the Lebanese Government will increase its ability to deal with the arms of Hezbollah and manage this issue; the extremists use this issue as one of the causes to justify their actions.

The means for this line of effort are primarilythe Ministry of Foreign Affairs and Emigrants as the lead in accordance with diplomatic laws and procedures. Ministries that will support its efforts are: Interior and Municipalities, Defense, Finance, Justice, and Information.

LOE / Ministries	Governance	Strategic Messaging	Religious Messaging	Security	Intelligence	Partnership
Interior	X			+	+	+
Information	+	X	X		+	+
Foreign Affairs		+	+	+	+	X
Defense				X	X	+
Economy	+					
Labor	+					
Communications	+	+	+			
Culture	+	+	+			
Justice	+			+		+
Energy	+					
Tourism	+					
Industry	+					
Agriculture	+					
Transport	+					
Social Affairs	+					
Health	+					
Youth and Sports	+					
Finance	+					+
Education	+					

Table 1:Table of Means (LOE and Ministries) (X=Lead/+=Support) (Author's Rendition).

Phases and Metrics

Phases

Lebanon must implement the strategy, especially the economic and social reforms, across all regions of the country with priority to the poorest regions particularly in the North, because if it is only focusing on specific sectarian groups or regions, some other regions and communities will feel marginalized. Lebanon will execute this strategy in a condition-based phasing because there

are conditions to be met before moving from one phase to the one that follows.

Lebanon will execute the strategy in four phases (see table 2). Phase Zero consists of the Intelligence Line of Effort,as the government needs accurate and updated information about the situation. It also consists of the Strategic Messaging and Religious Messaging Lines of Effort because it needs to prepare the ground for the response and explain the strategy to gain the support of the population, deprive ISIS from this support and from Lebanese recruits, and explain the process to partners for the purpose of obtaining support and aid from them.

Phase One will focus primarily on the Security Line of Effort because the government has to maintain security to protect its population and prevent failure of the phases that follow this phase. The people will not participate in the governance process if they do not feel that they are secure and protected from any threat.

Phase Two consists of the Governance Line of Effort that will come after gaining the information, preparing the population, spreading the strategic and religious messaging, and providing security. These previous issues can build trust between the government and the population; this trust is very important for the success of the government in its response.

Phase Three consists of the ongoing Governance Line of Effort to confirm that the population, especially the groups that feel marginalized, feel that there is equality between all the individuals and communities in the country, and that all have the same political opportunitystructure.

Even though the phases consist of primary lines of efforts in each phase, this does not mean that other Lines of efforts are not activated. The Intelligence Line of Effort will continue to provide the necessary information; the Strategic Messaging Line of Effort will continue if the government needs to focus on something

or to clarify some points. The Security Line of Effort must be ongoing, but is the primary effort in Phase One. The Partnership Line of Effort will be a part of Phase Zero to provide necessary support that Lebanon needs to implement its strategy effectively in the other phases.

There are conditions the government mustmeetin each phase before moving to the phase that follows since this strategy is implemented in a condition-based phasing. To move from Phase Zero to Phase One the government has to ensure that it has enough information about the recent situation, and that the Strategic Messaging and Religious Messaging Lines of Effort have succeed in reaching the population, depriving ISIS of internal support and recruitment, and that Lebanon is receiving aid from partners. The aid from partners needs to be effective to increase the capabilities of Lebanon to conduct the Security Line of Effort in Phase One.

For the transition from Phase One to Phase Two, the government has to maintain security on the borders and inside the country. This does not mean that attacks and incidents will completely stop, but it is necessary to show a significant decrease in these attacks and incidents. People will invest in the governance process if they are not secure. Phase Three, which is ongoing governance, will begin after achieving significant changes in Phase Two. Phase Three consists of improving the governance process; this improvement can be done only if changes are set and in their places so we can assess the success and make improvement if it is necessary.

Phases	LOE	Conditions
Zero	Intelligence - Strategic and Religious Messaging - Partnership	- Enough Information. - Success in population, Lebanese Fighters, ISIS, and International Messaging. - Increase in the capabilities.
One	Security	Decrease significantly the attacks and incidents.
Two	Governance	Decrease the feeling of marginalization.
Three	Ongoing Governance	Achieve significant success in the Governance process.

Table 2:Table of Phases and conditions (Author's Rendition).

Metrics

Measuring the success and failure of the various components of the strategy is vital to ensure it achieves specific results. If this does not occur, the lines of efforts and associated campaigns may fail and the situation will escalate because of the lack of credibility. The Lebanese Government must reinforce its successes and prevent any failures that can occur if conditions change and favor ISIS over the government.

The Political Reform Campaign and implementation of constitutional reforms will begin in the Phase Two and continue in Phase Three to confirm and improve the execution of the reforms after assessing the process. In the Economic Reform Campaign, success is measured by the reduction of unemployment, the increase of the number of tourists, and the reduction of poverty. In the Social Reform Campaign, success is measured by increasing the level of literacy especially in the poorest regions, and increasing of the social and public services aid for the communities. There must also be a reduction of the

number of Syrian refugees by sending them back to their regions in Syria if they are safe or move some of them to other countries in coordination with the governments of these countries. Like the Political Reform Campaign, the Economic and Social Reform Campaigns will begin in the Phase Two and will be improved upon in Phase Three.

The Strategic Messaging Campaign and the Religious Messaging Campaign will begin immediately at Phase Zero; they may be used in other phases if they are necessary to provide continuous information about the strategy. The Law Enforcement Campaign will also begin during Phase One to secure the country and to create conditions for the security of the other campaigns. Concurrently, Countering Trafficking, Registration and Documentation in the Border Management Campaign will also begin in Phase One. The Lebanese Government will complete construction of the watchtowers with the aid of partners in concert with strengthening checkpoints and positions across the borders.

The Counter Terrorism Campaign will establish security zones within Phase Two on the borders immediately with the construction of the towers and the strengthening of the positions. The Military Counter Terrorism Campaign will begin in concert with the external sharing of information to diminish the capabilities of ISIS to attack Lebanon. Moreover, intelligence campaigns have to be done in concert with the Strategic Messaging Campaign and continue in all phases, as needed. The Sharing Information Campaign must improve immediately internally in Phase Zero, and must increase to benefit from all information.

The Partners Campaigns including arms and supplies, training,andaddress the threat of Israel must begin in Phase Zero. This campaign will assist withreinforcingLebanesecapabilities in law enforcement and the militaryareas.ThesePartnership

Campaigns must be in Phase Zero to increase the capabilities before moving to Phase One, which focuses on the Security Line of Effort.

Risk Assessment and Mitigation

There are several risks associated with executing this strategy. One type of risk Lebanon may face is the internal risk of an ends, ways, means mismatch if it lacks financial resources to fund the strategy in all domains to include economic, and social reforms, as well as LAF equipping and training the troops. This can result from not receiving adequate and timely aid from partners. To mitigate this risk, the Lebanese Government must convince its partners that their aid is vitally important to Lebanon's success and the potential impacts on its strategy and the security of the country in the absence of sufficient aid. The government must also make changes to its budget in coordination with the parliament to fund this strategic response.

There is also risk associated with the political reforms called for in this strategic response. Some political parties will refuse to implement all the articles of the Constitution or make changes because it will result in a loss of some political power. The Lebanese Government must focus on its strategic messaging and address the population to gain its support and put popular pressure on the parties that refuse to reform the political system.

Systemic risk includes the risk of unintended consequences and will occur if ISIS affiliates and supporters in Lebanon conduct operations inside Lebanon to disperse military forces and decrease LAF efficacy on the borders facing ISIS. To mitigate this risk, the LAF and the ISF must conduct preventive operations based on accurate intelligence information to avoid the arrest of innocents, which will have negative impacts on the population and strengthen the narrative of ISIS.

Another risk of unintended consequences will occur if Israel conducts military operations in Lebanon and weakens the LAF

because it does not have the capacity to fight against Israel and ISIS at the same time. To mitigate this, the Lebanese Government must coordinate with the International Community and with its partners to put pressure on Israel and prevent it from conducting military operations in Lebanon.

Conclusion

The Syrian Civil War enabled extremists and ISIS to spread into Lebanon with sleeper cells conducting violent attacks in Lebanon while ISIS conducts offensive operations toward the Lebanese-Syrian borders. The extremists in Lebanon find in ISIS an entity that provides protection and assistance to achieve social and political demands, and the spreading of Sharia law.

This article did not provide a response to the threat of ISIS in the Middle East or the world; rather it is a response that the Lebanese Government can use to counter the threat of ISIS in Lebanon only, but it is adaptable to other violent radical extremist groups in the country. The article provides a response based on political opportunities structure reform that consists of a whole government approach that has to emphasize political, economic, and social reforms to offer opportunities and security for the population.

The success of this strategy depends on the readiness and intent of the Lebanese Government to solve the problem. Lebanon must convince its population and partners, and at the same time ISIS, that it is committed to address the grievances and conducting a counterinsurgency. Moreover, the partners of Lebanon must support the efforts of the Lebanese Government to improve its capabilities in implement the strategy. Lebanon will face an escalation in violence that it cannot control if it is not successful in its response. Lebanon cannot let the potential risks spoil the response, and it must implement this response in a complete way, with flexibility ensuring it executes all parts for the success of the response.

The Lebanese Government must plan for post conflict operations after countering the threat of ISIS and defeating it in Lebanon. Keeping ISIS militants outside the borders and dismantling its sleeper cells inside the country will ultimately defeat the group. Following this successful execution of the strategy, Lebanon will likely have hundreds of former Lebanese terrorists and militants. Developing a de-radicalization and reintegration program at the national level is crucial for Lebanon to deal with this emerging problem.

ISIS is a complex threat for Lebanon and the Middle East and ultimately to the rest of the world. The Lebanese Government takes this threat seriously, but it must make changes to its recent response to ISIS threat. The response outlined in this article will set Lebanon on a course to defeat ISIS within the country, bridge the divide that separates the sectarian groups from each other, and set the country towards the path to lasting peace.

Bibliography

Charles River Editors. 2014. The Islamic State of Iraq and Syria : The History of ISIS/ISIL. Cambridge, Massachusetts: Charles River Editors.

Constitution of Lebanon, Lebanon (1990).

Ghosn, Faten. Forthcoming. "**Lebanon: The Lack of a Unified and Independent Foreign Policy.**" In [Democratic Peace Across the Middle East: Islam and Political Modernization], edited by Halabi Yaacoub: I.B.Taurus.

Ghosn, Faten and Amal Khoury. 2011. "**Lebanon After the Civil War: Peace Or the Illusion of Peace?**" Middle East Journal 63 (3).

Habeeb, William Mark. 2012. The Middle East in Turmoil: Conflict, Revolution, and Change. Greenwood Pub.: Greenwood.

Karam, Zeina and Bassem Mroue. 2014. Lebanon Pulled into War with Islamic State Group. Lebanon: Associate Press, October 18.

Khalaf, Samir. 2004. Civil and Uncivil Violence : A History of the Internationalization of Communal Conflict in Lebanon. New York; Chichester: Columbia University Press.

Khashan, Hilal. 2013. "**The Political Isolation of Lebanese Sunnis.**" Middle East Quarterly.

Khatib, Lina. 2014. "**Regional Spillover: Lebanon and the Syrian Conflict.**" Carnegie Endowment.

Lewis, Jessica. 2014. "**The Islamic State: A Counter-Strategy for a Counter-State.**" Institute for the Study of War.

Makhoul, Jihad and Lindsey Harrison. 2002. "**Development Persepectives: Views from Rural Lebanon.**" Development in Practice 12 (5).

Naylor, Hugh. 2014. "**Lebanese Sunnis Who Fought in Syria's War are Returning Home Radicalized.**" The Washington Post, November 27.
Oxford Analytical Ltd. 2014. Lebanon: Syrian Refugees Pose New Risk to Stability. United Kingdom, Oxford.

Rabil, Robert. 2014. Salafism in Lebanon: From Apotilicism to Transnational Jihadism. Washington, DC: Georgetown University Press.

Rougier, Bernard. 2007. Everyday Jihad : The Rise of Militant Islam among Palestinians in Lebanon. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Rudner, Martin. 2013. "**Al Qaeda's Twenty-Year Strategic Plan: The Current Phase of Global Terror.**" Studies in Conflict & Terrorism 36 (12).

Saab, Bilal Y. and Magnus Ranstorp. 2007. "**Securing Lebanon from the Threat of Salafist Jihadism.**" Studies in Conflict & Terrorism 30 (10).

Salamey, Imad. 2014. The Government and Politics of Lebanon. New York, N.Y.: Routledge.

Salem, Paul. 2012. "**Can Lebanon Survive the Syrian Crisis?**" Carnegie Middle East Center - Carnegie Endowement for International Peace.

Sly, Liz. 2012. "**Lebanon's Sunnis at Risk of Radicalization.**" The Washington Post, October 31.

Thibos, Cameron. 2014. One Million Syrians in Lebanon: A Milestone Quickly Passed. Italy: Migration Policy Centre, EUI.

Trofimov, Yaroslav. 2014. "**Islamic State's Sway Spreads to Lebanon.**" The Wall Street Journal, October 20.

UNHCR. 2014. UNHCR Lebanon Monthly Updates . New York, N.Y.: UNHCR (The UN Refugee Agency).
———. 2015. Syria Regional Refugee Response . New York, N.Y.: UNHCR (The UN Refugee Agency).

Watt, Holy. 2014. "**Secret British Role in Halting ISIL 'Massacre' in Lebanon.**" The Telegraph, November 30.

Yacoubian, Mona. 2014. Renewed Conflict in Lebanon. USA: Council on Foreign Relations Press.

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Les modèles de gouvernance des universités arabes

*Professeur Adnan El Amine**

Introduction

Les universités arabes sont en mauvaise position dans les classements mondiaux. Dans les 500 premières places du célèbre classement de Shangai, depuis son lancement en 2003, figurent 5 seulement des 550 universités arabes, contre 7 des 9 universités israéliennes.

La première université arabe à avoir fait son apparition dans ce classement est l'Université du Caire en 2006 et 2007. Certains attribuent cela au fait que trois de ses diplômés, dont deux personnalités politiques, Anwar El Sadat et Yasser Arafat et une personnalité littéraire, Naguib Mahfouz, avaient reçu le prix Nobel. Deux ans plus tard, l'impact de ces prix ayant été dissipé, cette université a disparu du classement (Saddiqi, 2008). Le gouvernement égyptien a tenté de remédier à ce problème en accordant des récompenses financières à quiconque

* *Professeur des sciences de l'éducation à l'Université libanaise (UL).*

se ferait publier mondialement (Hammoud, 2014). Cette politique s'est avérée fructueuse. L'Université du Caire étant une grande université, comprenant le nombre le plus élevé de professeurs en Egypte (10900 professeurs entre 2009 et 2010), elle peut fournir un nombre raisonnable d'articles publiés mondialement. C'est ainsi qu'elle a pu regagner sa place (400-450) dans le classement de Shanghai à partir de 2011.

Les quatre autres universités qui figurent dans ce classement sont saoudiennes (Université du Roi Saoud, Université du Roi Fahed, Université du Roi Abdelaziz et l'Université du Roi Abdallah). Elles sont apparues l'une après l'autre à partir de 2008. En outre, les universités du Roi Abdelaziz et du Roi Saoud ont été classées entre la 151ème et la 200ème place l'année 2015. L'apparition voire le progrès de ces universités année après année est attribué aux ressources financières allouées aux chercheurs universitaires et notamment la conclusion de contrats avec des professeurs étrangers. Ces contrats stipulent qu'ils doivent mentionner leur affiliation aux universités saoudiennes afin que leurs publications soient comptées par Shanghai au crédit de ces dernières (Bhacharjee, 2011).

Néanmoins, l'impact des ressources financières est éventuellement resté modeste vu le nombre réduit d'universités qui ont pu améliorer,par ce moyen,leur productivité en termes de recherches. Mais, d'autres questions plus importantes se posent :Les fonds injectées ont-ils permis à ces universités de rejoindre des universités de haute qualité, au plan mondial ou régional ? Ces universités sont-elles considérées comme tournées vers la recherche, alors que le classement est limité aux sciences pures et appliquées et non aux sciences humaines ? L'éducation dans ces universités est-elle d'une qualité telle qu'elle inciterait les étudiants et les professeurs à entrer en compétition afin d'y adhérer ?

Se concentrer sur l'aspect financier n'est qu'une approche parmi d'autres de gouvernance de l'université. Dans cette approche, la gouvernance est concernée par la réputation mondiale beaucoup plus que par la qualité dans son sens le plus large (éducation, recherche, niveau des étudiants, niveau des diplômés, relation avec le marché, relation avec les affaires publiques, etc.).

En fait, les universités dans le monde adoptent diverses approches dans la gestion de leurs affaires. Ces approches, ou modèles, sont attribués à différents facteurs notamment aux systèmes politiques, aux cultures prédominantes, aux intérêts financiers et politiques, aux écoles de pensées et autres.

La gouvernance de l'université est un terme qui exprime la manière dont est gérée l'université. Le terme est devenu un sujet de recherches intensives dans tous les secteurs économique, politique et éducationnel. Sa proximité linguistique avec le terme « gouvernement » indique qu'il ne relève pas du domaine administratif, même si l'administration en tant que telle y est comprise. Il diffère aussi de la gestion qui prend un sens plus professionnel. L'administration et la gestion sont menées par des professionnels. La gouvernance est plutôt relative au processus de prise de décisions, la mise en œuvre de celles-ci et la distribution, formelle ou non, des rôles entre les différents acteurs.

Les organisations internationales sont d'accord sur le fait que la bonne gouvernance comprend des caractéristiques telles que: la participation, la règle de droit, la transparence, la réactivité, la justice, l'efficacité et l'efficience ainsi que la responsabilisation[1]. Sous cet angle-là, les organisations corrompues, autoritaires, à

1- Fonds Monétaire International (FMI): http://www.imf.org/external/np/gov/guide/eng/index.htm
Nations Unies : http://www.unescap.org/resources/what-good-governance
Banque mondiale :https://www.en.wikipedia.org/wiki/Worldwide_Governance_Indicators

productivité moindre, à productivité de mauvaise qualité, etc. représentent un mauvais exemple de gouvernance que ce soit au niveau des gouvernements, des Etats, des entreprises, des comités ou des institutions publiques ou privées.

Précédemment, nous avons utilisé dix critères afin de traiter des questions de qualité dans 21 universités arabes. Nous avons remarqué que le critère qui explique le plus le déclin de la qualité est celui de l'environnement éducationnel (l'admission des étudiants, l'éducation, l'apprentissage, l'évaluation, etc.). Cet environnement est logiquement attribué à la (mauvaise) gouvernance, de même que d'autres aspects comme l'utilisation des ressources financières et matérielles, l'administration du corps enseignant, la gestion des recherches scientifiques, l'assurance de la qualité, etc. (ElAmine, 2014). Toutefois, la relation entre qualité et gouvernance n'a pas été directement étudiée.

I. Le profil courant de la gouvernance dans les universités arabes

Les écrits les plus connus sur la gouvernance dans les universités arabes sont en fait des plaidoyers. Les deux idées le plus souvent invoquées sont que les universités arabes manquent d'autonomie et que la liberté académique est absente.

La déclaration d'Amman sur les libertés académiques (2004)[2] stipule que dans « la plupart des pays arabes les autorités publiques, voire les services de sécurité, imposent une tutelle directe sur la vie universitaire. Ces autorités se comportent avec les membres du corps académique et administratif à tous les niveaux selon la logique de l'allégeance et du clientélisme. Elles soumettent les curricula, les programmes et les projets scientifiques à des

2- Un regard sur les universités égyptiennes : le réseau arabe pour les informations sur les droits de l'homme (2004):www.anhri.net/jordan/achrs/pr041200.shtml

intérêts politiques étroits dans le but de maintenir leur pouvoir et de monopoliser l'autorité». Dans son article 1, la déclaration recommande « la nécessité d'abolir la tutelle politique imposée à la communauté académique ; l'engagement des autorités publiques à respecter l'autonomie de la communauté scientifique dans ses trois composantes, à savoir les professeurs, les étudiants et les administrateurs ; lui éviter les pressions externes et les interventions politiques qui font fi de la liberté des associations académiques, ce qui constitue une condition primordiale pour le succès du processus éducationnel et pour le développement de la recherche scientifique. »

Nous pouvons supposer que la Déclaration d'Amman est une arabisation de la Déclaration Internationale de Lima concernant les libertés académiques (1998), avec une expansion et des ajouts vu les multiples plaintes sur la manière dont sont gérées les universités arabes, de l'extérieur par les ministères concernés, et de l'intérieur par les autorités universitaires, ainsi que les critiques concernant la forte symbiose entre la gouvernance externe et la gouvernance interne. Cette image est renforcée par la publication de déclarations nationales et de rapports internationaux sur les conditions locales tels ceux de l'organisation Human Rights Watch sur la répression des libertés académiques .

D'une autre part, nous avons trouvé un grand nombre d'études (28) qui traitent des différents aspects de la gouvernance. Malheureusement, ces études se limitent à mener des enquêtes par questionnaires et mesurer les écarts statistiques. Elles ne présentent aucune connaissance sur le sujet de gouvernance des universités arabes. Ces études se conforment aussi, dans leur vide cognitif, aux modèles régnantsdans les recherches sociales et éducationnelles (ElAmine, 2015). Elles reflètent, d'ailleurs, les modèles de gouvernance des universités arabes dans la mesure

où la plupart de ces études sont rédigées par des professeurs universitaires.

D'autre études décrivent le profil de de la gouvernance des universités arabes comme suit :

1) La dépendance des universités, « l'hégémonie des autorités centrales sur toutes les spécialisations administratives et financières vidant ainsi de son contenu le principe de l'autonomie de l'université » (Abiaba, 2011), le pouvoir et la bureaucratie du système central géré par le Ministère de l'Enseignement Supérieur (Krieger, 2007) ;

2) La centralisation et la faible participation du corps enseignant dans la prise de décisions (Mohammad, 2013) ;

3) La rigidité des structures organisationnelles qui ont été mises en place il y a des dizaines d'années (Ikhazim, 2003, Kayyal, 2012).

4) L'absence de libertés académiques (Assaf, 2009).

Le profil en question reste toutefois vague.

D'abord, ces études et déclarations ne font pas de distinction entre les universités privées et les universités publiques. Pouvons-nous dire que les universités privées sont en général « autonomes » uniquement parce qu'elles ne sont pas affiliées à l'Etat ? Une université privée est-elle autonome si les titulaires de sa licence la gèrent directement, serrent l'étau autour du recteur, des doyens et des enseignants en fonction de leur propres intérêts et afin de satisfaire les « clients » qui payent, loin de toute considération académique ?[3]

Par ailleurs, les universités publiques ne se ressemblent pas entre elles, quant à leur gouvernance. Une université publique

3- http://www.anhri.net/mena/hrw/2005/pr0609.shtml
En langue anglaise :http://hrw.org/reports/2005/egypt0605/

au Liban par exemple ne ressemble pas à une université publique en Egypte qui à son tour n'est pas identique à son homologue en Tunisie qui est elle aussi diffère d'une université en Arabie Saoudite, etc. Peut-on alors se contenter de dire que les quatre caractères susmentionnés s'appliquent à elles toutes et de la même manière ?

Ce qui est valable pour les différences entre les universités publiques est aussi valable pour les institutions privées de l'enseignement supérieur au sein même de chaque pays. En Egypte, l'Université Al-Azhar (qui est islamique) est différente par son modèle de gouvernance de l'Université Octobre 6 ou de l'Université Américaine du Caire (AUC) ou l'Université Allemande au Caire etc. Au Liban, la gouvernance est très différente entres l'Université Américaine de Beyrouth (AUB), l'Université Saint Joseph (USJ), l'Université Arabe de Beyrouth (BAU), l'Université Libanaise Internationale (ULI), etc.

Il est certain que nous ne pouvons pas dire que chaque université est unique dans son modèle de gouvernance mais nous pouvons dire qu'il existe des modèles principaux, chacun ayant ses propres caractéristiques en termes d'autonomie, de structure organisationnelle, de libertés académiques et de résultats relatifs à la qualité de l'éducation, au rapport qu'il entretient avecl'intérêtpublic ou l'espace public, le gouvernement, le marché, etc..

II. Les types de gouvernance

Dobbins et ses collègues distinguent trois types de gouvernance des universités : le type axé sur le marché, le type académique et le type centré sur l'Etat (Dobbins et al, 2011).

Le type axé sur le marché est évidemment le plus clair. Il est basé sur le fait que les universités sont plus efficaces quand

elles se comportent comme des institutions économiques qui se font concurrence sur le marché régional et international ; tout en supposant que les politiques de commercialisation sont des politiques qui visent à renforcer les choix des étudiants, à libérer les marchés afin d'améliorer leurs qualités et à varier les services fournis par les universités (selon Jongbloed, 2003). Contrairement au type académique, la connaissance n'est pas un objectif en soi (Dobbins et al, p.62).

Il n'y a aucun doute que la mondialisation a disséminé la logique du marché dans l'enseignement supérieur. Toutefois, la crise économique mondiale de 2008 a contribué à serrer l'étau autour de l'enseignement supérieur et a poussé ses institutions à trouver de nouvelles alternatives de gouvernance (Middlehurst, 2013). Sur ce, le modèle le plus répandu aujourd'hui dans ce contexte peut être nommé dans la langue de gouvernance le modèle managérial. Ce modèle opère sous l'égide de l'efficacité et de la concurrence, même au niveau des recherches, pour améliorer la position de l'université dans les classements internationaux, et pour mieux répondre aux besoins du marché, ainsi que pour augmenter les ressources de l'université. Bien entendu cela va de pair avec une augmentation exponentielle des frais de scolarité universitaires et une réduction continue du soutien financier offert par le gouvernent aux universités (O'Connor, 2011).

L'enseignement supérieur britannique atteste d'une transformation vers « le leadership et la gestion » selon les termes de Shattock. Le principe ici est d'augmenter la centralité des décisions, réorganiser les facultés et fusionner lessections académiques dans les instituts et les écoles. Ces derniers seront gérés par des dirigeants recrutés de l'extérieur, ou par des groupes de non-académiciens affilies aux dirigeants académiques. Cela mène à l'augmentation du travail des vice-présidents et des vice-

doyens élargissant ainsi le groupede gestion et rendant la prise de décision centrale (Shattock, 2013, 224-232). En outre, il y a eu des changements palpables au niveau du rôle du président de l'université. Ainsi, le rôle de vice-chancelier au Royaume-Uni est devenu semblable au rôle du leader d'une grande entreprise commerciale (Middlehurst, 2013), etc.

Ce modèle est une variante récente du type axé sur le marché. Il s'est répandu mondialement tant en Europe qu'aux Etats-Unis, en Australie et au Japon, où l'université a un rôle indépendant même si elle est publique. Une autre variante de de type est fondée sur l'entreprenariat. Yokoyama remarque que ce modèle se répand vite au Japon même s'il reste plus populaire en Grande-Bretagne. Parmi les particularités de ce modèle figurent les partenariats avec le secteur privé et le secteur industriel, l'investissement dans les marchés financiers et la décentralisation des facultés - bien qu'il y ait une disparité entre les pays au niveau de la centralisation- le leadership des chefs exécutifs et le transfert de la responsabilité vers le marché et la société en général. Cette orientation est la résultante de la dominance néo-libérale sur le milieu universitaire (Yokoyama, 2006, p.525, 551, 554). La principale victime de ce modèle est l'enseignement des humanités (Donoghue, 2008).

Quant au second type dans la classification Dobbins et al, d'auto-gouvernance académique, il trouve ses origines dans les universités allemandes du XIXème siècle, et portait précédemment le nom du philosophe Wilhelm von Humboldt. L'une des caractéristiques de ce type est le fait que l'université est gérée par son corps enseignant, notamment son sénat ou le conseil universitaire. La priorité est donnée aux études et à la recherche sans prendre en compte les besoins du « marché ». A savoir que l'un des principaux indices de l'auto-gouvernance est le système de sections ou chaires qui travaillent au plus haut

niveau d'autonomie. Dans leurs plans de travail, les chaires s'adaptent aux besoins de la spécialisation beaucoup plus qu'aux pressions éco-sociales. La nomination se fait alors en se basant sur la collégialité et le mérite scientifique bien que les professeurs soient des fonctionnaires. En résumé, l'université est gérée, dans ce type, par les pairs ou par le principe de collégialité, et jouit d'une grande autonomie. Ainsi, les pairs mettent en œuvre des formes agréées de règles et de traditions à travers les accords et les élections (Dobbins et al, 2011, 671, O'Connor, 903).

On peut dire que c'est le prototype de l'autonomie académique de l'université. Néanmoins, l'un de ses paradoxes, qui surprend ceux qui appellent hâtivement à l'autonomie, est que l'Etat finance ce modèle afin de rendre l'université indépendante des pressions des dirigeants, du marché et des « besoins de la société». En fait, ce modèle existe encore dans sa forme la plus pure dans quelques universités seulement, accusées d'être des tours d'ivoire. Naturellement, nous ne pouvons pas nous attendre à trouver de pareils exemples dans la région arabe. En dépit de cela, ce modèle nous fournit des critères qui aident à comprendre les modèles de gouvernance en œuvre dans notre région.

De son côté, le troisième type mentionné par Dobbins et al, le type centré sur l'Etat, semble être le plus applicableaux universités arabes publiques. Il signifie que c'est l'Etat lui-même qui prend les grandes décisions dans les institutions de l'enseignement supérieur et non le marché.

Dans ce type, l'université ressemble à une agence étatique, donc gérée selon une approche bureaucratique (au lieu d'une approche académique comme dans le premier type). Sa mission principale est de répondre aux objectifs socio-économiques du gouvernement (au lieu de répondre aux nécessités de la liberté académique, de la production de la connaissance ou des demandes

du marché, propres aux deux types précédents). Le contrôle et l'évaluation sont menés par le gouvernement (au lieu de l'auto-évaluation dans le type académique). On évalue ici le processus au lieu du produit. Dans ce cas, l'Etat dresse un plan pour la main-d'œuvre et le recrutement ; il détermine les orientations relatives à l'enseignement et à la recherche, par opposition au type académique où l'Etat se limite au « contrat » avec l'université où, parmi ses termes, figure le payement des salaires (Dobbins et al, 2011, p. 670-672).

En dépit de la validité de ce type pour expliquer la situation des universités publiques arabes et leur relation avec leur Etat, il ne nous offre aucune explication quant à la diversité de ces Etats. Dobbins et al s'étaient intéressés à chercher les prototypes plutôt que de chercher les différences, aussi bien en Europe qu'ailleurs. En outre, les auteurs admettent qu'aucun des types mentionnés n'existe dans sa forme pure et qu'il existe une variété de conditions et de développements qui ont accru l'enchevêtrement des types.

En Europe, le type centré sur l'Etat se voit dans le modèle napoléonien français alors que le type académique se trouve en Europe du Nord y compris en Allemagne. En Pologne, par exemple, on dit que l'enseignement public est orienté vers l'académique alors que l'enseignement privé est axé sur le marché (Dobbins et al, 2009).

Toutefois, l'Europe a connu de profondes transformations dans les systèmes universitaires. Cela est dû aux développements provoqués par la trajectoire de la Pologne, et aux défis rencontrés lors des classements internationaux à partir de l'an 2003 et en particulier avec l'apparition du classement de Shanghai. En effet, plusieurs pays européens ont travaillé à établir de nouvelles législations et systèmes qui donnent aux universités encore plus d'indépendance. Ils ont poussé alors les acteurs concernés tels

que les étudiants, les universitaires, les institutions de production et différentes organisations sociales à participer à la prise de décision au sein des universités. Ils ont développé des comités nationaux (et européens) afin de garantir la qualité et afin de renforcer la responsabilisation (accountability) et d'impliquer les pairs dans le processus d'évaluation au lieu d'un contrôle bureaucratique. Ainsi, l'expérience européenne offre un exemple de l'accroissement de l'harmonisation et l'émergence d'une langue commune notamment quant aux concepts d'évaluation, de transparence, d'autonomie, d'assurance de la qualité, d'accréditation, de responsabilisation et de financement « basés sur un contrat » entre l'Etat et l'université. Même au niveau du financement, il existe aujourd'hui un changement notable en se basant sur la performance au lieu des « inputs » ou du processus (Magalhaes et al, 2013).

De même, le financement n'offre plus une explication suffisante de l'autonomie universitaire vis-à-vis du donateur. Selon Chiang (Chiang, 2004) les universités à Taiwan ont été incapables de produire que quelques changements au niveau de leur autonomie après la diversification de leurs ressources (P. 208-209). En contrepartie, nous remarquons que les universités britanniques, canadiennes, françaises et allemandes, qui ont reçu ou recevaient tout leur financement de l'Etat, jouissent cependant d'une grande autonomie. Ces Etats, en particulier la France, ont substitué à la responsabilité directe du gouvernement la responsabilité de l'Agence d'évaluation de la recherche et de l'enseignement supérieur (AERES). Par définition, la responsabilité devient ainsi publique vu que les résultats des évaluations de l'AERES sont mis à disposition de l'opinion publique.

En réalité, les transformations qu'a connues durant les deux dernières décennies la gouvernance des universités dans les

pays avancés sont telles qu'il est difficile de distinguer des types purs qui différencieraient ces pays. Il est plus vrai de dire que la gouvernance des universités a été sujette à un mélange ou à une situation « hybride » (Deem et al, 2008) qui mêle différents types, et que différents modèles émergent au sein des divers types et à leur intersection .

III. Les modèles de gouvernance dans les universités publiques arabes

Nous avons entrepris une recherche sur un nombre limité de systèmes de gestion des universités arabes à la lumière de la présentation faite sur les types et les modèles internationaux. Pour ce faire, nous avons analysé les législations quant au choix des dirigeants, la formation des conseils, et le statut des départements académiques.

1. Le modèle électoral (Tunisie)

La nomination des dirigeants

La loi numéro 19 de 2008 stipuleque la nomination du président de l'université, des vice-présidents et du conseil universitaire se fait par décret présidentiel. Les doyens par contre sont élus par les professeurs embauchés à plein-temps. Si leur élection est impossible, on a recours à la nomination.

Après la révolution du jasmin (2011), un décret généralise l'élection à tous les niveaux (Tunisie, 2011) :le président de l'université doit être élu par les membres du conseil universitaire, le doyen doit être élu par le conseil scientifique, le chef de département est élu par ses collègues du même département ou par le conseil départemental.

Dans ce décret de quatre pages, nous avons trouvé le terme « élu» répété 28 fois et le terme « conseil » 41 fois alors que le terme le ministre chargé de l'Enseignement Supérieur est apparu 12

fois, et dans la majorité des cas afin de préciser que le ministre doit compléter les procédures formelles relatives aux élections.

Les conseils

Le conseil des universités est présidé par le ministre chargé de l'Enseignement Supérieur. Il est composé des présidents des universités et des directeurs généraux de l'administration centrale. Le rôle de ce conseil est de coordonner entre les universités, notamment en ce qui concerne les diplômes, les programmes de recherche scientifique et la contribution au renouvellement technologique. Cela signifie que l'université publique tunisienne n'est pas soumise à l'autorité de ce conseil.

Quant au conseil universitaire, il possède des fonctions académiques telles que : « la détermination des programmes de l'université, des domaines scientifiques, de la pédagogie (…) » et « l'organisation de la vie universitaire en établissant les meilleurs moyens afin d'augmenter les performances scientifiques et pédagogiques des institutions affiliées à l'université » (Tunisie, 2008). Selon la loi, le conseil universitaire ne cherche pas à dresser le plan financier de l'université, son budget annuel ou la désignation des enseignants ou des employés. En fait ce genre de décisions est pris ailleurs (au ministère de l'Enseignement Supérieur, au ministère des Finances). L'université publique tunisienne a, conformément à la loi, une « nature administrative». Cela signifie que tout genre de dépenses y compris les achats pour les besoins de l'université, la couverture des frais de voyage des enseignants pour des raisons scientifiques, etc. ont besoin de l'approbation préalable d'instances extérieures à l'université (les ministères concernés). La même loi (chapitre 10) stipule la possibilité de changer la « nature » de l'université du statut "administrative" au statut "scientifique technologique", pour jouir de plus de flexibilité et de pouvoir de prise de décisions. Néanmoins, ce changement de statut n'a été appliqué, jusqu'en

2015, à aucune université publique.

Le Département

Les rôles du département et de son chef sont faibles à l'université tunisienne comparativement à ceux du doyen et du conseil scientifique (conseil de la faculté). Le département suggère des programmes de formation qu'il s'engage à mettre en œuvre tout en travaillant sur l'harmonisation et l'amélioration de la pédagogie (Tunisie, 2008, chapitre 47). Cela n'a pas été changé par les amendements de l'an 2011. En un sens, l'enseignement supérieur en Tunisie n'a pas encore connu de réformes substantielles après la révolte en dehors du choix des dirigeants.

Il n'y a aucun doute que le système électoral au sein de l'université publique tunisienne est lié à la force des syndicats en Tunisie y compris dans les universités, donnant ainsi probablement une marge considérable aux libertés académiques. Mais, la soumission administrative et financière de l'université au gouvernement restreint à nouveau son autonomie. En outre, la force des élections et des syndicats affaiblit l'autorité académique. L'université tunisienne ne peut être classée dans le modèle académique. D'autre part, les facultés sont relativement indépendantes de l'administration de l'université et certaines facultés (comme la faculté d'ingénierie, de gestion ou autres) sont en relation directe avec le marché ou répondent à des critères qui servent le marché européen. Tout cela rend plus difficile la classification de l'université publique tunisienne dans le type académique ou dans celui axé sur le marché.

2. Le modèle bureaucratique (Egypte)

Le choix des dirigeants

Conformément à la loi qui avait cours à la veille de la révolution de 2011, les dirigeants universitaires sont nommés selon un enchainement hiérarchique, du Président de la République au recteur de l'université jusqu'aux doyens. Après la révolution, le

changement le plus important fut la promulgation de la loi numéro 84 (Egypte : 2012). Cette dernière a augmenté « les allocations universitaires » des enseignants, amendé les conditions de retraite et a ajouté un nouvel article (article 13 bis) stipulantque le choix des dirigeants se ferait par élection. Cette loi a été mise en œuvre durant l'été 2012.

Le 24 juin 2014, vingt jours après son accession à la présidence de la république, Al-Sissi a promulgué une loi en vertu de laquelle l'article 13 bis est annulé, remettant en vigueur le système de nominationpar le haut. En outre, les résultats des élections qui ont avaient eu lieu dans quelques universités durant cette période ont été annulés en vertu de cette loi, et bon nombre de présidents d'université précédemment élus ont été mis à la retraite.

Selon la loi appliquée aujourd'hui, la situation générale est la suivante : le Président de la République nomme le recteur de l'université, les doyens, le secrétaire général du Conseil Suprême des Universités, et les quatre membres non doyens du conseil universitaire ainsi que le secrétaire de l'université. Quant au recteur, il/elle est responsable de nommer le vice-doyen, le chef de département et trois membres qui ne sont pas des chefs de département au conseil de la faculté. La règle de l'ancienneté est appliquée dans la nomination des chefs de départements et la nomination de leurs collègues au conseil de la faculté (les plus anciens de chaque département). L'ajout d'un comité spécialisé chargé de proposer au ministre la candidature trois personnes pour le poste de recteur et trois pour le poste de doyen est juste une formalité vu que la prise de décision revient au Président, le chef de l'autorité politique. Dans le modèle égyptien existant aujourd'hui, le terme « élection » est complètement absent.

Les conseils

Le Conseil Suprême des Universités est constitué de son président, le ministre de l'Enseignement Supérieur et des

présidents des universités. Ce conseil est chargé de bons nombres de missions, il aide le ministre à la coordonner les rôles entre les universités et à harmoniser leurs activités (Egypte, 1972).

Le conseil universitaire est établi aussi conformément à l'article 22 de la loi 1972 en vigueur aujourd'hui, il comprend le président, ses vice-présidents, les doyens et quatre experts qui sont tous nommés. Dans cette loi, nous ne trouvons pas les termes comme « consulter », « les candidatures présentées par » les professeurs, les comités estudiantins ou par un comité ou partie non nommé de haut.

Le département

La loi ne souligne pas de missions spécifiques le chair du département sauf le fait qu'il « supervise les affaires scientifiques, administratives ou financières du département selon les limites de la politique dépeinte par le conseil de la faculté ou le conseil départemental » (article 58). Quant au conseil du département, il présente des suggestions telles que la définition des cours universitaires et de leurs contenus (article 55).

Le modèle de gouvernance dans les universités publiques égyptiennes est hiérarchique par excellence. Ceux de rang inférieur sont soumis l'autorité de ceux qui sont d'un rang supérieur (l'ancienneté étant aussi pris en compte au niveau de département). Il n'y a aucun doute que le plus fort maillon dans la chaine est le président de l'université de par sa relation directe auPrésident de la République. Ce modèle est très loin du modèle académique, il n'est ni axé sur le marché ni électoral. L'université égyptienne est une agence qui répond aux exigences de l'Etat telles que conçues par le gouvernement sous la conduite du Président de la République. C'est une organisation similaire aux organismes de l'Etat où la hiérarchie bureaucratique caractérise sa gouvernance.

3. Le modèle politisé (Liban)

Le choix des dirigeants

L'université libanaise (UL) est la seule université publique au Liban et comprend 37% des étudiants dans le pays. Son recteur est nommé par le Conseil des ministres parmi cinq candidats désignés par le conseil universitaire et est suggéré par le ministre de tutelle, le ministre de l'Enseignement supérieur. Les doyens sont nommés selon la même procédure (Liban, 2009). Quant au chef de département il est élu par ses collègues du département.

Néanmoins, la structure de l'UL comprend un quatrième échelon hiérarchique qui n'existe pas dans d'autres universités arabes à savoir celui de directeur de branche. Ce poste a été établi au lendemain du déclenchement de la guerre civile (1975-1990). Laguerre a causé la création de plusieurs branches pour chaque faculté, reparties dans les différentes régions et dans les deux secteurs de Beyrouth vu les dangers pour les professeurs, les étudiants et les employés de se déplacer entre les régions. Or, une fois la guerre finie, les branches ont été maintenues. La loi 66/2009 a légiféré cette structure unique à quatre niveaux. Il existe aujourd'hui 47 directeurs de branches.

D'autre part, toutes les nominations se font conformément à la distribution confessionnelle : les doyens et les postes de directeurs sont répartis équitablement entre musulmans et chrétiens. Au sein de chaque groupe, les postes sont ensuite distribués selon les confessions dans des proportions fixées pour toutes les administrations gouvernementales. Cet arrangement est supposé assurer un certain équilibre et de préserver les droits de toutes les confessions libanaises et d'éviter toute prédominance dans les fonctions publiques d'une communauté ou au contraire sa marginalisation. Il s'applique aussi à la distribution des postes politiques (députés, ministres, Président de la République, premier ministre et chef du Parlement) et des hautes fonctions

dans l'administration publique de l'Etat, y compris le poste de recteur de l'UL.

Toutefois, la guerre civile a aussi mis au pouvoir des chefs politiques qui monopolisent la représentation des confessions et les décisions relatives à la nomination des fonctionnaires d'Etat. Le recteur, les doyens et les directeurs de l'UL sont choisis de manière à préserver leur allégeance politique en échange de leur protection. Dans ce sens l'ouverture des branches et la nomination des directeurs ont consacré la politisation de la gouvernance de l'UL depuis 1977. En 1997, la politisation a atteint la nomination des professeurs, lorsque le Conseil des ministres a décidé de transférer les prérogatives du conseil universitaire relatives à la nomination des professeurs au Conseil des ministres (Liban, 1997). Ainsi, il est devenu impossible à un professeur débutant de connaitre les procédures, les conditions, et les échéances relatives à son recrutement, cette décision étant soumise à la volonté des politiciens.

Les Conseils

Le Conseil des ministres est l'instance la plus haute dans la gouvernance de l'UL. Le facteur politique influe non seulement sur les plus hautes instances de l'université mais aussi au niveau de la base, vu que les chefs politiques au pouvoir ont des partisans occupant tous les conseils au sein de l'université. Le conseil universitaire comprend des doyens politiquement désignés et des représentants des enseignants qui sont politiquement élus. Le conseil de la faculté regroupe les directeurs des branches et des représentants des enseignants qui sont politiquement élus au niveau de la faculté.

La représentation politique des autorités se trouve aussi au niveau de la ligue des professeurs (similaire à un syndicat). Pourtant, cette ligue parvient à joindre à la fois la représentation des politiciens, la défense des droits des enseignants et la

protection des libertés académiques. Les développements historiques qui ont présidé à la formation de cette ligue et à la définition de son rôle lui ont permis de relever ce défi mais sortent du cadre de cette étude.

Le chef de département

Les chefs de départements se réunissent en conseil de la branche, présidé par le directeur, mais ils n'ont aucun rôle au niveau du conseil de la faculté. Le département débat des affaires internes, comme la répartition des cours et ne possède pas de budget ou de secrétariat propre à lui. Comme il est au bas de l'échelle, le département est fortement marginalisé.

En somme, la gouvernance de l'UL peut ressembler à la gouvernance de l'université tunisienne en ce qui concerne les élections (au niveau du département) et le syndicat. Mais, elle est complètement différente quant à la désignation des autres dirigeants et de son financement. Il est vrai que le financement gouvernemental est décidé par le ministère des Finances, mais du moment que les allocations sont décidées, l'université contrôle les dépenses selon un système financier préétabli. Cela fait que le président de l'université possède de grandes prérogatives en dépit du morcellement de l'université en branches.

Tous ces indicateurs montrent que l'UL est loin de faire partie de la catégorie académique ou de celle orientée vers le marché. L'exemple qu'elle donne n'est qu'une variante spécifique du type centré sur l'Etat, mais moins étatique, quand on le compare aux autres exemples. Dans ce modèle l'université est politisée à tous les niveaux.

4. Le modèle contrôlé (Jordanie)

Le choix des dirigeants

Le président de l'université publique jordanienne est nommé par « volonté royale suprême basée sur la proposition du Conseil de l'Enseignement supérieur ». Toutefois les vice-présidents, les

doyens et le chargé d'affaires du doyen sont désignés par le conseil d'administration en se basant sur la proposition du président. Le président est alors chargé de désigner le vice-doyen et le chef de département (selon la proposition du doyen). L'université jordanienne semble à première vue avoir une gouvernance « présidentielle » où le président nommé par le roi décide des autres nominations (Jordanie, 2009). Dans les lois de l'enseignement supérieur et des universités, les termes « élection » ou « candidature » à n'importe quel poste de dirigeants n'apparaissent pas.

Les Conseils

Il existe deux conseils au-dessus du président de l'université : le Conseil de l'Enseignement supérieur et le Conseil Exécutif. Le Conseil de l'Enseignement supérieur a le droit de regard non seulement sur les affaires des universités publiques mais aussi sur celle celles des universités privées. Parmi ses fonctions principales, celles de proposer les noms des présidents des universités publiques, d'approuver la nomination des présidents des universités privées et de ratifier les budgets de toutes les institutions d'enseignement supérieur. Il est à noter que ce conseil présidé par le ministre comprend le président de la commission d'accréditation de l'enseignement supérieur et «le directeur de l'éducation, l'enseignement et la culture miliaire dans les forces armées jordaniennes» entre autres. Il y a un militaire au conseil alors que le président de la commission nationale d'accréditation possède les registres et les informations de toutes les universités. Le Conseil de l'Enseignement supérieur semble être un comité de supervision et de contrôle, il observe toutes les institutions de l'enseignement supérieur, prend des décisions qui lui incombent et est impliqué dans les affaires du fonds de recherche scientifique puisqu'il nomme quelques-uns de ses membres.

Chaque université est supervisée de plus par un « comité d'administrateurs (Board of Trustees) » (BOT) dont les membres sont nommés selon « la volonté royale suprême » suite à une

proposition faite par le premier ministre. Le BOT a des tâches telles que l'élaboration des politiques générales de l'université, la ratification de ses plans annuels, l'évaluation de sa performance, la désignation des vice-présidents, et des doyens ainsi que la ratification de son budget annuel, etc. (Jordanie, 2009).

Quant au conseil universitaire il comprend des membres élus (un représentant de chaque faculté) mais la plupart sont nommés. Ce groupe comprend les doyens, les vice-présidents, trois des directeurs d'unités et deux de la communauté locale, « un représentant des étudiants de l'université » et « un diplômé de l'université ». Les quatre dernières catégories sont nommées par le président. Le conseil universitaire a sept tâches qui commencent par des verbes tels que « travailler à », « étudier », « proposer », « considérer » et deux tâches qui commencent par « approuver »… de ce qui doit être soumis au BOT.

Alors que le conseil suprême des universités prend les décisions politiques ou de contrôle, que le BOT est celui qui prend les décisions de type administratif, le conseil des doyens est celui qui prend les décisions académiques. Dans cette structure, il reste peu à faire que ce soit pour les conseils des facultés ou des départements.

Le Département

Dans le cas jordanien également, le département représente le maillon faible de la structure académique. Son chef est nommé par le président de l'université et ses missions comprennent les affaires éducatives.

L'autorité politique en Jordanie a des prérogatives qui lui permettent de contrôler tout ce qui concerne l'enseignement supérieur, sans être pyramidale comme dans le modèle égyptien. L'université publique jordanienne est très loin du modèle électoral, du modèle académique et du modèle axé sur le marché.

En revenant à la classification de Dobbins et al, il est évident

que les universités publiques arabes appartiennent au type centré sur l'Etat. Mais cela ne signifie pas grand-chose. D'une part les universités arabes ne ressemblent pas aux universités européennes, d'autre part elles ne se ressemblent pas entre elles. Il est clair que les différences sont attribuables aux systèmes politiques dans les deux régions et dans les différents pays. C'est pourquoi notre essai est allé à la recherche des variantes (modèles) arabes de ce type.

Nous avons pu identifier quatre modèles. Pouvons-nous les généraliser aux autres pays arabes ? On peut supposer que le modèle politisé s'applique aussi au Yémen, le modèle hiérarchique s'applique en Syrie et en Iraq, le modèle de contrôle est valable pour les pays du golfe arabe et du Maghreb alors que le modèle électoral s'applique en Algérie. Mais tout cela requiert une vérification.

IV. Les modèles de gouvernance dans les universités non publiques

Nous ne pourrons pas utiliser la même méthode d'analyse des lois, afin d'extraire les modèles de gouvernance des universités non publiques. Il est vrai que dans chaque pays il existe une loi qui règlemente les affaires de ces universités mais à chaque université son système. Par conséquent, nous avons autant de systèmes que d'universités non publiques. Celles-ci dépassent aujourd'hui les 250. Sur ce, nous allons simplifier le sujet et extraire les modèles en nous basant sur les formes de propriété qui régissent les différentes universités.

1. Le modèle commercial

L'expression « université privée » est utilisée dans les pays arabes afin de décrire une université à propriété privée. Quand le propriétaire est une entreprise, celle-ci peut être à responsabilité limitée ou une société anonyme donc ayant des actions sur le

marché. Cette dernière catégorie existe en Jordanie (comme l'Université de la Philadelphie détenue par le groupe Philadelphia International Educational Investments Co.)

Ahmad (2014, P. 120) décrit la gestion d'un institut universitaire en Egypte de ce type, en disant : « La plus haute autorité de la structure est le conseil d'administration suivi par le doyen de l'institut. En outre, le propriétaire préside le conseil d'administration de l'institut... En réalité la tâche la plus importante de l'organisme propriétaire est d'établir cet institut, d'en être le propriétaire, sans attacher beaucoup d'importance au reste des activités. »

Le propriétaire étant le président du conseil d'administration, le président de l'université est soumis à sa volonté. La préoccupation principale est d'augmenter les revenus en assurant la satisfaction des étudiants et de leurs parents, tout en augmentant leur nombre, et de réduire les dépenses en diminuant le nombre de fonctions administratives, en augmentant les contractuels par heure et en négligeant les aspects de qualité de l'éducation et la recherche.

Ce modèle est considéré comme le plus répandu dans les pays arabes. Il est logiquement classifiable comme type orienté vers le marché selon la typologie de Dobbins et al. Mais il est beaucoup plus que cela. Il représente une forme d'investissement de la part du propriétaire. C'est un modèle commercial. Les pays arabes ont libéralisé l'enseignement privé sous les encouragements des organisations internationales et notamment la Banque Mondiale[4] vu que ces Etats sont incapables de répondre à une demande sociale accrue d'enseignement supérieur par le seul enseignement public. Ils ont alors encouragé ce modèle sous le prétexte qu'une entreprise est plus efficace qu'une association communautaire, risquant la « libanisation ».

4- En liant les crédits à la privatisation dans l'éducation et d'autres domaines (Belfield & Levin, 2002)

2. Le modèle communautaire

Il s'agit de l'université nommée ahlia dans les pays arabes, établie par un organisme communautaire, généralement religieux et/ou ayant une clientèle communautaire. Au Liban, l'université en question est nommée privée. Il y a bon nombres d'exemples, tel que l'Université Saint Joseph (USJ), l'Université Saint Esprit de Kaslik (USEK), l'Université Islamique du Liban (UIL) et d'autres. Les pères jésuites ont établi l'USJ, en 1875, l'ordre maronite a fondé l'USEK et le Conseil chiite suprême a établi l'UIL. Ces affiliations ont d'importantes implications quant à la gouvernance de l'université.

Le fondateur ou propriétaire de l'université désigne le recteur. A l'USJ le conseil universitaire propose trois candidats parmi les pères jésuites. La Compagnie de Jesus choisit alors l'un d'eux. Comme le décrit M. Nasr (2011) : "Au haut de l'échelle se situe le recteur de l'université, clef de voûte du système, il réunit tous les pouvoirs et prépare les décisions exécutées par les services généraux de l'administration centrale. Il est secondé par son conseil de vice-recteurs, par les directeurs des services de l'administration centrale et par le Conseil Restreint de l'université (dont 4 membres sont élus par le Conseil de l'Université). Cet ensemble de corps forme le Rectorat, autorité supérieure de l'université, qui centralise tous les pouvoirs et prend les décisions les plus importantes, promulguées par le recteur."

Des élections peuvent avoir lieu mais la règle d'or est la nomination et la loyauté au recteur et à la partie qui l'a nommé. Le recteur est le « père » dont le halo s'étend à toute l'université. Les recherches, le salaire des professeurs, les promotions, les normes de qualité et le financement… sont tous approuvés un à un par le président.

D'une manière ou d'une autre, nous pouvons dire que l'institution communautaire ressemble à l'institution commerciale : un

grand nombre de contractuels et un petit nombre de professeurs à plein-temps (20% uniquement à l'USJ par exemple), la soumission des rangs inférieurs aux rangs supérieurs, etc. Il existe cependant deux différences. La première est que, dans le modèle commercial, le recteur exerce une autorité formelle, ila le pouvoir de signer. Dans le modèle communautaire le recteur exerce aussi le pouvoir et l'influence. Il a des adeptes et des fidèles au sein de l'université, par conviction et par foi, il incarne le message de l'université et la partie qu'il représente. La deuxième différence est que le propriétaire dans le modèle commercial investit financièrement dans l'enseignement supérieur et adopte les options du marché et ses valeurs. Alors que le propriétaire dans le modèle communautaire a une mission (sociale, religieuse et même politique). C'est ainsi que s'élargit ici la portée des dépenses, des activités, des recherches, des participations aux évènements intellectuels ou sociaux et de l'enseignement des sciences sociales et humaines.

Outre le Liban, nous pouvons retrouver le modèle communautaire en Palestine et au Royaume d'Arabie Saoudite où des universités ont été établies par des organismes orientées vers la religion islamique ou qui dépendent d'un des Emirs ou d'une personne au pouvoir. Dans certains cas, les buts lucratifs se mélangent aux buts sociaux. Cela reste hypothétique et mérite d'être vérifié.

3. Le modèle autonome

Les universités autonomes sont les universités qui n'appartiennent à aucune organisation sociale, elles sont à but non lucratif et sont aussi indépendantes du gouvernement. Elles le sont aussi parce qu'elles sont formées de composantes étrangères et locales à la fois. L'autonomie vient d'un rapport équilibré entre tous ces facteurs.

Les universités autonomes ne sont pas des institutions étrangères. Il existe maintes institutions universitaires étrangères. Les unes sont dites « transnationales » comme aux Emirats arabes unis et au Qatar. Les autres portent le nom de l'Etat qui les soutient par exemple l'université allemande, l'université française, l'université russe, l'université italienne (en Egypte et en Jordanie). Naturellement, ces universités ont une gouvernance variée conformément à leur pays d'origine.

Dans le modèle autonome, il existe un « comité d'administrateurs (Board of Trustees-BOT) composé de personnalités publiques et académiques ainsi que d'hommes d'affaires de différentes nationalités (américaine, arabe et libanaise). Il constitue l'autorité suprême. Il est responsable de la désignation du président, de la ratification du budget annuel, des plans et des systèmes (rules and regulations). Les doyens et les chefs de départements sont désignés après la soumission des candidatures, les consultations et les entretiens. Mais le département constitue le noyau dur dans ce système au contraire de tous les autres modèles publics ou non publics. Les élections ne sont pas très courantes dans ce modèle mais il y a des assemblées générales (des enseignants), et des élections estudiantines. Une seule université (AUB) comprend une union d'enseignants (Faculty United)

Les universités de ce type se nourrissent des traditions américaines dans la gouvernance de l'université, l'organisation des programmes, l'orientation libérale, l'autorité de la loi, la documentation, l'institutionnalisation, etc.

Ce modèle s'applique uniquement à quatre universités dans les pays arabes, à savoir : l'Université américaine de Beyrouth (AUB), l'Université Libanaise Américaine de Beyrouth (LAU), l'Université Américaine au Caire (AUC) et l'Université Al-Akhawayn au Maroc. Ces universités sont des universités d'élite mais leur position est très marginale dans des pays comme le Maroc et l'Egypte. Il existe d'autres universités dites américaines

au Liban, au Kuwait, aux Emirats et en Jordanie dont quatre universités aux Emirats seulement mais ces universités sont en général à but lucratif. L'appellation "américaine" est utilisée pour des raisons spécifiquement commerciales.

Conclusion

En comparaison avec les modèles internationaux de gouvernance des universités, les universités publiques arabes sont très loin du type académique qui avait été historiquement établi en Europe. Elles sont aussi éloignées du type axé sur le marché (néolibéral) répandu aux Etats-Unis ou dans les universités privées un peu partout dans le monde. On peut plutôt les classer dans le type centré sur l'Etat mais avec des divergences.

Nous pouvons dire que leurs principaux points de divergence avec le type européen centré sur l'Etat est leur soumission au gouvernement et l'implication des instances politiques de haut en bas de l'échelle, ou dans les deux sens. Les divergences interarabes renvoient aux structures sociales, au rapport avec l'Etat, et au mouvement syndical, etc. Chaque modèle est un tout élaboré. Il reste à vérifier leur applicabilité aux autres pays arabes.

Quant aux universités non publiques, elles sont polarisées soit en direction du marché, soit par un organisme communautaire, ou les deux à la fois. Le produit de cette bipolarité entre la politique et le marché est la perte d'autonomie, la faiblesse des libertés académiques et la détérioration de la qualité.

C'est ainsi qu'on peut comprendre pourquoi les universités arabes sont marginalisées dans les classements internationaux.

Bibliographie

Abiaba, AlHassan (2011). L'efficacité de la communication dans la gestion des ressources humaines : le cas de l'institution Marocaine universitaire. PhD, Rabat-Maroc, Université Moahmmad V Souaissi (en arabe).

Assaf, Nizam, ed. (2009). Les libertés académiques aux universités arabes. Amman, Centre des études sur les droits de l'homme. (en arabe).

Ahmad, Ahmad (2014). Institut Supérieur canadien, Egypte (étude de cas), in Adnan ElAmine, éd., Les questions de qualité dans l'enseignement supérieur dans les pays Arabes, Beyrouth, Association Libanaise des Sciences de l'Education, pp 117-139 (en arabe).

Belfield C. R. & Levin M.L (2002). Education Privatization: causes, consequences and planning Implications, UNESCO Report.

Bhacharjee, Y (2011), Saudi Universities Offer Cash In Exchange for Academic Prestige, Sciences, vol 334, www.sciencemag.org.

Deem, R., S. Hilliard, and M. Reed (2008). Knowledge, higher education and the new managerialism. Oxford: Oxford University Press. (in O'Connor, 2011).

Dobbins, M., & Knill, C. (2009). Higher education policies in Central and Eastern Europe: Convergence towards a common model? Governance, 22(3), 397–430. In Dobbins.

Dobbins, M., Knill, C., & Vögtle, E (2011). An analytical framework for the cross-country comparison of higher education governance. Higher Education, 62(5), 665-683. doi:10.1007/s10734-011-9412-4.

Donoghue, Frank (2008), The Last Professors: The Corporate University and the Fate of the Humanities, Fordham University Press.

Ikhazim, M. A. (2003). Higher education in Saudi Arabia: Challenges, solutions, and opportunities missed. Higher Education Policy, 16(4), 479-486. Retrieved from http://search.proquest.com/docview/203151569?accountid=8555.

Jongbloed, B. (2003). Marketization in higher education, Clark's triangle and the essential ingredients of markets. Higher Education Quarterly, 57(2), 110–135.

Kayyal, M., & Gibbs, T. (2012). Managing curriculum transformation within strict university governance structures: An example from Damascus University medical school. Medical Teacher, 34(8), 607-613. doi:10.3109/0142159X.2012.689033.

Krieger, Z. (2007). Saudi Arabia Puts Its Billions behind Western-Style Higher Education. Chronicle Of Higher Education, 54(3), A1.

Magalhães, A., Veiga, A., Ribeiro, F., Sousa, S., & Santiago, R. (2013). Creating a common grammar for European higher education governance. Higher Education, 65(1), 95-112. doi:10.1007/s10734-012-9583-7.

Middlehurst, R. (2013). Changing internal governance: Are leadership roles and management structures in United Kingdom universities fit for the future? Higher Education Quarterly, 67(3), 275-294. doi:10.1111/hequ.12018.

Mohammad, Reib Allah (2013). La participation des professeurs dans la prise de décision dans les universités algériennes, une étude de terrain, La Revus Arabe de l'Assurance Qualité, pp 44-62 (en arabe).

Nasr, Marlene (2011). Gouvernance et autonomie dans le paysage changeant de l'éducation supérieure- étude de cas : l'Université Saint Joseph (Beyrouth), papier non-publié.

O'Connor, P., & White, K. (2011). Similarities and differences in collegiality/managerialism in Irish and Australian universities. Gender & Education, 23(7), 903-919. doi:10.1080/09540253.2010.549109.

Shattock, M. (2013). University governance, leadership and management in a decade of diversification and uncertainty. Higher Education Quarterly, 67(3), 217-233. doi:10.1111/hequ.12017.

Yokoyama, K. (2006). Entrepreneurialism in Japanese and UK universities: Governance, management, leadership, and funding. Higher Education, 52(3), 523-555. doi:10.1007/s10734-005-1168-2
Législations.

Tunisie (2011): Décret n° 2011-683 du 9 juin 2011, modifiant et complétant le décret n° 2008-2716 du 4 août 2008, portant organisation des universités et des établissements d'enseignement supérieur et de recherche et les règles de leur fonctionnement.

Tunisie (2008) : Décret n° 2008-2716 du 4 août 2008, portant organisation des universités et des établissements d'enseignement supérieur et de recherche et les règles de leur fonctionnement.

Egypte (2012) : Loi n° 84, 2012, modifiant certaines dispositions de la loi portant organisation des universités, publiée par la loi 49, 1972.

Egypte (1972) : Loi n° 49 de 1972 et ses amendements, portant organisation des universités et la liste exécutive, publiée 2006.

Liban (2009), Loi 66, 2009 : Organisation des conseils représentatifs.

Liban (1997), décision numéro 42, 1997 : Arrêt des contrats pour enseigner à l'université libanaise sans l'approbation du conseil des ministres.

Jordanie (2009), Loi 23 : La loi de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique.

Abstracts

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the «Lebanese National Defense» magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these two languages for the researshes published in Arabic.

• *Brigadier General P.S.C Maher Abou Chaar*

The system of neutrality and the possibility of its implementation at the Lebanese scene

.....68

• *Dr. Nabil Srour*

The conflict over oil and gas and the Strategic importance of the Middle East

.....70

• *Dr. Nabil Chedid*

Lebanon's sovereignty in the time of globalizationy

.....72

The system of neutrality and the possibility of its implementation at the Lebanese scene

Brigadier General P.S.C Maher Abou Chaar

The Lebanese crisis continues to evolve due to the fact that no solutions satisfying all parties of the conflict in the region were put forth. It is no secret that Lebanon has turned into a scene to settle differences at the regional or international level, which led Lebanese and non-Lebanese parties to take the initiative to suggest projects of solutions, attempting through which to present what they deem appropriate to exit the repercussion of international and regional conflicts on national security.

The political life in Lebanon nowadays is giving it a main quality, which is adaptation with every new fact, starting from the presidential vacuum to living with security dangers embodied in clashes and hostilities at the borders, as well as explosions and terrorist actions inside the country and lastly, the burden of the file of Syrian refugees at the social, economical and security scale.

Amid all these internal and external complications, several suggestions to come up with solutions have emerged, for some have invited to change the political system as a solution to the problems of this country, others have suggested to hold a structural or national conference. There were also invites for the election of a president directly by the people, or changing the elections law and holding early legislative elections capable of rectifying

representation, therefore making a way out of this political crisis. Some others also suggested administrative decentralization in a wide scale frame. However, the most common suggestion, particularly between the people, was introducing the system of neutrality to Lebanon, and distancing it from the conflicts in the region in order to get out of the crisis that is having a toll on the Lebanese political, economical and social life.

Therefore, several considerations have pushed to the adoption of this system of neutrality. The first of them is the aggravating crisis to the point where it became intolerable as well as the intertwined highly complex internal and external causes and the appearance of highly influencing factors, waiting for the results of the urgent external events and the change in the balance of powers, along with hopelessness due to the continuous failure in reaching internal solutions and not trusting the current political class as an objective element capable of finding solutions.

As for those who call for a neutrality system in Lebanon, they base upon facts and considerations in their response to their rivals who reject their suggestion, and who resort to a variety of concepts and ideas through which they defend their stances that demonstrate that this system is not compatible with the situation in Lebanon, being an integral part of a certain system in a current regional situation.

The conflict over oil and gas and the Strategic importance of the Middle East

Dr. Nabil Srour

The Middle East is distinguished by its crucial importance in the calculations of Super Powers due to its strategic importance in the regional political scene and thanks to the abundant riches in natural resources and mainly oil and gas.

In this context, it is inevitable to say that the direct Russian intervention in the Syrian armed conflict, despite of its hidden strategic objective serves in effect to confirm the Russian presence in the Middle East and to defend its vital interests in acquiring oil and gas supplies and protecting pipelines in the region stretching to the ports of exportation. All of these factors stress in return the importance given by the International Powers to the region and show the deep complexity of the political, religious and social situation in the Arab region and exposes it to political and security instabilities as well as dangerous turbulences ravaging most of the Arab countries which Super Powers are benefiting from to draw their politics and conduct their projects.

Furthermore, the continuous inquiries made by the Super Powers in order to remain up to date with the development of incidents and processing these incidents in a direct way has a definite significance over the great importance given by the decision making circles of the Super Powers vis-à-vis the region.

It goes beyond doubt that the distinguished location of the Middle East countries which controls a series of canals, seas, and strategic water passageways enables these countries to play the role of junction point in the paths of crude oil and gas as well as raw material to industrialized countries and Super Powers.

Today, in light of the conflicts over the role in the new International reality where politics interfere with economics, we observe an intense race between Nations with the aim of consolidating their gains of raw material. This explains the decrease in oil prices and keeps it as a confusing issue for politicians and economic experts alike.

With the signature of the Iranian nuclear agreement with the five powers, Iran turned into a regional player which cannot be disregarded after years of isolation and sanctions.

Despite talks about the temporary American fallback from the region – according to some analysts – in light of the politics adopted by the United States President Obama and the absence of unipolarity we find that the economic dimension and the search for new locations in the economic world movement is still controlling many of the events and factors.

These developments prompted the direct Russian intervention in the Syrian conflict and the creation of the alliance formed by the Kingdom of Saudi Arabia to keep Yemen in its grab especially since it constitutes the backyard of its border and water passageways in addition to all the alliances which were drawn under the slogan of fighting terrorism and extremism.

Lebanon's sovereignty in the time of globalization

Dr. Nabil Chedid

A massive revolution in communication and information is taking our world by storm nowadays and we became now living in the "time of globalization". It is the revolution of numbers and letters, the revolution of a new world system with no restraints to limit its motivation, nor obstacles to block its infiltration to states, communities and families.

This computerized evolution has repercussions on all communities, particularly in the 3rd world. Repercussions that have exposed main challenges, particularly regarding national and cultural identity, even though it has provided major opportunities for people to strengthen communication, develop understanding and deepen close relations, regardless of the ethnicities and orientations.

There are 2 opinions regarding globalization: the 1st opinion considers that the radical changes that the Humanity is witnessing as a result of the technological revolution "undoubtedly aim to build a new community with a new structure that spreads welfare and achieves luxury". As for the other opinion, it considers that globalization is an "external attempt adopted by colonial sates, as it aims in the first place to spread new values and concepts to replace those that have been controlling national communities over the ages and that hold different concepts such as slavery, domination and tainting the national identity".

Regardless of the situation, a globalization with a social and

cultural dimension that shades everyone is inevitable. In our opinion, in order to accomplish this goal, we should focus on the human being, mainly by respecting his rights and cultural identity, providing him with proper jobs and not targeting the independence of communities. At the global scale, fair rules for the world economy should be put forth, rules that provide equal opportunities for all countries.

Résumés

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, le magazine «Défense Nationale Libanaise» publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

•*Le Général de brigade B.E.M. Maher Abou Chaar*

Le système de la neutralité et la possibilité de son application au Liban

*.....**75***

•*Dr. Nabil Srour*

Le combat sur pétrole et gaz et l'importance de la région stratégique du Moyen-Orient

*.....**77***

•*Dr. Nabil Chedid*

La souveraineté du Liban à l'ère de la mondialisation

*.....**79***

Le système de la neutralité et la possibilité de son application au Liban

Le Général de brigade B.E.M. Maher Abou Chaar

La crise Libanaise continue à se développer vu l'absence de solutions qui pourront plaire à toutes les parties du conflit dans la région. Tout le monde sait que le Liban est devenu une scène pour régler les comptes, que ce soit au niveau régional ou international, fait qui a poussé des parties Libanaises ou étrangères à offrir des projets de solutions, tentant de la sorte, d'offrir tout ce qui leur est adéquat afin d'empêcher les conflits internationaux et régionaux d'affecter la sécurité nationale.

Une qualité principale marque, de nos jours, la vie politique au Liban, c'est celle de l'adaptation avec toute nouvelle réalité, commençant par la vacance du poste de la présidence de la République, en passant par la coexistence avec les dangers sécuritaires traduits par des accrochages et des actes d'hostilités sur les frontières, ainsi que les explosions et les actes terroristes à l'intérieur, et pour terminer avec le dossier des réfugiés Syriens qui pèse lourd sur la vie sociale, économique et sécuritaire.

Au milieu de toutes ces complications internes et externes, beaucoup d'invitations et de propositions pour trouver des solutions ont apparus. Certains ont réclamé le changement de l'ordre politique en tant que solution aux problèmes de ce pays, d'autres ont évoqué l'idée d'organiser une conférence nationale, d'élire le président de la République directement du peuple, de changer la loi électorale ou d'organiser des élections législatives anticipées capables de corriger la représentation et sortir par la suite de l'impasse politique, et certains ont évoqué la décentralisation administrative dans un cadre élargi. Quant à la proposition la plus évoquées par le peuple, surtout

la classe populaire, il s'agit du système de la neutralité du Liban et sa distanciation des conflits de la région afin de sortir de la crise compliquant la vie politique, économique et sociale dans le pays.

C'est alors que plusieurs considérations ont poussé à adopter l'ordre de la neutralité, notamment l'enflure de la crise qui est devenue insupportable, les causes intérieures et extérieures de cette crise qui s'entremêlent d'une manière très compliquée, en addition à d'autres facteurs ayant des effets évolutifs, sans oublier les résultats attendus des événements extérieurs et le changement de la balance des forces, aussi le désespoir à cause de l'échec continu à aboutir à des solutions internes, l'absence de la confiance en la classe politique actuelle en tant que facteur objectif capable de trouver des solutions.

Quant aux parties réclamant la neutralité du Liban, elles reposent sur des faits et des considérations en répondant aux parties refusant cette proposition, et qui ont recours à des concepts et des idées à travers lesquels ils défendent leur point de vue, montrant que cet ordre n'est pas adéquat à la situation du Liban, vu qu'il constitue une partie intégrante d'un système précis dans une situation régionale existante.

Le combat sur pétrole et gaz et l'importance de la région stratégique du Moyen-Orient

Dr. Nabil Srour

La région du Moyen-Orient se distingue par une importance énorme quant aux comptes des grands États et ce, pour son influence stratégique sur la scène politique et régionale et pour sa richesse en ressources naturelles, notamment le pétrole et le gaz…

Dans ce contexte, il est à noter que l'intervention directe de la Russie dans le combat armé en Syrie, nonobstant son objectif stratégique dérobé au fond, sert en fin de compte d'appui quant à la présence de la Russie dans la région du Moyen-Orient et aide à maintenir ses intérêts vitaux au niveau de l'obtention de renforts en pétrole et en gaz. Une intervention de la sorte sert également à préserver les canaux de transport dans la région arrivant jusqu'aux ports d'exportation… Le tout atteste en contrepartie la gravité accordée par les forces internationales de la région et décrit le degré de complexité dans l'actualité politique, religieuse et sociale que témoigne la région arabe, fait qui l'expose à des convulsions politiques et sécuritaires ainsi que des perturbations dangereuses qui frappent la plupart de ces pays depuis des années mais desquelles bénéficient les grands États en traçant leur politique et en exécutant leurs plans.

D'ajout, le fait que les grands États sont toujours à jour quant aux actualités, tout en étant en relation directe avec ces dernières fait preuve de l'importance qu'accorde les autorités au sein des grands États et qui émettent les décisions concernant les pays de la région.

L'endroit distingué des pays du Moyen-Orient, contrôlant de la sorte un nombre de canaux, mers et passages maritimes stratégiques importants permet sans doute à ces pays de jouer le rôle d'un trait d'union quant aux trajets de transport de pétrole pur, de gaz et de matières premières dans les États industriels et les grands États.

Aujourd'hui, à l'ombre des conflits sur les rôles à jouer sur la nouvelle scène internationale présente, dans laquelle se mêlent la politique et l'économie, nous témoignons une compétition concurrentielle entre les pays dans le but de préserver ses profits de ressources pures, fait qui justifie la diminution des prix de pétrole qui reste comme question à poser aux politiciens et aux économistes à la fois.

Suite à l'accord iranien signé par les cinq grands états, l'Iran est devenu compétiteur régional qui ne peut point être ignoré après des années d'isolement et de pénalités. En dépit des propos concernant le repli américain périodique de la région, selon certains analyseurs, à l'ombre de la politique du Président américain Obama et avec l'absence du système unipolaire, on peut constater que l'étendue économique et la recherche de nouveaux lieux dans l'action économique internationale demeure toujours le seul facteur contrôlant le trajet d'un grand nombre d'actualités et de réalités. D'ici, fut l'intervention directe de la Russie sur la scène d'événements en Syrie, et fut la coalition formée par l'Arabie saoudite afin de garder le Yémen sous son contrôle, faisant ainsi de ce dernier une barrière servant à préserver les frontières et les passages maritimes de l'Arabie saoudite… Tout comme d'ici, eurent lieu les coalitions tracées sous la bannière de la lutte contre le terrorisme et de l'extrémisme.

La souveraineté du Liban à l'ère de la mondialisation

Dr. Nabil Chedid

Notre monde témoigne actuellement une énorme révolution dans les domaines de communication et d'information, fait qui nous a rendu dans «l'ère de l'informatique», c'est la révolution des chiffres et des lettres, la révolution d'un nouveau régime mondial ne possédant aucun obstacle limitant son empressement et nulle barricade qui pourrait empêcher son infiltration au sein des divers pays, sociétés et familles.

Cependant, ce développement informatique a des répercussions sur toutes les sociétés, notamment celles du troisième monde, qui imposent des défis principaux, surtout en ce qui concerne l'identité nationale et intellectuelle, nonobstant les chances que ces répercussions ont fourni aux peuples allant au raffermissement de la communication, à l'amplification de l'entente, et au renforcement de la convergence entre elles, peu importe qu'étaient ses différentes races et orientations.

En ce qui concerne la mondialisation en tant que telle, deux points de vue se manifestent: Le premier considère les changements drastiques qui ont eu lieu suite à la révolution technologique «viennent sans doute pour former une nouvelle société ayant une nouvelle hiérarchie qui propage le bien et assure le confort ». Alors que le deuxième considère la mondialisation comme une «tentative de l'extérieur adoptée par les pays colonisant et ayant comme objectif primordial de faire imposer de nouveaux concepts et de nouvelles valeurs, tout en remplaçant ceux qui régnaient les sociétés nationalistes tout au long des siècles par ces concepts et valeurs, c'est ainsi une tentative voilant divers concepts tel que l'asservissement, le pouvoir et l'altération de l'identité nationaliste».

Peu importe qu'était le cas, Une mondialisation à étendue sociale et intellectuelle et de laquelle bénéficieront tous à titre égal. Pour y accéder, l'indispensable à notre avis est de se concentrer sur l'Homme en tant que telle et ce, en respectant ses droits et son identité intellectuelle, en lui fournissant l'emploi convenable, ainsi qu'en ne touchant point à l'indépendance des sociétés. Or au niveau mondial, il faut mettre des règles justes équitables vis-à-vis de l'économie mondiale qui fournissent des chances égales à tous les pays.

الدفاع الوطني اللبناني - نيسان - ٢٠١٦
Défense Nationale Libanaise - Avril - 2016

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

The Spread Of Isis Into Lebanon: A Strategic Response To Counter The Threat

Les modèles de gouvernance des universités arabes